جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية بعد 1991

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

في العلوم السياسية:تخصص دراسات دولية

إعداد الطالب :

خالد جموعي

إشراف الدكتورة :

نصيرة ملاح

لجنة المناقشة:

د.طيب جميلة	رئيسا
د.ملاح نصيرة	مشرفا ومقررا
د.بن حليمة عبد الرزاق	عضوا مناقشا

2018/2017

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية بعد 1991

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

في العلوم السياسية،تخصص دراسات دولية

إعداد الطالب :

خالد جموعي

إشراف الدكتورة :

نصيرة ملاح

لجنة المناقشة:

د.طيب جميلة	رئيسا
د.ملاح نصيرة	مشرفا ومقررا
د.بن حليمة عبد الرزاق	عضوا مناقشا

2018/2017

الإهداء

إلى أمي وأبي

إلى كل من ساعدني على مواجهة الصعاب ....إلى سندي وعزوتي في الحياة .....إلى كل من رافقني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى عائلتي الكبيرة وكل الأهل و الأقارب والأصدقاء

الشكر والتقدير

أول شكري لله رب العالمين الذي وضعني على الصراط المستقيم

إلى من ساندوني في مسيرتي الدراسية وحققوا ما رجوته من أمل إلى أساتذتي الكرام جميعا

إلى الأستاذة الدكتورة ملاح نصيرة التي تلطفت بالإشراف على هذا البحث وقدمت لي المعلومات التي أفادت هذا البحث.

إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل:

الأستاذة الدكتورة طيب جميلة

الأستاذ الدكتور بن حليمة عبد الرزاق

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: طبيعة السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: نشأة وتطور السياسة الخارجية الصينية

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية

الفصل الثاني: دوافع التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: مظاهر القوة الاقتصادية للصين

المبحث الثاني: الاحتياجات الطاقوية الصينية

المبحث الثالث: سياسة الصين في البحث عن الأسواق

الفصل الثالث: نماذج لمحورية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: السياسة الصينية اتجاه أفريقيا

المبحث الثاني: السياسة الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي

المبحث الثالث: السياسة الصينية اتجاه منطقة وسط آسيا

الخاتمة

المقدمة

لقد ارتكز الإدراك الصيني للتحوّلات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، والمحافظة على طابعها الصيني الخاص، وهو ما عرف بالتجربة الصينية، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي. في ظل التغيّرات التي طرأت على المشهد الدولي في العقدين الأخيرين، تسعى الصين، وهي الدولة التي تمتد على أكثر من ثلاثة ملايين كلم^2 من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها، لأن يكون لها عمق وامتداد حيويان يحميان حدودها ويحاكيان طموحها، ويحميانها إستراتيجيًا.

ولقد سعت الصين بعد إنهاء جزء مهم من إصلاحاتها الداخلية على المستويين السياسي والاقتصادي، إلى الانطلاق نحو تأكيد الحضور وبلورة معالم الدور عالميًا، في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية وعلى المصالح وفتح الأسواق، بعد أن كان للإيديولوجية في معظم مراحل القرن الماضي، دورٌ مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول وفي رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولي.

إن تغيّر البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرّر الحركة السياسية الخارجية الصينية من جملة قيود كانت تكبّلها، وفتح أمامها هامشًا واسعًا وفرصة جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا ربما كانت تُعّد في عهد القطبية الثنائية، حكرًا على القوّتين العظميين، الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفيتي السابق.

وأدركت الصين كذلك ضرورة أن يكون لها دور مميّز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية، ولهذا تحرّكت باتجاه مجموعة قضايا، كانت بمنزلة محاور أساس تعين على كشف حقيقة المتغيّرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية، للتحوّل من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى "الانفتاح النشيط" في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقوّمات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، وأن تثبت من خلاله مكانتها الدولية.

وفي مقدمة مظاهر التغيير، تأتي الإيديولوجيا، التي لم يعد لها الدور الحاسم نفسه في تشكيل رؤية الصين، وصياغة تفاعلاتها الخارجية. وقد يصحّ القول إن الصين تلجأ – في بعض الأحيان– إلى المبرّرات الإيديولوجية كمحدّد

للرؤية، إلا أنها تراجعت إلى حد كبير أمام مقتضيات المصالح الوطنية، وأمام التوجّهات الجديدة للرأي العام الصيني التي تبلورت معالمها في السنوات العشر الأخيرة، ما جعل السلطة السياسية تواكب الرأي العام بالتوجهات وبالسياسات التي تنتهجها.

لقد أصبح من اللافت جدًا للباحثين والمحلّلين، أن يلاحظوا بشكلٍ كبير التطوّرات الكبيرة التي حصلت على مستوى انفتاح السلطة السياسية على واقع الرأي العام في الصين. حيث بدأت مؤسسات الدولة والحزب تأخذ بالاعتبار توجهات الرأي العام المحلي ومستوى رضاه عن إدارة البلاد في الشأنين السياسي والاقتصادي وانعكاس ذلك على واقع الناس ومشاكلهم ومطالبهم الحياتية والاجتماعية.

ولقد تركت السياسات الجديدة المتبعة من الدولة، وفي بُنى الحزب الشيوعي الحاكم انطباعات إيجابية وتركت أكثر من أثر إيجابي ذات دلالة، سواء على مستوى الداخل أو على مستوى المراقبين في الخارج، الذين يتابعون عن كثب المسار السياسي والحقوقي الذي تحقّقه الصين وتنتهجه بخطى مدروسة وثابتة. وعلى صعيد التوجّهات الخارجية التي انطلقت فيها الصين بعد الإصلاحات التي أجرتها السلطات في الداخل، فقد نظر الصينيون إلى القانون الدولي باعتباره أداة يمكن أن تخدم أهداف السياسة الخارجية لبلدهم، ومن ثم رأوا ضرورة المشاركة في تدعيم الشرعية الدولية، وبخاصةٍ أن نظام الشرعية الدولية يمكن أن يستمر من دون مشاركة الصين فيه. وتكون النتيجة هي تقييد حركة الصين في المجتمع الدولي، وهذا لا يخدم مصالحها وتوجهاتها الجديدة.

ولما كانت المشاركة في الشرعية الدولية من جانب الصين، تقتضي شرح السلوك الصيني وتبريره في ضوء معايير الشرعية الدولية، فإن المعضلة كانت، إما مواجهة هذه الشرعية والتناقض معها، ومن ثم مع أهداف المجتمع الدولي وتطلّعاته، وإما التوافق معها وقبول معاييرها. وكان البديل الثاني هو الأرجح أملاً في خدمة مصالحها القومية.

وفي الواقع، فإن سبيل التوافق مع الشرعية الدولية كانت ترافقه جملة عوائق. فعلى سبيل المثال، كان مفهوم المصلحة القومية بالنسبة للصين التي تصرّ على السيادة المطلقة للدولة كأساس للعلاقات الدولية، يعني المعيار الذي

يحدّد السلوك القانوني في المجال الدولي، ومن ثم فهو المعيار الذي تتصرّف في ضوئه، أي أنها تتصرّف وفق الضوابط التي ترى فيها ما يخدم مصلحتها القومية.

واستكمالًا لرؤيتها الرافضة لانفراد دولة واحدة بمقدرات النظام الدولي، فإن الصين لا تميل إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى أو تشكيل جبهات في مواجهة قوى معيّنة. وحرصت على تنحية الخلافات الإيديولوجية بينها وبين دول المنطقة جانبًا، وتنمية علاقات قوامها المصلحة المتبادلة،حتى نجحت في استقطاب استثمارات ضخمة، قدّرت في العام 2006 بما يزيد على 450 مليار دولار.

أهمية الدراسة:

تنامي قوة الصين و تعاظم دورها الاقتصادي والسياسي و العسكري و تأكيدها على أن المهام الرئيسية للشعب الصيني في القرن الحادي و العشرين هي مواصله تعزيز مسيره التحديث و إنجاز قضيه أعاده التوحيد و الحفاظ على السلام العالمي و تعزيز التنمية المشتركة الأمر الذي أدى لأداء دور متميز في تنميه العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول هذا وتكمن الأهمية الأكاديمية للموضوع حيث سوف تمثل هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية فيما يتصل بدراسات السياسة الخارجية بصفه عامه والسياسة الخارجية الصينية بصفه خاصة

مبررات اختيار الموضوع

تعود أسباب اختبار الموضوع لميولات شخصية للطالب وكذلك لأسباب تتعلق بأهمية موضوع البحث، حيث يشكل هذا العنوان قضيّة هامّة تشغل بال معظم الأشخاص في العالم، ويعتبر من أبرز الأسباب التي تقف وراء اختيار مواضيع الدراسة بشكل عام ، فالبحث الذي يدرس دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية له أهمية

كبيرة في مجال العلوم السياسية.وأن يضيف البحث في هذه القضيّة شيئاً للمعرفة العلميّة، من خلال اكتشاف القوة الاقتصادية للصين.

إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذا البحث، دراسة تأثير كل من البيئة الداخلية و الخارجية ، و يقوم هذا البحث كذلك على تتبع مدى الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية، و نظرا لتشعب و تداخل مختلف المتغيرات، و العوامل لمؤثرة في توجهات السياسة الصينية، فقد ارتأينا دراسة مجال الاستمرارية أو التغير في سياسة الصين الخارجية، بأخذ متغير تفسيري، و تتبع دوره في مختلف الفترات التي مر بها النهج السياسي الصيني الخارجي، و قد اختارنا المتغير الاقتصادي ، كمتغيري تفسيري، نبين من خلاله مدى التغير أو الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية، و سيأتي بيان أهمية هذا المتغير كعامل محدد في سياسة الصين الخارجية في ثنايا هذا البحث.

التساؤل الرئيسي:

مامدى محورية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة؟

التساؤلات الفرعية:

ماهي المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية ؟

ماهي مظاهر قوة الاقتصاد الصيني واهم مشاكله ؟

ماهي إستراتجية الصين للحصول على النفط والأسواق في العالم؟

كيف يؤثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية ؟

ماهي فرص التعاون الصيني الإفريقي ؟

ماهي أفاق التعاون بين الصين ودول الخليج العربي ودول أسيا الوسطى؟

فرضيات الدراسة:

من الفرضيات التي ننطلق في بحتنا هذا منها:

1-تعطي الصين أولوية للنهج البراغماتي في سياستها الخارجية لضمان استدامة تجربتها التنموية

2-كلما اتبعت الصين سياسة دبلوماسية اقتصادية كلما زاد ذلك من تغلبها على معوقات الصعود.

3-كلما زاد التطور الاقتصادي الصيني زادت محورية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية للصين .

الدراسات السابقة :

1- دراسة (العقيلي ، 2008)بعنوان محددات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط

يتناول الباحث موضوع السياسة الخارجية الصينية بشكل عام وتطورها من خلال إقامة الصين علاقات مع اكبر عدد ممكن من دول العالم وذلك لأنها تبحث عن المصلحة العليا وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية وبين الباحث إن هناك ثلاثة عوامل محددة للسياسة الخارجية الصينية ناحية الشرق الأوسط وهي البعد الاستراتيجي والإيديولوجي و الاقتصادي

2- **دراسة الانباري (2007) بعنوان دراسة التجربة الاقتصادية الصينية للفترة الممتدة بين عامي (1978-2005)** يتناول الباحث الدراسة منذ عام 1978 وهو العام الذي فيه الرئيس (دين شياو بينغ) السلطة وعمل على تغيير الأولويات للرؤية الصينية في مجال الإصلاحات .

3- **دراسة أبو عامود 2006 بعنوان مقومات الصعود الصيني بين الدراسة عناصر القوة والضعف في الصعود الصيني** وتتناولها من حيث المستوى الاقتصادي و السياسي .

4-دراسة حسن أبو طالب بعنوان "السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد"

شملت الدراسة السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي الجديد الذي تشكل بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، وتعالج الدراسة نقاط أساسية تتمثل في إدراك التغيرات اللاحقة لسقوط الاتحاد السوفييتي، وأهداف السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد ، والسياسات التطبيقية و حدود الإنجاز ، و كذلك تطرقت الدراسة إلى التحديات المستقبلية خاصة الاهتمام بملفات حقوق الإنسان ، و مستقبل الحريات السياسية من حيث ملاحقة الولايات المتحدة لها في هذا الأمر.

و سوف تركز دراستنا على الملامح العامة للسياسة الخارجية الصينية و سوف تناقش الأهداف، المحددات ، و أدوات السياسة الخارجية الصينية ثم ستدخل الدراسة في السياسة الخارجية تجاه الدول الإفريقية ودول الخليج العربي ودول أسيا الوسطى و تحديد أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه الدول .

الإطار المفاهيمي للدراسة

مفهوم القوة الاقتصادية:

يُقصد بالقوة الاقتصادية امتلاك الدولة للمقومات الاقتصادية الأساسية لنموها وتطورها، سواء من الناحية التجارية، أو الصناعية، أو حتى على الصعيد الزراعي، أو على صعيد استغلال الثروات والمقدرات الطبيعية فيها، مما يُحقق لها الاكتفاء الذاتي، ويُحسن المستوى المعيشي للأفراد، ويحقق الرفاه الاقتصادي، ويرفع مستوى الدخل الفردي والقومي كذلك، إلى جانب إمكانية الاستثمار خارج البلاد، والمساهمة في حجم الإنتاج في السوق العالمي، وتحقيق مفهوم القوة السياسية، وحجز المكانة الاعتبارية بين الدول، ولتحقيق القوة الاقتصادية في العالم يجب توفر العديد من العوامل التي سوف نتحدث عنها، كما سوف نُقدم نموذجاً لقوة اقتصادية تُعدّ الأولى عالمياً، ثم نُعرج على قوة اقتصادية أُخرى، تأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم.

مفهوم القوة الدبلوماسية أو الناعمة:

القوة الناعمة بالإنجليزية(Soft power): هو مفهوم صاغه جوزيف ناي من جامعة هارفارد لوصف القدرة على الجذب والضم دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع. في الآونة الأخيرة، تم استخدام المصطلح للتأثير على الرأي الاجتماعي والعام وتغييره من خلال قنوات أقل شفافية نسبياً والضغط من خلال المنظمات السياسية وغير السياسية. إذ قال جوزيف ناي أنه مع القوة الناعمة " أفضل الدعايات ليست دعاية"، موضحاً أنه وفي عصر المعلومات، تعد "المصداقية أندر الموارد."

صاغ جوزيف ناي هذا المصطلح في كتابه الصادر عام 1990 بعنوان "مُقدرة للقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية". قام بتطوير المفهوم في كتابه الصادر عام 2004 بعنوان "القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية"، يستخدم المصطلح حالياً على نطاق واسع في الشؤون الدولية من قبل المحللين والسياسيين.

على سبيل المثال، ، تحدث الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني هو جينتاو عام 2007 أن الصين بحاجة إلى زيادة قوتها الناعمة. وتحدث وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس عن الحاجة إلى تعزيز القوة الناعمة الأمريكية عن

طريق "زيادة الإنفاق على الأدوات المدنية من الأمن القومي بالدبلوماسية ، والاتصالات الإستراتيجية، وتقديم المساعدة الأجنبية، وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية ."وفقا لمسح مونوكل للقوة الناعمة عام2014 ، تتبوأ الولايات المتحدة المركز الأول تليها ألمانيا ثم المملكة المتحدة واليابان وفرنسا وسويسرا واستراليا والسويد والدنمارك و كندا .

مفهوم امن الطاقة:

إن مفهوم أمن الطاقة بالنسبة للدول لا يعني فقط توفر كميات كافية من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة على المدى البعيد (أكثر من 50 سنة)، ولكن إمكانية الحصول على هذه الكميات من الطاقة بشكل آمن ومستمر بدون أي انقطاع مع إمكانية تعويض ما قد يتوقف لأسباب خارجة عن سيطرتها من خلال توفر سعة إنتاجية إضافية يمكن ضخها في السوق متى دعت إليه الحاجة،كذلك يشمل امن الطاقة الاستقرار السياسي الداخلي للبلدان المصدرة للبترول والذي يُعتبر من أهم العوامل المساعدة لأمن الطاقة، وأفضل مثال على ذلك ما يحدث بين الحين والآخر في نيجيريا والعراق من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي وأمني، الذي بدوره يؤثر سلباً على أمن الطاقة العالمي. ولا ننسى كذلك البعد الأمني لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال أنابيب البترول والغاز المنتشرة في جميع القارات ومن خلال أيضاً ناقلات النفط والغاز المسال التي تجوب البحار والمحيطات وخطر القرصنة الذي ارتفعت معدلاتها في السنين القليلة الماضية .

كما أن هناك بُعد بيئي لمفهوم أمن الطاقة يجب على جميع الدول سواءً المنتجة أو المستهلكة وضعه في عين الحسبان في جميع خططها وذلك للحفاظ على البيئة والتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن إنتاج ونقل واستخدامات مصادر الطاقة المختلفة. فلا أمن للطاقة بدون بيئة صالحة لحياة الإنسان.من خلال هذه العوامل الكثيرة المؤثرة على مفهوم أمن الطاقة يتضح لنا أن هذا المفهوم له بُعد استراتيجي سياسي، أمني، اقتصادي، وبيئي للدول المنتجة والمستهلكة لمصادر الطاقة المختلفة على حد سواء.

مناهج الدراسة:

استعمل المنهج التاريخي في الدراسة وذلك في دراسة تطور السياسة الخارجية الصينية من 1949الى مابعد الحرب الباردة وتاريخ الرؤساء الصينيين في تلك الفترة.

أما المنهج التحليلي فاستعمل لتحليل أبعاد وأهداف التحول البراغماتي في الدور الخارجي للصين،وتغليب المصلحة في علاقات الصين مع الدول.

المنهج الإحصائي للكشف حجم العلاقات الاقتصادية للصين ومختلف دول العالم لتامين الاحتياجات الطاقوية والاستحواذ على الأسواق.وذلك من خلال الأرقام الواردة في الدراسة التي تبين حجم المعاملات الاقتصادية بين الصين ودول إفريقيا واسيا.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات الكثيرة التي تواجه كل باحث عند إعداد الدراسة هي قلة المراجع وضيق الوقت في انجاز الدراسة.

الفصل الأول: طبيعة السياسة الخارجية الصينية

في إطار العلاقات الخارجية، يبدو أن الصين تمضي بخطى ثابتة، تحكمها المصلحة والوعي الجيوسياسي الجديد، الذي يتطلّب حنكة دبلوماسية عالية، فالصين كانت معروفة بتمرّدها على مبادئ العلاقات الدولية، كما كان الحال في فترة "ماو تسي تونغ".

تشهد الصين نمواً سريعاً كقوة عالمية، و يظهر ذلك واضحاً من خلال انخراطها في العديد من القضايا الدولية الساخنة .ويلاحظ الدور المهم الذي تلعبه داخل الأمم المتحدة حول العديد من القرارات المتعلقة بالقضايا التي تهم المجتمع الدولي،ماسمح لها بإتباع سياسة سلمية وناجحة.وهذا ماسنراه من خلال المباحث الثلاثة بداية بتطور السياسة الخارجية الصينية ثم الأهداف والمبادئ فمحدداتها.

المبحث الأول: نشأة وتطور السياسة الخارجية الصينية

لتطور السياسة الخارجية الصينية سنلقي الضوء على طبيعة السياسة الخارجية الصينية خلال فترتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في ظل حكم الرئيس الأسبق ماو تسي تونغ، بينما تتمثل الثانية بالفترة التي أعقبت وفاة الرئيس ماو .

أ- السياسة الخارجية في عهد الرئيس ماو تسي تونغ (1949 -1976) :

خضعت الدبلوماسية الصينية للعديد من المراجعات خلال العقد الماضي، حيث امتازت "بوجود حالة أكبر من الثقة"، و أصبحت غير تصادمية في تعاملها مع البيئة الإقليمية والدولية، لهذا نرى مدى انضمام الصين للعديد من المنظمات الإقليمية و الدولية، ناهيك عن تعاونها مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز الأمن في وسط وجنوب شرق آسيا ،فقد كانت السياسة الخارجية الصينية – في عهد الزعيم ماو تسي تونغ- قائمة على مبدأ ضرورة الانحياز إلى أحد الأطراف، فكان الانحياز إلى معسكر الاتحاد السوفييتي في مواجهة معسكر الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين[1]. و كانت تلك السياسة قائمة على التصادم مع المعسكر المعادي والابتعاد عن إقامة أية علاقات مع دوله 63 .كما كانت موجهةً لخدمة الأمن السياسي والعسكري للصين، و محكومةً من خلال منافسة أيديولوجية ما بين العدوين الرئيسيين "الولايات المتحدة الرأسمالية والاتحاد السوفييتي الاشتراكي". و في تحول دراماتيكي قادت عمليات الإصلاح الاقتصادي تدريجياً إلى تحول تلك السياسة للتركيز على النأي بالنفس عن أية تحالفات و إلى التقارب مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية لتحقيق مصالحها الخاصة حيث آمن صنّ اع القرار في السياسة الخارجية الصينية —في ذلك الوقت- باستخدام القوة، لتحقيق المكاسب السياسية، كما عبر عن ذلك الزعيم ماو بقوله:"نحن

[1]- د.السيد أمين شلبي (**الصين في القرن الواحد و العشرين**)، القاهرة:المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية،ديسمبر2005.ص122

ندعم زوال الحروب، فلا نريد الحرب، و لكن لا يمكن للحرب أن تزول إلا من خلال الحرب، و لكي ننزع السلاح فمن الضروري حمل السلاح[1].

ب_ السياسة الخارجية عقب وفاة الرئيس ماو تسي تونغ (1976–2013) :

بدأ التطور الحقيقي الذي شاهدته السياسة الخارجية الصينية في أعقاب انتهاء الثورة الثقافية، التي انتهت بوفاة الزعيم ماو تسي تونغ عام 1976م، بحيث أصبحت سياستها الخارجية أكثر نشاطاً – تحديداً منذ العام 1980 – كما حققت نجاحاً بين العام 1984 و1989م في تغيير النهج المحافظ الذي كان طاغياً على تلك السياسة (من قبل الإصلاحيين الذين نادوا بضرورة القيام بالإصلاحات الرأسمالية لتطوير الاقتصاد الصيني)، حيث أصبحت سياستها الخارجية أكثر اندماجاً وقوة نتيجة تبني مسار "الإصلاحات الرأسمالية" في تطوير الاقتصاد الصيني[2]. فبدأت سياسة التقارب مع الولايات المتحدة و الغرب بهدف الحصول على ما تحتاجه من التكنولوجيا و الأسواق اللازمة لدعم البرنامج ،الجديد الاقتصادي كما اتبعت السياسة الخارجية الصينية إستراتيجية جديدة وفقاً لمبدأ الرئيس السابق دينغ شياو بينغ والذي لخصه بقوله: "يجب أن تخفي قوتك و أن لا تأخذ أبداً زمام المبادرة إلا في الوقت المناسب "Lay low, Never take the lead, and bide Our time" بعدان كانت صداميه و تحاول أن تأخذ الزعامة الدولية للشيوعية الدولية .و كان لنظرية الرئيس دينغ شياو بينغ المعروفة "باقتصاد السوق الاشتراكي" انعكاسات إيجابية على التطور الاقتصادي في البلاد، إلا أن السياسة الخارجية في تلك الفترة لم تشهد تغيرات أساسية كالتغيرات التي شهدتها الشؤون الداخلية، فاستمرت السياسة الخارجية الصينية قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بعد ذلك استطاع الرئيس الصيني الأسبق جيانغ تسيمن نقل الصين إلى دولة

[1]– د.السيد أمين شلبي ،**المرجع السابق**.ص123

[2]- ايفان ميدريوس و م.تايلور فرافيل،(**دبلوماسية الصين الجديدة**) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، فبراير 2012.ص15.

صناعية متقدمة نسبياً، خلال فترة إدارته للبلاد ،و انتهج القادة الصينيون مايعرف بسياسة الانفتاح (the open door policy)التي وضعت الصين بين أعلى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية، و أحد أكبر المصدريين الرئيسيين في العالم، و أصبح ا اهتمام النظام منصباً على الحفاظ على مسار التطور والنمو الاقتصادي المتطرد، و لتحقيق هذا الهدف أصبحت السياسة الصينية تمتاز بالبرغماتية وما يعرف "بالسلوك الإستراتيجي [1]. "فمن الواضح تبنيها أسلوباً جديداً في تعاملها مع القضايا الدولية الرئيسة، حيث أصبحت تشارك –إيجابياً – المجتمع الدولي، لمعالجة تلك القضايا، بدرجة كبيرة من التعاون مع القوى العظمى المهيمنة على النظام الدولي الحالي، ففي أزمة إقليم دارفور في السودان–على سبيل المثال– قامت الصين باستخدام نفوذها لإجبار الحكومة السودانية على الموافقة على إنزال قوات دولية تابعة للأمم المتحدة و الاتحاد الأفريقي في دارفور .هذا إلى جانب استضافتها للعديد من المؤتمرات الدولية المهمة. ففي عام2006م استضافت ثلاثة لقاءات متعددة الأطراف لأكثر من 60 دولة (اللقاء السادس السنوي لمنظمة شنغهاي للتعاون في يونيو والقمة التذكارية ما بين الصين و منظمة الآسيان و كذلك استضافة أعمال منتدى التعاون الصيني 65الأفريقي في نوفمبر من نفس العام)،ما يدل على أنها تتبع ما يعرف بدبلوماسية المنتديات القائمة على ترتيب لقاءات مع مجموعة من الدول في مناطق معينة خدمةً لمصالحها القومية [2]،كما أظهرت الدبلوماسية الصينية ا اهتماما خاصاً في إتباع سياسة خارجية أكثر فعالية تطلعاً إلى زيادة نفوذها الخارجي، ففي عامي 2005 و 2006م قام الرئيس الصيني السابق هو جينتاو ورئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء) وين جياباو Jiabao Wen بزيارة قرابة الستون دولة ما يدل على مدى تطلع الصين إلى تحسين علاقاتها الخارجية .وتجدر الإشارة إلى أن الصين قد واجهت في العام 1989 حملات مقاطعة غربية وأمريكية، نتيجة قيامها بقمع الحركة الطلابية المطالبة بالديمقراطية

[1]- الشيماء هشام أبو الوفا ،**السياسية الصينية في النظام الدولي(2005–1990)** ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2008.ص33

[2]- **الموسوعة العربية العالمية**، الطبعة الثانية، الجزء رقم 15،، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999.ص24.

والمساواة، والقضاء عليها بالقوة، ما أدى إلى تعزيز مكانة التيار المحافظ في الحزب الشيوعي الصيني، الذي عاد ليطالب بضرورة وقف سياسة التقارب مع الغرب والإصلاحات الرأسمالية، التي كان يراها مناقضة للأيدلوجية التي قام عليها الحزب، مطالباً بالعودة للنهج الذي كانت تتبعه السياسة الخارجية الصينية، مما يعني إعادة العزلة التي كانت تعيشها الصين من خلال مقاطعتها للقوى الغربية و الولايات المتحدة،مع ذلك عاد نفوذ التيار الإصلاحي في الحزب منذ العام 1997 ،المطالب بإعادة تنظيم وتعزيز العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة[1]، لا بل نادى بضرورة إقامة شراكة إستراتيجية أمريكية–صينية و هذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عام 1998 عند زيارته للصين، و كذلك شهدت تلك الفترة نمواً ملحوظاً لعمليات التبادل التجاري بين الصين من جهة و الولايات المتحدة و الدول الأوروبية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال ازداد حجم التبادل التجاري من 9.34 مليون دولار أمريكي عام 1992 إلى 17.81 مليون في العام 1995 و إلى 11.157 مليار .فعززت تلك النجاحات التي حققتها الصين في المجال الاقتصادي من مكانة التيار الإصلاحي داخل الحزب الحاكم، و في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، ما جعل سياستها الخارجية أكثر مرونة و ديناميكية، نتيجة التطورات الداخلية التي تشهدها البلاد، و من ضمنها ازدياد الحاجة لمصادر الطاقة و اهتمام القيادة الصينية بالاستقرار الاقتصادي و السياسي والاجتماعي، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحفاظ على مستوى النمو السريع للاقتصاد الصيني .ومن الجدير بالذكر، بأن القيادة الصينية كانت تأخذ بعين الاعتبار الولايات المتحدة الأمريكية عند رسم سياستها الخارجية، و حيال أي فعل سلوك قد تنتهجه في علاقاتها الخارجية[2]، و كذلك نرى اهتمام الولايات

[1]- سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، **الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2001.ص122

[2]- محمد السيد سليم، نيفين مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997. ص75

المتحدة المستمر بمراقبة التحركات الصينية بكافة مستوياتها، فالصين تُقلق الإدارة الأمريكية، ما يدفع الأخيرة إلى محاولة اتخاذ الإجراءات الاستباقية المناسبة لإزالة المخاوف المتعلقة بإمكانية أن تصل الصين إلى مكانة تتحدى من خلالها الولايات المتحدة كقوة عظمى على الساحة الدولية .فمنذ منتصف التسعينيات تحاشت الصين أي تصادم مع المصالح الأمريكية لإقليمية أو الدولية لتجنب أية محاولة أمريكية لاحتوائها، إلا أن سياستها الخارجية بدأت تتحول و بدأت تتعامل معها بثقة أكبر كقوة لا يستهان بها في المجتمع .

الدولي، و كان ذلك واضحاً عندما قامت الصين باختبار صواريخ مضادة للأقمار الصناعية عام2007 ،و استخدام حق النقض الفيتو، في نفس العام، ضد مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات على بورما، والذي كان بمثابة الفيتو الأول الذي تستخدمه منذ عام 1997 ،في إشارة إلى أنها لم تعد تخشى من ردات الفعل الأمريكية اتجاه تلك الإجراءات التي قد تعتبر استفزازية .

المبحث الثاني : مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الصينية

الالتزام بمبادئ التعايش السلمي الخمسة هو مايضمن للصين تحقيق أهداف سياستها الخارجية هذا ما نستعرضه في المبحث التالي:

أهم المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الصينية الخارجية هي [1]:

أولا : الصين تلتزم بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ولا تستخدم أو تهدد باستخدام القوة، وترفض التشرذم والاستقطاب في العلاقات الدولية .

ثانيا: تنتهج إستراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة، وتحرص على تحقيق وتطوير وحماية المصالح المشتركة لجعل كعكة المصالح المشتركة أكبر وأفضل بدلا من توتير العلاقات مع الجيران وكسب المصالح على حساب الآخرين .

ثالثا: دعوة الصين إلى تسوية المشاكل والنزاعات من خلال الحوار والتشاور بروح إيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا .يقول البعض إن الحكومة الصينية لم تتعهد أبدا بعدم استخدام القوة في تسوية قضية تايوان، والنفقات العسكرية الصينية تنمو باستمرار، هل هذا يتناقض مع طريق التنمية السلمية؟

أنه لا يمكن لأي طريق تنموي أن يكون على حساب المصالح الوطنية الكبرى، وخاصة المصالح الجوهرية. أن المصالح الجوهرية للصين هي :

أولا: استقرار دولة الصين نظامها وحكمها السياسي، أي قيادة الحزب الشيوعي الصيني والنظام الاشتراكي والاشتراكية ذات الخصائص الصينية .

ثانيا: سيادة الصين وسلامة أراضيها والوحدة الوطنية .

ثالثا: توفير ضمانة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للصين. لا تحتمل هذه المصالح أي

[1]- محمود خليفة جودة محمد (**أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991–2010**)، المركز الديمقراطي العربي، إبريل 2014.ص24

انتهاك . إن قضية تايوان ترتبط بوحدة الصين وسلامة أراضيها وتمثل المصالح الجوهرية للصين وتلمس وتر مشاعر الشعب الصيني البالغ تعداده مليار وثلاثمائة مليون والأمة الصينية كلها. إن المبدأ الأساسي التي تلتزم به الصين بشأن هذه القضية هو "إعادة التوحيد السلمي ودولة واحدة ذات نظامين"، ولن تسمح أبدا لتايوان بأن تنفصل عن الصين، ولن تتعهد بعدم استخدام القوة، وهذا ليس ضد إخواننا في تايوان، إنما ضد حفنة من العناصر الانفصالية في تايوان . في السنوات الأخيرة، شهدت عملية التنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق تقدما إيجابيا وكبيرا، كما وقع الجانبان الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين جانبي المضيق التي تفتح آفاقا أرحب للتنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق. لكن دولة ما أصرت على بيع الأسلحة إلى تايوان انطلاقا من عقلية الحرب الباردة والأهداف الجيوسياسية، متجاهلة المعارضة القوية من الصين. فيجب نبذ ممارسات النفاق هذه التي لا تساعد على التنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق، وتتعارض أيضا مع اتجاه السلام والتعاون والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ [1].

تنتهج الصين سياسة عسكرية لأغراض دفاعية، وتهدف عملية بناء الدفاع الوطني في الصين إلى الدفاع عن سيادة بلادنا وسلامة أراضيها، وحماية حدودنا البرية البالغ طولها أكثر من 22000 كيلومترا وحدودنا البحرية البالغ طولها 18000 كيلومترا وضمان السلام والتنمية في الصين، بدلا من المشاركة في سباق التسلح والتنافس على الهيمنة والتوسع الخارجي. يقلق البعض في العالم من أن الصين ستحول قوتها الاقتصادية المتنامية إلى القوة العسكرية . مقارنة مع عدد كبير من دول العالم مثل الولايات المتحدة واليابان، تعتبر النفقات العسكرية الصينية منخفضة سواء من حيث الرقم الإجمالي أم نصيب الفرد، فلا يمكن أن تشكل تهديدا للدول الأخرى .

أما بالنسبة للشفافية، فلا يوجد بلد يكون شفافا تماما في المجال العسكري. وتزداد الشفافية العسكرية الصينية خلال العقود الماضية، ولا سيما أن نيتها الإستراتيجية أكثر شفافية من العديد من دول العالم وفي مقدمتها الدول الكبرى الرئيسية. على سبيل المثال، أعلنا صراحة للعالم أننا لن نسعى أبدا إلى الهيمنة ونلتزم بعدم البدء باستخدام الأسلحة

[1]- محمود خليفة جودة محمد ، **المرجع السابق**.ص25

النووية وعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إذا حذت الدول الأخرى حذو الصين، فمما لا شك فيه أن ذلك سيكون إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار والسلام والتنمية في العالم [1].

لقد بذلت جهود بشأن العلاقات الأمريكية الصينية خلال السنوات الماضية. وقد أنشأت آليات الحوار والتشاور الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبعض الدول الناشئة لتبادل وجهات النظر بصورة معمقة حول القضايا الهامة والكبرى والطويلة الأجل بشأن الوضع العالمي والعلاقات الثنائية، بما يعزز التفاهم والثقة المتبادلة والتوافق الاستراتيجي، ويوسع المصالح المشتركة ويقلص المتاعب والمشاكل .

أما بالنسبة إلى المشاكل التي من الصعب حلها في المستقبل القريب، فتقترح الصين أن تترك جانبا حتى تنضج الظروف، أو نترك بعضها ليحلها أجيالنا المقبلة .

أن فكرة أن الصين تريد أن تحل محل الولايات المتحدة والهيمنة على العالم خرافة. ويتعين على المجتمع الدولي الترحيب وليس الخوف من النمو السلمي للصين ومساعدته بدلا من العرقلة والدعم بدلا من الاحتواء، وينبغي على العالم أن يفهم ويحترم المصالح والاهتمامات الصينية المناسبة والمعقولة في التنمية السلمية[2] .

ذلك أنه لم يكن هناك ثقافة الهيمنة في التقاليد الصينية عبر التاريخ. حيث أن " الخير " والسلام" كانا جوهر السياسة الصينية التقليدية منذ آلاف السنين، فقد دعت الصين باستمرار إلى الحرص على السلام، الخير للأقارب وحسن الجوار.وإذا نظرنا من ناحية الواقع،وفي عصر العولمة الاقتصادية ، يمكن للدول تحقيق المنافسة الدولية المتبادلة المنفعة والتعاون من خلال المساواة، ولا حاجة إلى الاستمرار في طعن النظام الدولي وتحدي مسار التنمية لبلدان أخرى، كما يمكن أن نفهم من سقوط القوى العظمى في العالم ،أنه لا يمكن السير في طريق رئيسي واسع،لا يمكن السير على

[1]- كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997.ص35.

[2]- كاظم هاشم نعمة، **المرجع السابق**. ص36.

طريق سباق التسلح،وأن طريق الهيمنة على العالم مسدود،بينما التنمية السلمية هو الطريق الوحيد الصحيح[1] .

أن الصين كلما أصبحت أكثر تطورا كلما زادت حاجتها إلى تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى، وبحاجة أكثر إلى بيئة دولية سلمية ومستقرة. كما أن التعاون من أجل المصلحة والتنمية المشتركة، هي أكبر وأعمق تجربة في العلاقات الخارجية الصينية منذ ثلاث عقود من الإصلاح والانفتاح، وهو أعظم سلاح لنجاح الصين. وينبغي على الصين أن تتشبث بهذا لسلاح .

تتمسك الصين بالتعايش السلمي دائما، بالإضافة إلى احترام الشعوب الأخرى واختيار مسار مستقل في مجال التنمية، والأكيد هو أن ا لصين لا تسعى إلى الهيمنة على العالم .

ولا ترضى بان تهيمن أي دولة أخرى على منطقتها ،فالصين تسعى في سياستها الخارجية للدول المحيطة بها إلى حسن الجوار والانسجام والأمن والازدهار لجيرانها،وإستراتيجية آسيا والمحيط الهادئ هي نقطة بداية تهدف إلى خلق الاستقرار والتنمية ،بيئة محيطة جيدة،والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك مع الدول المعنية ،وترغب دائما في أن تكون صديقا جيدا للآسيان والدول الآسيوية، حسنة الجوار وشرك جيد [2].

ومن جهة أخرى، وقعت الصين مع دول آسيا اتفاقيات متعددة الأطراف، كما أن الصين تفتح مصراعيها للتعاون الإقليمي، بشفافية وحسن النوايا.وتأمل الصين أيضا أن الإجراءات التي تتخذها بعض الدول المعنية في آسيا ،ليس لمنع أغراض الاحتواء وتقويض الصين،كما تأمل من الدول الأقوال والأفعال الجيدة والشفافة أيضا في تنمية الشعب الصيني لهذه المنطقة منذ آلاف السنين .

وإذا كانت التنمية في الصين فرصة، فيجب التعلم في كيفية اغتنام هذه الفرصة، والاستفادة منها.في حين أن الشكوك

[1]- د.أنور عبد الملك،**الصعود السلمي : الصين في عالم جديد متعدد الأقطاب**، الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2001.ص99

[2]- د.أنور عبد الملك، **المرجع السابق**.ص100

المستمرة في نية الإستراتيجية الإقليمية الدولية للصين ،والتركيز على حقائق خاطئة،ستفقد الكثير فرصة التعاون مع الصين .

أن الصين "ستشارك بشكل فعال" أيضا في القضايا العالمية التي لها صلة بالبرامج النووية الكورية الشمالية والإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي وقضية دارفور بالسودان[1]. بالإضافة إلى دعوة الصين ومشاركتها في تعديل وتحسين النظام الدولي الحالي ليصبح أكثر عدالة وعقلانية .تنتهج الصين سياسة خارجية تهدف لحماية استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها، وتوفير ظروف دولية جيدة للإصلاح والانفتاح، فضلا عن حماية السلم العالمي ودفع النمو المشترك وتشمل مضامينها الرئيسية:

- انتهاج سياسة خارجية مستقلة والمبادرة لبناء التعاون الدولي.

- عدم الانحياز إلى أي دولة كبرى أو مجموعة دول.

- عدم الانضمام لأحلاف عسكرية، وعدم المشاركة في أي سباق تسلح.

- عدم انتهاج أي توسع عسكري.

- معارضة نزعة الهيمنة في العلاقات الدولية والعمل على حماية السلم العالمي، والدعوة إلى المساواة بين الدول سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، وضرورة الحل السلمي للنزاعات والصراعات بين الدول من خلال التفاوض، بدلا من اللجوء إلى القوة أو التهديد بها.

- دفع إقامة نظام دولي سياسي واقتصادي جديد عادل ومعقول على أساس مبادئ التعايش السلمي ومبادئ العلاقات الدولية الأخرى المعترف بها.

[1]- كاظم هاشم نعمة، **المرجع السابق**. ص39.

– الاستعداد لإقامة وتطوير علاقة الصداقة والتعاون مع كافة الدول على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي.

– تطبيق سياسة الانفتاح الشامل على الخارج، والاستعداد لإجراء التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والتبادل العلمي والثقافي، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة مع مختلف الدول والمناطق في العالم لدفع الازدهار المشترك.

– المشاركة بنشاط في الأنشطة الدبلوماسية متعددة الأطراف، والعمل كقوة ثابتة لحماية السلم العالمي والاستقرار الإقليمي.

– تعد الصين عضوا مؤسسا للأمم المتحدة وواحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وفي يونيو 1945 وقع وفد الصين الذي ضم ممثلين عن الحزب الشيوعي الصيني، على ميثاق الأمم المتحدة، وفي الفترة من 1949 (تاريخ إنشاء جمهورية الصين الشعبية) حتى 1971، حرمت جمهورية الصين الشعبية من تمثيل الصين في الأمم المتحدة، حيث احتلت تايوان مقعد الصين حتى 25 أكتوبر 1971 عندما أصدرت الجمعية العامة لأمم المتحدة في دورتها 26 القرار رقم 2758، الذي ينص على إعادة كافة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة والاعتراف بممثل حكومتها باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للصين.[1]

وأما فيما يخص الأهداف العامة للسياسة الخارجية الصينية هي كالتالي:

تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، و خلق بيئة أمنية آمنة، و تسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على مجموعة من المبادئ هي :

[1]- **الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق**.ص42.

* الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الأراضي.

* عدم الاعتداء.

* عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

* التعايش السلمي.

* المساواة الدولية.

*تقوية التضامن مع الدول النامية، و تقوية علاقات الصداقة و حسن الجوار مع الدول المجاورة المشكلة لحجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية.

*تسعى الصين لاستقرار العلاقات الدولية، و وضع نظام عالمي سياسي و اقتصادي جديد.[1]

*تكريس العدالة الدولية، حيث لا تدخر الصين جهدا في الحفاظ على السلم العالمي، و تسوية النزاعات الدولية .

و قد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق" جيانغ زيمين" المبادئ الرئيسية لسياسة الصين الخارجية في عالم متحول من خلال :

*مراقبة الوضع الدولي بثبات و رزانة.

*التشبث بالموقع الدولي للصين و هو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة و إصرار الصين على تعريف المصالح القومية أنها داخل الحدود.

*هدوء رد الفعل.

*إخفاء القدرات المتوفرة.

*كسب الوقت .

[1]- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2009.ص56.

*الإخلاص و الصداقة و المساواة, حيث أعلنت الصين تمسكها بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي و احترام خيار الدول الأخرى المستقلة لطريق التنمية الملائم لها.

*المنفعة المتبادلة و الازدهار المشترك من خلال التأييد و الدعم الصيني للدول الأخرى في مجال التنمية الاقتصادية و إقامة تعاون متنوع الأشكال في مجالات الاقتصاد و التجارة والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى دفع التنمية المشتركة.

*التعلم المشترك والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة من خلال الاستفادة المتبادلة في خبرات الإدارة و التنمية و تعزيز التعاون في مجالات العلوم و التعليم و الثقافة و الصحة. و دعم الصين الدول الأخرى في بناء قدراتها، و العمل على استكشاف طريق التنمية المستدامة . إن مبدأ ''الصين واحدة'' هو الأساس السياسي في إقامة و تطوير العلاقات بين الصين و جميع الدول الأخرى[1].

و لذا يمكن توضيح أهداف السياسة الخارجية للصين من خلال المحاور الثلاثة الاقتصادية و العسكرية و السياسية كالتالي:

*الهدف الأول :تدعيم التنمية الاقتصادية و التحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، و حاليا أعطت الصين الأولوية لهدا الهدف و هو ما سيتضح أكثر من خلال الفصل القادم.

*الهدف الثاني :هو النماء العسكري، للمحافظة على السيادة و الاستقلال، و قد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، و تم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

*الهدف الثالث :تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوربية و الشرق أوسطية.

[1]- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **المرجع السابق**.ص56

*انتهاج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، و هذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية[1].

و لذا فأنه يمكن التوصل إلى أن أهداف السياسة الصينية هي أهداف حيادية لا تسعى للتدخل في الشئون الخارجية لأي دولة وإنما فقط تسعى لتعظيم المنفعة المشتركة بينها و بين الدول التي تقيم معها علاقات.

ونعرض بإيجاز لمحاور السياسة الخارجية للصين في هذه المرحلة من القرن الحادي والعشرين المتسم بالتغيرات السريعة.

المحور الأول: متابعة التغيرات في الإدارة العالمية وفي ميزان القوى العالمي والتحديات العالمية. وقد شكل الحزب مجموعتين متخصصتين لدراسة ذلك كله وتقديم التوصيات واستمر عمل المجموعتين لمدة عام وقدمتا توصياتهما للقيادة، وفي هذا الإطار تم صياغة أفكار الصين في قمة العشرين وقمة بريكس وقمة الأيبك APEC في ليما والتركيز على العولمة ورفض الحماية وتعزيز الانفتاح الاقتصادي وهو ما أقره المؤتمر الثامن عشر للحزب ويتم مراجعة ذلك في المؤتمر التاسع عشر المقرر انعقاده قبل نهاية هذا العام.

المحور الثاني: الاهتمام بدول الجوار وتعزيز التنمية السلمية فيها من خلال علاقاتها بالصين، وفي هذا الإطار تطورت علاقات الصين مع الفلبين وبنغلادش وميانمار ودول الآسيان وكوريا الجنوبية واليابان. وأكدت الصين على دعوتها لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووي والسعي لتطوير الهدنة بين الكوريتين إلي اتفاقية سلام، ولذلك تعارض الصين نشر الولايات المتحدة صواريخ ثاد THAAD أو وجود أية رؤوس أو أسلحة نووية في شبه الجزيرة لأن هذا يزيد التوتر.

المحور الثالث: رسم خارطة للعلاقات بين الدول الكبرى، والمقصود هنا العلاقات بين الصين والولايات المتحدة

[1]- إبراهيم عرفات،**الصين وحواجز الصعود**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.ص112

ومن هنا جاءت لقاءات واتصالات الرئيس شي جين بينغ مع الرئيس اوباما ومع الرئيس ترامب.

المحور الرابع: مزيد من تطوير الشراكة الدولية بالتعاون مع الدول النامية ومن ذلك جولة الرئيس الصيني في الشرق الأوسط التي شملت مصر والسعودية وإيران. وعقد اتفاقية مع جنوب أفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي وأن الرئيس الصيني يضع التعاون الصيني الأفريقي في قمة الأولويات كما قام الرئيس شي جين بينغ بزيارات لعدد من دول أمريكا اللاتينية لنفس الغرض[1].

المحور الخامس: فتح آفاق جديدة لمبادرة الحزام والطريق بزيارة أوزبكستان وإلقاء خطاب في البرلمان والتركيز على أن يكون بناء طريق حرير على أساس سلمي وذكي وصحي وأخضر. وإن أكثر من مائة دولة تؤيد مبادرة الحزام والطريق. وقد عقدت الصين اتفاقات مع أكثر من 40 دولة واتفاق ممر اقتصادي بين منغوليا وروسيا والصين وآخر مع باكستان والعمل علي تطوير ميناء جوادر في باكستان وميناء في سريلانكا وآخر في وميانمار، وبناء خط حديد سريع بين المجر وصربيا وبين أديس أبابا وجيبوتي. ويقوم بنك تنمية البنية الأساسية بتطوير مشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي ويجري التفاوض بين الصين وإسرائيل لإنشاء منطقة تجارة حرة وكذلك تم إنشاء خط سكة حديد بين الصين ولاوس وبين الصين وتايلاند وبين جاكرتا وباندونج[2].

المحور السادس: الحفاظ على مبدأ السيادة الصينية والأمن، وفي هذا الصدد اتخذت الصين موقفاً حازماً ضد ما يسمي بالتحكيم في بحر الصين الجنوبي مخالفة للتفاهم بين الصين والآسيان بحل الخلافات بالحوار والتفاهم وتتمسك الصين بمبدأ الصين الواحدة وترفض فكرة دولتين صينيتين وفكرة تايوان واحدة وصين واحدة، وتبذل جهودا دبلوماسية تتصل بالتبت وشينجيانج للحفاظ على سيادة الصين.

[1]- محمود صافي،**الصين :حقائق وأرقام 2004**، القاهرة: دار النجم الجديد،2004. ص39.

[2]- محمود صافي،**المرجع السابق**،ص40

ونسوق في الختام الملاحظات التالية:

الأولى: أن القرار السياسي في الصين يتخذ من القيادة ولكن بعد دراسات مستفيضة تقوم بها الأجهزة المختصة في الدولة والحزب ومراكز البحوث المتخصصة.

الثانية: إن الصين تعمل في إطار خطة إستراتيجية بعيدة المدى يتم مراجعتها في المؤتمر العام للحزب الذي يعقد كل خمس سنوات.

الثالثة: إن النشاط والمبادرات السياسية والتحركات والزيارات يقوم بها مختلف المسئولين وعلى مستوى القمة رئيس الدولة ورئيس الوزراء ثم والوزراء المختصين، وقد زار كل من الرئيس ورئيس الوزراء أفريقيا أكثر من مرة في السنوات منذ انتخابهما في منصبيهما من البرلمان بعد ترشيح الحزب لهما كما تناوبت زيارات الرئيس ورئيس الوزراء للدول الآسيوية وخاصة الآسيان[1].

الرابعة: إن مدرسة الحزب الشيوعي الصيني تقوم بالتثقيف السياسي والحزب على مستوى كافة موظفي الدولة والمسئولين القياديين والتنفيذيين من مستوى الوزراء والوكلاء وما دون ذلك، ويتم تفرغ كل منهم لمدد تتفاوت بحسب درجة المسئول من شهر إلى سنة وهذا يضمن الوحدة الفكرية بين كافة المسئولين ويضمن نجاح العمل وعدم الازدواجية أو الادعاء بنقص المعرفة أو الرؤية الإستراتيجية لسياسة الدولة كما انه يضمن استمرارية أداء الدولة للعمل في إطار الخطة الإستراتيجية حتى لو تغير أي من المسئولين.

[1]- د.محمد بن هويدن،(**محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقه الخليج العربي**)،المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية،العدد13 ،2007

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية

المقصود بالمحددات هي تلك العوامل التي تشكل حدود الدور الصيني في النظام الدولي و مدى فعاليه و تأثير هذه العوامل على العلاقات العربية الصينية . و هذه المحددات ترتبط بمجموعه من عوامل القوة الذاتية الكامنة في الصين كدوله سواء من حيث القوه البشرية و الموارد الأولية أو الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية . كما يرتبط بمجموعه من العوامل الخارجية سواء في النظام الإقليمي أو الخارجي . و هو ما ستحاول الدراسة توضيحه فيما يلي:

المحدد الجغرافي و السكاني

1- المحدد الجغرافي:

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات '' ماكيندر'' و '' مارشال ماكلوهان.''

و لذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم^2، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا. تقع الصين بين دائرتي عرض18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي[1]، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب6468 كم.و تشرف الصين

[1]- محمد نعمان جلال(**تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد**)، السياسة الدولية: عدد 152، أفريل 2003.

على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا .

و بالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي للصين

الهضاب

في الصين 4 هضاب كبيرة. تشمل هضبة تشينغهاي – التبت منطقة التبت ومقاطعة تشينغهاي وبعض مناطق مقاطعات قانسو ويونان وسيتشوان، وتعد أعلى هضبة فوق مستوى سطح البحر في العالم، وتسمى "سقف العالم"، يبلغ متوسط ارتفاعها أكثر من 4000 متر فوق مستوى سطح البحر[1]. تقع هضبة منغوليا الداخلية في منطقة منغوليا الداخلية، شرقيها مروج وغربيها صحراء. تشمل هضبة التراب الأصفر (اللويس) معظم المناطق من 6 مقاطعات مثل مقاطعتي شنشي وشانشي، حيث طبقة التراب الأصفر سميكة وتآكل التربة خطير. وتشمل هضبة يونان – قويتشو شرقي مقاطعة يونان ومعظم مناطق مقاطعة قويتشو وتتصف بملامح تضاريسية كارستية نموذجية.

الجبال

في الصين 9 جبال يزيد متوسط ارتفاعها عن 6000 متر فوق مستوى سطح البحر، وأكثر من 20 جبلا يزيد متوسط ارتفاعها عن 4000 متر فوق مستوى سطح البحر. إن جبال هيمالايا هي أعلى الجبال في داخل حدود الصين، وتنتشر في الحدود الصينية – الهندية والصينية – النيبالية على شكل قوس. وتنتصب عليها أكثر من 30 قمة يبلغ ارتفاع كل منها أكثر من 7300 متر فوق مستوى سطح البحر، و11 قمة يبلغ ارتفاع كل منها أكثر من 8000 متر فوق مستوى سطح البحر، ويصل ارتفاع قمتها الرئيسية – قمة جومولانغما (افرست) إلى 8844ر43 متر فوق مستوى سطح البحر، وهي أعلى قمة في العالم. يتراوح متوسط ارتفاع جبال كونلون بين 5500 و6000 متر فوق مستوى سطح البحر، تمتد من الغرب إلى الشرق عبر منطقتي شينجيانغ والتبت ومقاطعتي تشينغهاي وسيتشوان وغيرها من المناطق والمقاطعات، يبلغ طولها أكثر من 2500 كيلومتر وعرضها فيما بين 200 و500 كيلومتر، وتعد أطول وأعرض الجبال في داخل حدود الصين. هناك أيضا جبال تانغقولا وجبال

[1]- منصور فالح إسماعيل، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(2008–1990)** ، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا، 2009.ص62.

تشينلينغ. يبلغ متوسط ارتفاع جبال تانغقولا الواقعة وسط هضبة تشينغهاي – التبت 6000 متر فوق مستوى سطح البحر، وهي منبع نهر اليانغتسي – أطول الأنهار في الصين[1]. تمتد جبال تشينلينغ من شرقي مقاطعة قانسو غربا، تصل إلى غربي مقاطعة خنان شرقا، ويتراوح ارتفاعها بين 2000 و3000 متر فوق مستوى سطح البحر، وتعد الحد الفاصل الهام الحضاري والجغرافي والمناخي بين جنوب الصين وشمالها.

الأحواض

في الصين 4 أحواض كبيرة. حوض تاريم أكبر حوض في الصين، ويقع في داخل منطقة شينجيانغ الويغورية الذاتية الحكم وفي داخله صحراء تاكلامكان التي تعتبر أكبر صحراء في الصين وثاني أكبر صحراء في العالم. وحوض جونغار يقع في داخل منطقة شينجيانغ أيضا. وحوض تشايدام يقع في داخل مقاطعة تشينغهاي وهو أعلى حوض في الصين. وحوض سيتشوان يقع في داخل مقاطعة سيتشوان، وهو الحوض الأشد رطوبة في الصين.[2]

السهول

في الصين 3 سهول كبيرة. أكبرها سهل شمال الصين الشرقي، مساحته أكثر من 350 ألف كيلومتر مربع؛ وسهل شمال الصين يقع في منطقة الصين الداخلية، ومساحته حوالي 300 ألف كيلومتر مربع؛ والسهول على المجريين الأوسط والأسفل لنهر اليانغتسي تشكلت من ترسب الغرين من نهر اليانغتسي، وتبلغ مساحتها حوالي 200 ألف كيلومتر مربع، وتتحلى بتضاريس منخفضة ومنبسطة.

[1]- منصور فالح إسماعيل، **المرجع السابق**.ص63.

[2]- دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، **التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين**،(ترجمة: شوقي جلال)، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001. ص41.

الأنهار في الصين

يوجد في الصين أكثر من1500 نهر ولكل نهر حوض مساحته أكثر من1000 كيلومتر مربع. تجرى معظم الأنهار من الغرب إلى الشرق أو الجنوب وتصب في غرب المحيط الهادي. وان بعض الأنهار مثل نوجيانغ ويارلونغ زاغبو تصرف إلى انهار جنوب آسيا التي تصب في المحيط الهندي ويجرى نهر ايرتكس في شينجيانغ نحو الشمال ويتجاوز الحدود الصينية ليفرغ في المحيط المتجمد الشمالي.

وتقع بعض الأنهار مثل تاريم واولونغور في أقصى غرب الصين والأجزاء الجافة الأخرى من البلاد وليس لها منافذ إلى البحر.

ولنهر اليانغتسي الذي ينبع من جبال تانغقولا بمقاطعة تشينغهاي حوض تبلغ مساحته أكثر من1.8 مليون كيلومتر مربع وطوله6300 كيلومتر وهو أطول نهر في أسيا وثالث أطول نهر في العالم. ويفرغ نهر اليانغتسي سنويا1000 مليار متر مكعب من المياه إلى بحر الصين الشرقي بعد اختراق مقاطعات تشينغهاي وسيتشوان ومنطقة التبت الذاتية الحكم ويونان وهوبى وهونان وجيانغشى وآنهوى وجيانغسو.

أما النهر الأصفر فهو ثاني أطول نهر في الصين ينبع أيضا من مقاطعة تشينغهاي ويبلغ طوله5500 كيلومتر وله حوض تبلغ مساحته أكثر من750 ألف كيلومتر مربع ويجرى في الجزء الشمالي الشرقي من هضبة تشينغهاي والتبت ومنغوليا الداخلية وهضبة اللويس (التراب الأصفر) في شمال غرب الصين وسهل شمال الصين قبل أن يصب في خليج بوهاى[1].

[1]- سونج بوم أهن (**الصين كرقم واحد**)، الثقافة العالمية: عدد 114، سبتمبر- أكتوبر 2002.

بحار الصين ، هي سلسلة من البحار الهامشية في غرب المحيط الهادي، حول الصين .وتعتبر مكونات ذات أهمية كبيرة في النقل من قارة آسيا إلى المحيط الهادي

البحار الموجودة ضمن بحار الصين:

- البحر الأصفر ويشمل بحر بوهاي وخليج كوريا
- بحر الصين الشرقي
- بحر الصين الجنوبي

الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية جزءا هاما من البيئة الطبيعية وتضم موارد الأراضي المياه والمناخ والحيوانات والنباتات والمعادن وغيرها من الموارد. تعتبر الصين دولة غنية بالموارد الأرضية وتتميز بأشكال متنوعة منها. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية 951 ألف كيلومتر مربع وتشكل 10 بالمائة من إجمالي مساحة البلاد. تتركز هذه الأراضي الزراعية بصورة رئيسية في سهول شمال شرقي الصين وشمال الصين والمجريين الأوسط والأسفل لنهر اليانغتسي وحوض سيتشوان ودلتا نهر تسوجيانغ ومن منتجاتها الرئيسية القمح والذرة الشامية والأذر وغيرها من المزروعات الاقتصادية. وتبلغ مساحة الغابات 1246.5 ألف كيلومتر مربع وتشكل 13 بالمائة من إجمالي مساحة البلاد[1]: تعتبر جبال شينغآن الكبرى والصغرى وجبال تشانغباي في المنطقة الغابية بشمال شرقي الصين أكبر منطقة غابية طبيعية في الصين ومن أشجارها الرئيسية الصنوبر الأحمر والصنوبر المتساقط الأوراق.، أما مقاطعة سيتشوان والمنطقة الجبلية في ملتقى مقاطعة يونان بمنطقة التبت فهي ثانية كبريات المناطق الغابية في الصين ومن أشجارها الرئيسية التنوع الباسق وخشب التنوع. تحافظ جزيرة هينان ومنطقة شيشوانغبانا بمقاطعة يونان على بعض الغابات الاستوائية النادرة في الصين. وتصل

[1]- بريس هارلاند، **من أجل صين قوية**، السياسة الدولية: عدد 107، 1994.

مساحة المروج في الصين إلى 4 ملايين كيلومتر مربع وتشكل 41.6 بالمائة من إجمالي مساحة البلاد. وتنتشر المروج الصينية بصورة رئيسية في هضبة منغوليا الداخلية والهضبة الصفراء ومنطقتي شمال جبل تيانشان وجنوبه في منطقة شينجيانغ وهضبة تشينغهاي والتبت. وتعتبر هذه المناطق قاعدة لتنمية قطاع المواشي والدواجن وتوفير منتجات المواشي واللحوم والألبان والجلود. إضافة إلى ذلك توجد في الصين كثير من البحيرات الصالحة لتربية الحيوانات المائية وتبلغ مساحتها 67.5 ألف كيلومتر مربع. وتعتبر هذه البحيرات كنوزا طبيعية لتوفير الأسماك والجمبري وغيرهما من منتجات الحيوانات المائية. على صعيد موارد المياه في الصين يصل إجمالي حجم الأمطار في الصين إلى 6 تريليون متر مكعب سنويا ويبلغ إجمالي حجم تصريف الأنهار 2.7 تريليون متر مكعب ويبلغ إجمالي موارد المياه 2.8 تريليون متر مكعب. بذلك تحتل الصين المركز السادس في العالم في هذا الصدد بعد البرازيل وروسيا وكندا والولايات المتحدة وأندونسيا. وتصل موارد الطاقة المائية إلى 676 مليون كيلو واط وبذلك تحتل المركز الأول في العالم. ولكن توزع مناطق الموارد المائية في الصين ليس متوازنا حيث أنها كثيرة في جنوب الصين وشرقها وقليلة في شمالها وغربها. توجد في الصين كافة المعادن التي اكتشفت في العالم حتى الآن ومنها 135 معدنا قد تم تأكيد من احتياطياتها بما فيها أكثر من 20 معدنا يحتل المراكز المتقدمة. ويحتل كل من الجبس والفانديوم والتونجستن والزنك والغرافيت وملح غلوبر وكبريتات البار يوم والمغنسيت والأنتيمون والأتربة النادرة والفلوريت المركز الأول في العالم. وتحتل الصين المركز الثالث في العالم من حيث احتياطيات 45 معدنا رئيسيا في العالم. وبذلك أصبحت الصين من البلدان القليلة في العالم والتي تتوفر فيها احتياطيات الموارد المعدنية وتتكامل أنواع المعادن[1].

الصين من أغنى دول العالم من حيث توفر أنواع الحيوانات والنباتات. فيها أكثر من 32800 نوع من أشجار الأخشاب وأكثر من 104000 نوع من الحيوانات بما فيها أنواع نادرة مثل الباندا العملاق والسعدان الذهبي وتمساح

[1]- أحمد السيد النجار ، **الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 179، سبتمبر 2007.ص17.

نهر اليانغتسي والدلفين الصيني وميتاسيكويا وغيرها. وإن كل هذه توجد في الصين فقط وتلقب بالمتحجرات الحية. ومن أجل حماية هذه الحيوانات والنباتات البرية والبيئات الطبيعية حددت الصين كثيرا من المحميات الطبيعية الخاصة. ومنها 14 محمية أدرجتها الأمم المتحدة ضمن شبكة المحميات الطبيعية. المنطقة البحرية التي تمتلكها الصين واسعة وتبلغ مساحة الشواطئ الرملية والبحار الضحلة المياه 133 ألف كيلومتر مربع وتصل مساحة البحار الصالحة لتربية الحيوانات إلى 26 ألف كيلومتر مربع وتصل مساحة الأراضي الزراعية المالحة إلى 4.3 ألف كيلومتر مربع. الصين غنية بالموارد البحرية وتوجد فيها أكثر من 2600 نوع من الأسماك، منها أكثر من خمسين نوعا من الأسماك التي يمكن استقلالها تجاريا. وقد أصبحت الصين متقدمة من حيث قطاعي الصيد البحري وتربية المنتجات البحرية. توجد في البحار الصينية عشرون موردا منها النفط والغاز الطبيعي والحديد والنحاس. وقد استغلت الصين بعض الموارد مثل النفط في بحر بوهاي والخليج الشمالي. وقدرت موارد الطاقة البحرية ب540 مليون كيلو واط واستغل بعضها مثل توليد الكهرباء.[1]

من القضايا الهامة هي التصحر وتوسع الصحاري وخاصة صحراء غوبي .على الرغم من وجود جبهة من الأشجار المزروعة منذ عقد ساهمت في تراجع وتيرة العواصف الرملية، فإن الجفاف المديد والممارسات الزراعية السيئة أدت إلى عواصف ترابية يعاني منها شمال الصين كل ربيع وتنتشر تلك العواصف الرملية لاحقاً إلى أجزاء أخرى من شرق آسيا بما في ذلك كوريا واليابان .تخسر الصين مليون فدان (4,000 كم ^{2})سنوياً بسبب التصحر .أصبحت ضرورة التحكم بالمياه وتآكل التربة ومكافحة التلوث قضايا هامة في علاقات الصين مع البلدان الأخرى. كما أن ذوبان الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا قد يؤدي أيضاً إلى نقص المياه عن مئات الملايين من الناس .

[1]- أحمد السيد النجار ، **المرجع السابق**.ص18.

رغم أن حجم كل مورد طبيعي في الصين كبير إلا أن معدل نصيب الفرد من معظم الموارد الطبيعية صغير نسبيا بسبب كثرة السكان مثل موارد الأراضي وموارد المياه وموارد المعادن. إضافة إلى ذلك فان توزع مختلف الموارد الطبيعية ليس متوازنا مثل موارد الفحم .ويبلغ احتياطي الفحم في الصين 760 مليار طن. لكن الفحم الموجود في مقاطعتي شانسي وشنسي ومنطقة منغوليا الداخلية يشكل أكثر من سبعين بالمائة. أما المقاطعات التسع المفتقرة إلى الفحم في جنوب الصين فيشكل احتياطي الفحم فيها 1.4 بالمائة فقط. ويوجد النفط الذي اكتشف احتياطيه بصورة رئيسية في شمال شرقي الصين وشمال غربيها والرصيف القاري الضحل على سواحل الصين الشمالية. ويتركز سبعون بالمائة من احتياطي الغاز الطبيعي في مقاطعتي سيتشوان وشنسي[1]. وإن توزع موارد المياه ليس متوازنا أيضا في الصين. وفي جنوبي جبال تشينلينغ – نهر هوايخه شرق الصين تشكل مساحة الأراضي الزراعية 36.3 بالمائة من إجمالي الأراضي الزراعية في الصين بينما يشكل حجم المياه في هذه المنطقة 82.3 بالمائة من إجمالي حجم المياه في الصين. أما شمالي المنطقة فتشكل الأراضي الزراعية 63.7 بالمائة من إجمالي الأراضي الزراعية في الصين بينما يشكل حجم المياه فيها 17.7 بالمائة من إجمالي حجم المياه في الصين. وتفتقر منطقة شمال غربي الصين إلى موارد المياه حيث تشكل مساحة الأراضي ثلث إجمالي الأراضي الصينية بينما تشكل موارد المياه فيها 0.5 بالمائة. وكما أن توزع الطاقة المائية ليس متوازنا أيضا حيث تتركز 70 بالمائة منها في جنوب غربي الصين. وحول توزع الموارد غير المتوازنة تعمل الصين على بحوث عملية ووضع خطة عامة واتخاذ إجراءات مثل بناء المزيد من السكك الحديدية لتعزيز نقل الفحم من الشمال إلى الجنوب وبناء المشروع الضخم لنقل المياه.

تعد الصين واحدة من سبعة عشر بلداً عالية التنوع الإحيائي، وذلك عائد لوقوعها في منطقتين إحيائيتين كبيرتين، هما الإقليم القطبي القديم والإقليم الهند ومالاوي أو الشرقي. تمكن العثور في الإقليم الأول على ثدييات مثل الحصان والجمل والتدابير والجربوع، أما في الإقليم الهند ومالاوي فيمكن العثور على كائنات من شاكلة السنور

[1]- أحمد السيد النجار ، **المرجع السابق**.ص19.

النمري وجرذ الخيزران وزبابيات الشجر وأنواع مختلفة من السعادين. يوجد بعض التداخل بين المنطقتين بسبب الانتشار الطبيعي للحيوانات وهجرة بعض الأنواع، كذلك هناك بعض الأنواع التي يمكن العثور عليها في كلا الإقليمين ومختلف المناطق البيئية، مثل الغزلان والظباء والدببة والذئاب والخنازير والقوارض. توجد الباندا العملاقة الشهيرة فقط في منطقة محدودة على طول نهر يانغتسي .لا تزال المتاجرة بالأنواع المهددة بالانقراض معضلة مستمرة، على الرغم من وجود قوانين حالياً تحظر مثل هذه الأنشطة.

تحتوي الصين أيضاً على مجموعة متنوعة من أنواع الغابات .في الشمال الشرقي والشمال الغربي توجد الغابات الجبلية والصنوبرية الباردة والتي تدعم أنواع الحيوانات فيها مثل الدب الأسود الآسيوي إلى جانب نحو 120 نوع من الطيور. أما الغابات الصنوبرية الرطبة فتهيمن عليها غابات الخيزران بشكل رئيسي في المناطق المنخفضة، وتستبدلها الورديات في أعلى المدرجات الجبلية، ومن الأشجار البارزة في المناطق العالية :العرعر واليو[1]. تنتشر الغابات شبه الاستوائية في وسط وجنوب الصين، وهي تدعم ما يقرب من 146000 نوع من النباتات. أما الغابات الاستوائية المطيرة والغابات المطرية الموسمية وإن كانت تقتصر على جزيرة هينان ويونان فتحتوي في الواقع على ربع مجمل النباتات والحيوانات الموجودة في الصين.

2-المحدد السكاني :

كما يلعب العامل السكاني دوراً هاماً و مؤثراً في سياسة الدول حيث يعتبر العنصر البشرى من العناصر المهمة لبناء قوة الدولة ،فهو الأساس للنهوض بقوه الدولة سياسياً واقتصاديا وعسكرياً.الصين هي اكبر دول العالم سكانا حيث يبلغ عدد السكان الإجمالي أكثر من 1,373,541,278نسمة لعام 2016م

فالصين هي إحدى الدول الأعلى كثافة سكانية في العالم . ويوجد في الصين 56 قوميه بين إجمالي عدد السكان في

[1]- **الموسوعة العربية العالمية**، الطبعة الثانية، الجزء رقم 15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999.

ال31 مقاطعه و منطقه ذاتيه الحكم . استطاعت الصين خلق طبقه وسطى يعتد بها . و لذا يصعب إغفال واقع الزيادة السكانية الصينية حيث تزيد بمعدل 3.2% سنويا هو ما يعكس تداعيات على الطلب على الغذاء التي باتت إحدى أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه النمو السكاني في الصين بما يؤثر على سياستها الخارجية في هذا الشأن.

وفقا للدستور الصيني يقوم التقسيم الاداري الحالي في الصين على أساس نظام أربعة مستويات وهى[1]: الأول: مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم وبلديات خاضعة للإدارة المركزية مباشرة. الثاني: مناطق وولايات ذاتية الحكم والبلديات. الثالث: محافظات ومحافظات ذاتية الحكم ورايات ذاتية الحكم ومدن على مستوى المحافظة. الرابع: نواحي ونواحي القوميات وبلدات. يحق للدولة أن تقيم مناطق إدارية خاصة عند الضرورة، وقد تقوم الحكومة ببعض التعديلات أو التغييرات لحدود المناطق الذاتية الحكم عندما تكون هناك حاجة لرفع مستوى العمل الإداري أو لأغراض التنمية الاقتصادية، وقد تقوم الحكومة أيضا بمثل هذه التعديلات أو التغييرات الحدودية من اجل تعزيز وحدة المجموعات القومية المختلفة.تم تقسيم الصين كلها إلى32 منطقة إدارية على مستوى مقاطعة، منها23 مقاطعة مقسمة إلى 22 مقاطعة تعتبر حكومة الصين الشعبية تايوان المقاطعة رقم 23. كما تتنازع الحق في جزر الواقعة في بحر الصين الشرقي. عدا المقاطعات هناك 6 أقاليم ذاتية الحكم يعيش بها العديد من الأقليات العرقية، و4 بلديات مركزية ذات إدارة ذاتية و2 منطقتي إدارة خاصة .ولجميع هذه المناطق الإدارية أسماء مختصرة مستخدمة منذ قرون. وتسمى مراكز الحكومة في المناطق الإدارية بحواضر المقاطعات أو الحواضر الإقليمية ويقع مركز الحكومة المركزية في بكين وهى عاصمة جمهورية الصين الشعبية. عادت هونغ كونغ التي كانت تحت الاحتلال البريطاني إلى الصين في أول يوليو عام1997 كمنطقة إدارية خاصة وعادت مكاو التي كانت محتلة من قبل البرتغال في20 سبتمبر عام1999 إلى الصين أيضا .تم ترسيم حدود المقاطعات المعروفة اليوم في أواخر عهد حكم سلالة" منغ ."بعد قيام الجمهورية

[1]- **الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق.**

الشعبية وإحكام الحزب الشيوعي الصيني قبضته على البلاد، تم إعادة تنظيم المقاطعات في الجزء الشمالي الشرقي كما تم استحداث مناطق خاصة على أساس القوميات الموجودة فيها، كانت الصين تنحوا في ذلك منحى الاتحاد السوفييتي وجمهورياته الاشتراكية[1].

الصين دولة موحدة متعددة القوميات وتتكون من 56 قومية. ولما كانت قومية هان أكثر القوميات الصينية تعدادا وتحتل 92٪ من مجموع السكان وتسمى القوميات الأخرى الأقليات القومية. وحسب معلومات الإحصاء الخامس لسكان البلاد كلها عام 2000, بين 55 أقلية قومية 18 قومية يتجاوز عدد سكان كل منها مليون نسمة، هي قومياتتشوانغ ومان المانتشو وهوي ومياو والويغور وبي وتوجبا ومنغوليا والتبت وبوبي ودونغ ويأو وكوريا وبآي وهاني ولي والقازاق وداي، وأكثرها عددا قومية تشوانغ، يبلغ عددها 16 مليون و179 ألف نسمة. و17 قومية يتراوح عدد سكان كل منها بين 100 ألف نسمة إلى مليون نسمة، هي قوميات شه وليسو وقلاو ولاهو ودونغشيانغ ووا وشوي وناشي وتشيانغ وتو وشيبوه ومولاو والقيرغيز وداوور وجينغبوه سالار وماونان. و20 قومية يتراوح عدد سكان كل منها بين أقل من 10 آلاف إلى 100 ألف نسمة، هي بولانغ والطاجيك وبومي وآتشانغ ونو وأوينك وجينغ وجبنوه ود آنغ والأوزبك وروسيا ويويقو وباوآن ومنبا وألونتشون ودولونغ والتتار وختشه وقاوشان لا يضم ذلك عدد سكان قومية وقاوشان في مقاطعة تايوان ولوبا. قومية لوبا هي القومية الأقل تعدادا، وعدد سكانها 2965 نسمة فقط[2].

ينتشر أبناء قومية هان في كافة أنحاء الصين، ويسكنون أساسا في المجاري الوسطى والسفلى للأنهار الكبيرة الثلاثة :النهر الأصفر ونهر اليانغتسي ونهر اللؤلؤ وسهل الشمال الشرقي. ومع أن عدد أبناء الأقليات القومية الـ55 قليل، إلاّ أن مناطق انتشارهم واسعة تحتل 64.3 في المائة من مساحة الصين. وينتشرون بصورة رئيسية في المناطق

[1]- **الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق.**

[2]- **الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق.**

الحدودية بشمال الصين الشرقي وشمالها الغربي وجنوبها الغربي. وفي مقاطعة يونان ما يزيد عن 20 قومية، لذلك تعتبر أكثر المقاطعات قوميات. وبسبب الانتقال القومي مرات كثيرة ومعسكرات العمل للجنود أو الفلاحين والمهاجرين بالإضافة إلى تعاقب الأسرات الملكية في التاريخ، تشكلت حالة استيطان عدة قوميات في منطقة واحدة وانفراد قومية واحدة بمنطقة خاصة بها، وهذا الوضع قدم ظروفا موضوعية لتقوية قومية هان تبادلاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الأقليات القومية بشكل واسع وتطبيق نظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي في المناطق المأهولة بالأقليات القومية .

3-المحدد الاقتصادي و العسكري

الاقتصادي:

أي سياسة خارجية إذا لم تعتمد على أساس اقتصادي سليم فلا يمكن أن تنهض لتحقيق الأهداف المرجوة منها , حيث تؤثر قوه أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على سياساتها الخارجية،فلكي تنجح الدولة في تحقيق أهدافها الخارجية لابد من اعتمادها على هيكل اقتصادي سليم يتضمن استقلاليه و عدم تبعية الدولة،و تنويع لقاعدتها الإنتاجية.

تنطلق السياسة الخارجية الصينية من خلال صعوداً لقوتها الاقتصادية و السياسية و العسكرية ،ما يؤهلها لأن تكون قوه عالميه فاعله،الصين هي صاحبه أسرع نمو اقتصادي في العالم 6.9% في 2017، و لدى الصين اكبر احتياطي نقد اجنبي بالدولار الأمريكي وزادت الاحتياطيات 6.92 مليار دولار خلال فبراير لتصل إلى 3.005 تريليون دولار في أول زيادة في 2016 ، و هي اكبر منتج للفحم و الفولاذ و الأسمنت اعتبارا من نهاية عام 2014 كانت الصين لديها 62 مليار طن من فحم الأنثراسايت و 52 مليار طن من فحم الليغنيت، و ثاني اكبر مستهلك للطاقة وصل إلى 4.36 مليار طن من مكافئ الفحم في عام 2016 و ثالث اكبر مستورد للنفط. وتعتبر الصين حاليا ثاني أكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة. وقد زاد الطلب في الصين على الطاقة بنسبة 13% في الفترة

من 2011 إلى 2014 ليصل إلى 11 مليون برميل يوميا، بينما يصل الطلب في الولايات المتحدة في نفس الفترة إلى 18.7 مليون برميل يوميا.من المتوقع أن يكون الناتج المحلى الإجمالي للصين حتى عام 2020 حوالي 4000 بليون دولار تقريبا بسعر الصرف الحالي.

تشير الإحصاءات إلى التراجع المستمر في الثقل النسبي للولايات المتحدة الأمريكية حيث هبوط نصيبها من الناتج العالمي و تراجع مساهماتها في الصادرات العالمية مقابل ارتفاع نصيب الصين من الناتج العالمي إلى 20في المائة و ارتفاع نسبه صادراتها[1].

حيث قد شهد الاقتصاد الصيني تحولات هائلة في السنوات الأخيرة مع استمرار النمو طويل الأجل في الناتج المحلى الإجمالي مما ارتقى بمرتبة الصين بين اكبر اقتصاديات العالم،كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية العادية،و عاليه التقنية الذي اغرق الأسواق العالمية ووضع الصين وحدها في المرتبة الأولى عالميا كأكبر دوله مصدره للسلع متجاوزه كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ، كما أن الصين أصبحت نفسها عنصراً فعالاً في التطوير التكنولوجي الصناعي و الزراعي و الدوائي و العسكري الذي يجرى في العالم ،و ليس فقط دوله متلقيه للتكنولوجيا من الدول الأخرى [2]، كما تعمل الصين على تنميه أسواقها الخارجية بصوره شديدة الفعالية. يعد الهدف الأكبر للسياسة الصينية هو تأمين عناصر عمليه التنمية بجانبها السياسي و الاقتصادي في الداخل باعتبار إن هذا الاستمرار سيؤمن للصين استقرارها في الداخل و دورها العالمي في الخارج

[1]- مايا جريديني (**كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي**)؟، بتاريخ 4 سبتمبر 2016.ص12.

[2]- مايا جريديني، **المرجع السابق**. ص13.

المحدد العسكري:

أما بالنسبة للعامل العسكري , فهو يمثل أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ،و هو ما تمتلكه الدولة من قدرات و إمكانيات عسكريه تشمل تجهيز الجيوش و إعدادها و تدريبها و نوعيه الأسلحة بكافه أشكالها التي تستخدمها الدولة لحفظ أمنها و يمكن تقسيم القدرات العسكرية إلى كميه و كيفيه . و تملك الصين قدرات عسكريه هائلة جعلتها تشغل المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية . و تتبع الصين سياسة دفاعيه من خلال العمل على تدعيم الدفاع الوطني و رفض العدوان و مواجهه التدمير المسلح و الدفاع عن سيادة البلد . فمفهوم الصين هو الاعتماد على النفس كأساس لإستراتيجيات الدفاع و بالنسبة للإستراتيجية العسكرية الصينية فقد ذكرت إحدى الدراسات أن الصين قد اعتمدت على الإستراتيجية العسكرية الصينية في عام 1993، و تسعى الصين الآن لتطوير القوه العسكرية كأداة من أدوات الدولة ، حفاظاً على السلامة الإقليمية و تحقيق الوحدة الوطنية.أيضاً من الأهداف الأمنية الصينية هو الأمن البحري، فهناك اهتمام متزايد في الصين للتركيز على الدفاع عن الحقوق و المصالح البحرية،فالصين في حاجه إلى استغلال الموارد البحرية لاستغلالها في التنمية الاقتصادية،حيث تريد الصين ترسيم الحدود البحرية مع جيرانها و بالتالي الاتفاق على التحكم في الموارد تحت سطح البحر، لاسيما النفط.

الجيش الصيني أو جيش التحرير الشعبي، هو أكبر جيوش العالم عددا ومن أكثرها نموا في برامج التسلح والتحديث. شهد العديد من الإصلاحات في العقود الأخيرة ومنها خفض العدد وتقوية العتاد والتكنولوجية العسكرية[1].

[1]- عبد العزيز حمدي عبد العزيز (**قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا**)،السياسة الدولية: عدد 145، جويلية- سبتمبر 2001.ص41.

النشأة

تأسس جيش التحرير الشعبي في الأول من أغسطس/آب 1927، في أعقاب انتفاضة نانتشانغالتي تزعمها بعض قادة الحزب الشيوعي عقب ما يعرف بالمجزرة التي تعرض لها الشيوعيون على يد شيانغ كآي شيك، وعرفت القوات الثائرة باسم الجيش الأحمر الذي شارك بين عامي 1934 و1935 في المسيرة الطويلة، ثم تحول إلى جيش التحرير الشعبي الصيني.

القيادة

تدبر شؤون الجيش الصيني اللجنة العسكرية المركزية التي يترأسها رئيس البلاد شي جين بينغ ونائباه الجنرال فان تشوانغ لونغ والجنرال شو كيليانغ، كما تضم القيادة وزير الدفاع الجنرال تشوانغ وان كوان ورئيس الأركان المشتركة الجنرال فانغ فنغوي.

وحدات الجيش

يبلغ تعداد الجيش الصيني مليونين وثلاثمائة ألف جندي تقريبا، مع جيش للاحتياط قوامه 510 آلاف عنصر، وبلغت الموازنة الدفاعية للصين في عام 2015 قرابة 146 مليار دولار، وهي ثاني أكبر الموازنات الدفاعية في العالم، وتمثل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

يتكون جيش الصين من خمس وحدات هي: القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، والقوة الصاروخية، وقوة الدعم الإستراتيجي.والجيش الصيني من أسرع جيوش العالم نموا، إذ شهدت تشكيلاته عملية تحديث وتجهيز بأسلحة حديثة في العقود الأخيرة، مدفوعة بزيادات متتالية في الإنفاق العسكري[1].

[1]- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **المرجع السابق**.ص42.

القوات البرية :تمتلك الصين أكبر قوات برية في العالم إذ تناهز 1.6 مليون جندي وهو ما يمثل 60% من تعداد الجيش، وفي أوقات الأزمات تعزز القوات البرية بقوات احتياط وقوات شبه عسكرية قوامها 510 آلاف عنصر.

وشهدت القوات البرية عمليات خفض في أعدادها ليتم بالمقابل تقوية الجانب التكنولوجي وقوات العمليات الخاصة وسلاح الجو ووحدات الحرب الإلكترونية.

القوات البحرية :إلى غاية نهاية تسعينيات القرن العشرين، كانت البحرية ملحقة بالقوات البرية، ولكن بعد تنفيذ إصلاحات لتحديث الجيش انفصل سلاح البحرية الذي يصل قوام العاملين فيه إلى 255 ألفا، ويضم ثلاثة أساطيل هي: أسطول بحر الشمال وأسطول بحر شرق الصين وأسطول بحر جنوب الصين.

ويضم كل أسطول قطعا بحرية وقوة جوية وقوة دفاع ساحلية ووحدات للمشاة.

القوات الجوية :يناهز قوام الجنود في القوات الجوية 398 ألفا، وهم مقسمون إلى خمس قيادات و24 فرقة. وأكبر وحدة عملياتي في سلاح الجو هي الفيلق الذي يضم عدة أفواج كل منها يمتلك ما بين عشرين و36 طائرة.

القوة الصاروخية :هي أهم وحدة للصواريخ الإستراتيجية الصينية، وهي تسيطر على الصواريخ النووية والتقليدية، ويقدر حجم الترسانة الصاروخية النووية بما بين مئة إلى أربعمائة رأس، ويعمل في وحدة القوة الصاروخية مئة ألف جندي موزعين على ستة أقسام تعمل بشكل منفصل عن بعضها بعضا[1].

قوة الدعم الإستراتيجي:أنشئت في ديسمبر/كانون الأول 2015، وهي أولى ثمار الإصلاحات التي أدخلتها القيادة العسكرية على الجيش، ولم تقدم رسميا تفاصيل عن مهام هذه القوة ولكن مسئولا في وزارة الدفاع الصينية قال

[1]- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **المرجع السابق**.ص43.

إنها مزيج من وحدات الدعم، وذكرت تقارير أنها تضم أيضا قوات عمليات تستخدم تكنولوجيا فائقة مثل الحرب الإلكترونية وحرب الفضاء.

المحدد الثقافي و الاجتماعي:

يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، و درجة التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكله القيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية.

يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية ''الهان (Hans) ''التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة ''كالتبتيين'' و ''المانشوس'' و ''اليوغروس''، و ''الويغور''، إضافة إلى جماعة ''زونغ''، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية[1].

يعتبر ''الهان'' المجموعة الإثنية الأكثر أهمية و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، و يتميز ''الهان'' بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي'' كسين جيانغ'' و ''التبت.''

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة''زوانغ'' مثلا 15.8 مليون نسمة، و تعداد ''الويغور'' 7.2 مليون نسمة، و التبتيين حوالي6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ '' الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات.''

[1]- محمد إبراهيم الدسوقى، (**رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين**)، السياسة الدولية، العدد 112، لعام 1994.

لكن تلك النزاعات و التناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، و يوغسلافيا سابقا، و هما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، و يرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل ''التبت'' و إقليم ''كسين جيانغ'' ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد،إذ أن الصينيون اغلبهم يدينون بالبوذية مع وجود أقليات مسلمة و مسيحية و هندوسية.تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم ''مركز العالم'' و أنهم صحاب أعرق حضارة في التاريخ .قدمت للعالم خدمات جليلة و اختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، و لعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، و طموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي و الحضاري العريق[1].

المحددات الخارجية :

البيئة الخارجية تتأثر السياسة الخارجية الصينية كذلك بالعوامل الخارجية، بحيث تتمحور التأثيرات الخارجية على صنع السياسة الخارجية الصينية حول مفهوم ما يعرف بالصينية بـ Shi ،و المقصود بهذا المصطلح إدراك السمات المميزة للعصر الحالي، وفهم طبيعة النظام الدولي وبنية قواه الدولية. وتنبع أهمية هذا العامل في صنع السياسة الخارجية، من الفكر الشمولي الصيني التقليدي وفلسفة التغيير، فلم تنخرط الصين في المجتمع الدولي قبل عام 1979 إلا بعد أن أدركت حقيقة الخصائص المميزة للنظام الدولي، فأيقنت ضرورة السلام والتطوير، وبأن الحرب لن تخدم مصالحها بعد الآن ، وتتمثل تلك العوامل في طبيعة النظام الدولي ومصادر التهديد التي يشكلها على الصين، فكان لهذين العاملان

[1]- أحمد دياب، **العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والصراع**، السياسة الدولية، العدد173، يوليو 2008، المجلد 43.

دوراً بارزاً في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه العالم، حيث ولدت الصين في نظام دولي "تغمره رو ح الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق"، وكانت الولايات المتحدة تعمل على مواجهة واحتواء الصين ونظامها الشيوعي من خلال رفضها الاعتراف بها كممثل رسمي للبلاد، وا اعترافها بحكومة شان كآي شيك الوطنية، والتي لجأت لجزيرة تايوان وأسست جمهورية الصين كممثل لكل الصين .فبدأ المحدد الخارجي يفرض نفسه على صناعة السياسة الخارجية الصينية، حيث تحالفت الصين مع الاتحاد السوفييتي السابق لمواجهة الولايات المتحدة بدايةً. وتحولت في النصف الثاني من عقد الخمسينيات لمنافسة الإتحاد السوفيتي نتيجة لتبني الرئيس السوفيتي السابق نيكيتا خروشوف سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة، إلى جانب تراجع موسكو عن مساعدة الصين بمشروعها النووي والتي كانت قد وعدتها بها في عهد الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين . فعند تحديد الصين لأولوياتها السياسية الخارجية، غالباً ما تأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الدولي وبنيته، والقوى المهيمنة عليه، لتتبنى سياسات براغماتية تتناسب مع الحالة التي يتسم بها هذا النظام، وذلك من أجل أن تتجنب أية صدامات مع قواها العظمى[1].

خلاصة :

في الأخير يمكن أن نستنتج أن الصين بتاريخها الطويل وسعيها الحثيث للالتزام بمبدأ السلم والتعايش، قد نجحت في تحقيق العديد من أهداف سياستها بفضل الزعماء الصينيين الذين تعاقبوا عليها، وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة ،وأسلوبها الناعم في المعاملات مع دول العالم.فمنذ عهد ماو تسي تونغ إلى الآن الصين تتبع سياسة خارجية واحدة وهذا بإتباع النهج الاشتراكي والمحافظة على الرأسمالية ،فالمساحة الكبيرة للصين وتنوع مناخها ووفرة

[1]- أحمد دياب، **المرجع السابق**.

الموارد الطبيعية إضافة إلى الأنهار والبحار والأراضي الواسعة سمح للصين باستغلال الموارد لفائدتها والمضي قدما في سياستها الخارجية وتطوير اقتصادها دون أن ننسى القدرات العسكرية الكبيرة التي تمتلكها.

الفصل الثاني: دوافع التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الصينية

مقدمة:

إن أية سياسة خارجية إذا لم تعتمد على أساس اقتصادي سليم فلا يمكن أن تنهض لتحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث تؤثر قوة أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية، فلكي تنجح الدولة في تحقيق أهدافها الخارجية لا بد من اعتمادها على هيكل اقتصادي سليم يتضمن استقلالية وعدم تبعية الدولة وتنويع لقاعدتها الإنتاجية، وعدم الاعتماد على قاعدة أحادية الإنتاج، وكذلك تحرر الدولة من كونها منتجه للمواد الخام أو كونها سوقا لتصريف المنتجات الأجنبية،لذلك وجب عليها البحث عن مصادر الطاقة والأسواق لتصريف منتجاتها.

المبحث الأول: مظاهر القوة الاقتصادية للصين

تتميز الفلاحة الصينية بضخامة وتنوع الإنتاج و بالتمركز في الواجهة الشرقية :

* تعتبر الصين من أهم الدول المنتجة للأرز و القمح و الذرة و للمزروعات الصناعية (خاصة القطن و قصب السكر و النباتات الزيتية) والخضروات . و تمتلك ثروة مهمة من المواشي (الخنازير و الأغنام و الأبقار) .

* تتمركز الفلاحة الصينية في الواجهة الشرقية التي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما [1]:

– الصين الشمالية حيث تنتشر زراعة القمح و الذرة و الصويا .

– الصين الجنوبية حيث تسود المزروعات المدارية وفي طليعتها الأرز و القطن و قصب السكر و الشاي و الفول السوداني

* في المقابل ينتشر الرعي التقليدي قي الغرب الصيني ، مع وجود بعض الواحات المنعزلة .

الصين ثاني قوة صناعية في العالم منذ 2010 :

* تساهم الصين بحصص مرتفعة من الإنتاج العالمي للصناعات الأساسية كصناعة الصلب و الألمونيوم ، و الصناعات التجهيزية و الاستهلاكية (في طليعتها صناعة اللعب و النسيج و الأحذية) .

* سجلت الصين تطورا كبيرا في مجال الصناعات العالية التكنولوجيا منها الصناعة الالكترونية و المعلوماتية و معدات غزو الفضاء.

[1]- محمد عطية محمد ريحان، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2012.ص75.

* تتمركز المناطق الصناعية في الواجهة الساحلية الشرقية حيث نجد مدنا رئيسية في مقدمتها شنغهاي ، بكين، شانغ شيون ، تيانجين ،كوانغ زو .

3 – الصين قوة تجارية صاعدة :

* تعد الصين قوة تجارية كبرى ، و تحقق فائضا كبيرا في ميزانها التجاري حيث تضاعفت صادراتها أكثر من مرة خلال العقد الأخير .

* تتعامل الصين مع مختلف دول العالم و في طليعتها اليابان و باقي بلدان آسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوربا

* تشكل المنتجات الصناعية الجزء الأكبر من الصادرات الصينية، بينما تتكون الواردات من مواد مصنعة و أخرى أولية.[1]

عوامل قوة الاقتصاد الصيني :

تتحكم عوامل متعددة في الفلاحة الصينية :

أ – ظروف طبيعة ملائمة على العموم في الواجهة الشرقية التي تشمل:

* الصين الشمالية (الشمال الشرقي) : و تتشكل من سهلين هما سهل منشوريا الذي يعتبر أخصب منطقة في الصين ،و السهل الكبير الذي تكسوه أيضا تربة غنية بالمواد العضوية ؛ إلى جانب الهضاب الداخلية . و يسود في هذه المنطقة مناخ معتدل إلى بارد

[1]- محمد عطية محمد ريحان، **المرجع السابق**.ص76.

* الصين الجنوبية (الجنوب الشرقي) : و تتميز بتنوع التضاريس حيث تتألف من التلال و السهول و الهضاب . و يسود فيها مناخ مداري أو شبه مداري .

ب – عوامل بشرية و تقنية :

* بلغ عدد سكان الصين سنة 2014 مليار و 366 مليون نسمة أي ما يناهز خمس سكان العالم . و يفسر ذلك بالتعمير السكاني القديم وبمعدل التكاثر الطبيعي الذي ظل مرتفعا إلى غاية العقد السادس من القرن 20 . مما أتاح وفرة اليد العاملة و السوق الاستهلاكية .

* بفعل التقدم الصناعي و الاهتمام بالبحث العلمي ، أصبحت الفلاحة الصينية تعتمد على التقنيات و الأساليب الحديثة.

ج– عوامل تنظيمية :أثناء مرحلة البناء الاشتراكي بزعامة ماو تسي تونغ (1949 – 1976) ، أعادت الدولة الصينية تنظيم الفلاحة في إطار التعاونيات الكبرى التي عرفت باسم الكومونات الشعبية[1] ، و أقرت ما عرف باسم "المشي على قدمين " أي خلق توازن بين الفلاحة و الصناعة . و خلال مرحلة الإصلاحات الجديدة و الانفتاح على العالم الرأسمالي (منذ سنة1978 إلى الآن) ، تم إلغاء الكومونات الشعبية و تعويضها بالمستغلات العائلية

ترتبط قوة الصناعة الصينية بأسس تنظيمية علمية تقنية بشرية و طبيعية :

* في مرحلة البناء الاشتراكي ، أممت الدولة الصينية وسائل الإنتاج و ضمنها المصانع ، و أعطت الأولوية في البداية للصناعات الأساسية و التجهيزية قبل إقرار ما عرف باسم المشي على قدمين ، ثم نهجت سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام التي استهدفت تحقيق الإقلاع الاقتصادي بتعميم الصناعة في المدن و البوادي و الاعتماد على

[1]- محمد عطية محمد ريحان، **المرجع السابق**.ص77.

الطاقة البشرية وإنجاز الأشغال الكبرى كالسدود و شبكة المواصلات .و في مرحلة الإصلاحات الجديدة و الانفتاح على العالم الرأسمالي ، تم إحداث المؤسسات الصناعية الجماعية والمؤسسات المختلطة وتخفيف احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي،و استقطاب الاستثمارات الأجنبية بإحداث المناطق الحرة (التي يحصل فيها المستثمرون على تسهيلات إدارية و إعفاءات جمركية و جبائية).

*ساعد البحث العلمي و التكنولوجي على تقدم الصناعة : حيث اهتمت الصين بنشر التعليم و تكييفه مع متطلبات العصر و رفعت من نفقات البحت العلمي و التكنولوجي. فكونت عددا ضخما من التقنيين و المهندسين. كما عملت على تقليد أو شراء براءات الاختراع الأجنبية .و أبرمت اتفاقيات التعاون و تبادل الخبرات في هذا المجال مع الدول المتقدمة[1].

* تستفيد الصناعة الصينية من وفرة السوق الاستهلاكية المرتبطة بضخامة عدد السكان ، و من تدني تكاليف الإنتاج بفعل ضعف الأجور و باقي الالتزامات المالية .

* تساهم الصين بحصص مرتفعة من الإنتاج العالمي لمصادر الطاقة كالفحم الحجري و البترول و الغاز الطبيعي ولمجموعة من المعادن كالحديد و الزنك و الرصاص و الفوسفات محتلة بذلك المراتب الأولى عالميا .

* تتمركز مناجم الفحم في الصين الشمالية و الجنوبية ، بينما تتجمع آبار البترول و الغاز الطبيعي في الغرب الصيني و الصين الشمالية ، حيث توجد أيضا مناجم الحديد . و تنتشر باقي المعادن في مختلف أنحاء الصين .

تفسر قوة التجارة الخارجية للصين بعدة عوامل منها:

- القدرة التنافسية للمصنوعات الصينية ، فضلا عن تنوعها

[1]- (**التوسع الاقتصادي يسيل لعاب الصين على نفط الشرق الأوسط**)، وكالة الأناضول التركية، بتاريخ 2017/12/1.

- التوفر على موانئ كبرى و أسطول تجاري ضخم

- عقد الاتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم

- تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصين ، مقابل تزايد الاستمارات الصينية في الخارج

- انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة و إلى البنك الدولي و صندوق النقد الدولي .

المشاكل و التحديات التي تعترض الصين :

تحديات اقتصادية : تفرض الدول المتقدمة قيودا على المنتجات الصينية . و تواجه الصناعة الصينية ضعف جودة متوجاتها و استهلاكها الكبير للطاقة . و ترتبط الصين بالسوق الخارجية من حيث التزود بالمواد الأولية أمام كثافة التصنيع و قوة الاستهلاك [1].

تباينات مجاليه : : يسجل تفاوت كبير بين الواجهة الشرقية التي تتميز بالظروف الطبيعية الملائمة و الاكتظاظ السكاني و النشاط الاقتصادي الكثيف ، و الغرب الصيني الذي يتميز بقسوة الظروف الطبيعية و ضعف الكثافة السكانية و هزاله النشاط . كما يختل التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين المدن و الأرياف الصينية حيث يعاني سكان البوادي من ضعف المستوى المعيشي

مشاكل ديمغرافية و اجتماعية : تحد ضخامة عدد السكان من مجهودات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي فمكانة الصين متواضعة نسبيا في مجال مؤشر التنمية البشرية(الرتبة 91 سنة 2013) ، رغم أن الصين تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم (9,5% سنة 2011) .

عوائق طبيعية و بيئية : تعرف الصين عوائق طبيعية متنوعة منها غلبة المرتفعات (الجبال و الهضاب العليا)، وانتشار الجفاف في الغرب الصيني ، مقابل تعرض الصين الجنوبية للأعاصير المدارية و الفيضانات [1].

[1]- خضر سعادة خروبي، **الصين في الشرق الأوسط: مفاتيح الاقتصاد وبوابات السياسة**، موقع الأخبار، بتاريخ 26 فبراير 2018.

تشهد المناطق الأكثر تصنيعا بالصين مشكل تلوث المياه و الهواء و السطح و حدوث الأمطار الحمضية رغم هذه المشاكل ، يمثل الاقتصاد الصيني منافسا خطيرا لاقتصاديات الدول المتقدمة حيث أن المصنوعات الصينية تغزو مختلف أسواق العالم ، و يتجه النوع الرديء منها إلى الدول النامية ،أما الصنف الجيد فيصدر إلى الدول المتقدمة.

[1]- خضر سعادة خروبي،**المرجع السابق**.

المبحث الثاني: الاحتياجات الطاقوية الصينية:

السياسة النفطية الصينية تهتم الصين–شأنها شأن الدول المستهلكة للنفط– في تأمين ما تحتاجه من تلك السلعة، وتسعى جاهدةً للوصول إليها بأسعار منخفضة ومستقرة، وكذلك تأمين الحصول على كميات متزايدة من النفط تتناسب وحجم استهلاكها. و يتناول هذا المبحث مستوى اعتماد الصين على النفط وسياسات الطاقة التي تتبعها من أجل تعزيز أمنها النفطي .

أولا: مستوى اعتماد الصين على النفط

تعد الصين، البالغ عدد سكانها 354.1مليار نسمة(أعلى تعداد سكاني بالعالم)، أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وثاني أكبر مستهلك للنفط منذ عام2009 ،بعد الولايات المتحدة الأمريكية– وفقاً لإحصاءات لوكالة الطاقة الدولية والأعلى في آسيا ومنطقة المحيط الهادي ،تعد الصين أكثر عشرة دول مستوردة للنفط في العالم لعام2011 بأكثر من 5.5 مليون برميل يومياً و قدكانت الصين مصدّرة للنفط والفحم حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولكنها تحولت بعد ذلك إلى شبكة الدول المستوردة للنفط[1]، نتيجة نجاحها في التطوير الاقتصادي الذي شهدنه البلاد، ويعد الازدياد في الاعتماد الصيني الحالي على النفط المستورد (يزيد عن 50 %)من أكثر ما يقلق بكين فهي تستهلك قرابة 9.8 مليون برميل يومياً (مليون برميل يوميا) من النفط، حيث ارتفع صافي إجمالي واردات النفط إلى 5.6مليون برميل يوميا بداية عام 2012 ،في حين تنتج محلياً قرابة 4.3 مليون برميل يوميا، ويتوقع أن يزداد إنتاجها في نهاية العام الحالي (2013)ليصل إلى 4.5 مليون برميل يوميا ،تكون بهذا قد ارتفعت نسبة

[1]- (**التوسع الاقتصادي يسيل لعاب الصين على نفط الشرق الأوسط**)، وكالة الأناضول التركية، بتاريخ 2017/12/1.

استهلاك النفط في الصين من 3.5 مليون برميل يوميا عام 2006 إلى 7.8 مليون برميل يوميا عام 2008 .كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يستمر النمو في الاستهلاك الصيني للنفط (تحديداً من المنتجات البترولية) خلال عام 2013 بوتيرة معتدلة، بزيادة 0.8 مليون برميل يوميا ما يمثل نسبة % 64من نمو الطلب العالمي على النفط المتوقع خلال تلك الفترة، وذلك نتيجة عدة عوامل محلية منها النمو الاقتصادي والتجاري (حيث نمى الناتج الإجمالي المحلي GDP)

بنسبة 9.2 %عام 2011و7.8 %عام2012 ،بعد أن سجل معدل نمو نسبة 10 %بين الأعوام 2000-2011 ، فتباطأ معدلات النمو كانت بسبب الأزمة المالية العالمية، والتحولات التي يشهدها قطاع النقل والمواصلات وقطاع توليد الكهرباء .[1] ومن المتوقع أن يصل إلى 14.2مليون برميل يوميا بعام 2025.

لتتجاوز بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، كأعلى مستهلك للنفط في العالم وتجدر الإشارة إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط يشكل أكثر من 25 %من كل احتياجات الصين من الطاقة .ويتزايد قلق الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من بلدان آسيا والمحيط الهادي كالهند واليابان، حيال قدرتهم على تأمين إمدادات النفط اللازمة للحفاظ على تزايد معدلات النمو الاقتصادي، فتتنافس وتتعاون الصين مع غيرها من الدول الإقليمية من أجل كل برميل نفطي في السوق الدولية ، ويظهر هذا الاعتماد المتزايد على ا اعتبار أن تأمين النفط أحد أهم التحديات التي تواجه سياسة أمن الطاقة الصينية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فتأمين مصادر النفط إلى جانب تعزيز النمو الاقتصادي والصناعي، يعتبر من العوامل الأساسية في تعزيز الأمن القومي وفي "تغذية" القوة العسكرية، ليس فقط للصين بل لكل الدول [2].

[1]- **(التوسع الاقتصادي يسيل لعاب الصين على نفط الشرق الأوسط)، المرجع السابق.**

[2]- رضا محمد هلال (**الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات**)، السياسة الدولية، العدد 163.يناير 2006. المجلد41. ص141.

ثانياً: سياسات الطاقة الصينية

تعد القيادة السياسية الصينية الموجه الأساسي لسياسات الطاقة، فهي التي تتعامل مع الأزمات التي قد تطال قطاع الطاقة، كما تعمل على توجيه اللجنة الوطنية للتطوير والإصلاح(NDRC) ،التي أُنشئت عام 2003 ،والمسئولة عن إصدار اللوائح العليا والدراسات اليومية المنظمة لقطاع الطاقة .من ناحية أخرى يزداد تأثير المراكز الفكرية والمعاهد الأكاديمية، كمعهد الصين للدراسات الدولية، وأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية، على صناع القرار، أما فيما يتعلق بدور الوزارات وشركات النفط الوطنية فينصب حول التنفيذ الانتقائي لتلك التوجيهات عوضاً عن صياغة سياسات الطاقة . فتعتبر القيادة الصينية بأن أمن النفط لم يعد مهماً فقط للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المستمر في البلاد بل أصبح يلعب دوراً مهماً في تعزيز الأمن القومي الصيني، ما دفع مجلس الدولة إلى إنشاء ما يعرف الهيئة الوطنية العليا للطاقة(Group Energie Leading National) عام 2005برئاسة رئيس الوزراء السابق وين جيابو Jiabao Wien للإشراف الكامل على السياسة النفطية الصينية وتوجيه عمل الشركات النفطية الحكومية ،و قد أجبر الاعتماد المتزايد على النفط الحكومة الصينية على تبني العديد من الإجراءات الإدارية المحلية[1]، وكذلك الانطلاق للخارج من أجل تأمين الإمدادات الأجنبية من النفط، ومن الجدير بالذكر، بأن إستراتيجية الصين النفطية تعتمد وبشكل أساسي على المنهج الاستراتيجي أو الميركنتيلي Mercantiliste or Stratégique approche ومنهج الأسواقNon-market Approcha (كما اشرنا في الفصل السابق) لضمان أمن النفط بدلاً من إتباع منهج السوق ،وقد قامت منذ تسعينيات القرن الماضي بعملية إعادة هيكلة كبرى لصناعة

[1] -Taylor Ian,(**Beijing's arms and oil interests in Africa**) China Brief: journal of analysis and information(Washington, D.C, the Jamestown Foundation, Vol.,V,issue21,october13,2005)

النفط، تحديداً قطاع الهيدروكربونات. ففي عام 1998م أعادت الصين هيكلة معظم أصول شركات النفط والغاز المملوكة للدولة، وهي "الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC)الخاصة بإنتاج النفط الخام في شمال وغرب البلاد، وشركة البتر وكيماويات الصينية (SINOPEC)المتخصصة في تكرير النفط الخام، بالإضافة إلى الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC)المسئولة عن الاستكشافات والحفريات البحرية، وأخيرا إدارة الطاقة الوطنية (SEA) المسئولة عن تنظيم تلك الصناعة وتقديم الدراسات والرؤى " .بالطاقة الخاصة وسعت الصين كذلك لسد ما تحتاجه من النفط من خلال "مطاردة تلك السلعة خارجياً"تعرف بالإنجليزية (The Stratégie Hunting) ،بواسطة شركاتها الوطنية للوصول إلى السوق الدولية والعمل على إبرام اتفاقيات تعاونية مع البلدان المنتجة للنفط بالوسائل الدبلوماسية والتجارية، والمشاركة في إنتاج النفط الخارجي[1]، وتثير تلك الدبلوماسية شكوك المجتمع الدولي حيال النوايا الصينية . المستقبلية فتعمل الحكومة الصينية بكل طاقتها من أجل معالجة "عطشها للنفط" عن طريق ترشيد استهلاك الطاقة وتنويع إمدادات وارداتها النفطية، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تستورد الصين منها النفط. فقامت الصين بشراء أصول النفط والغاز بأسعار مرتفعة في جميع أنحاء العالم، للحد من ا اعتمادها على تلك المنطقة، كذلك تعمل على تحديث قطاع الطاقة بواسطة الاستثمار في شبكات الأنابيب والشبكة الكهربائية الوطنية والحفريات البحرية ومحطات الطاقة النووية، إضافةً إلى تنفيذ مشاريع مشتركة مع شركات النفط الأجنبية لزيادة قدرتها التكريرية للنفط الخام . وقد شكل الاعتماد المتزايد على واردات النفط قلق للقيادة الصينية من إمكانية حدوث قطع أو نقص في إمداداته، الأمر الذي أدى إلى بروز نقاش داخلي يدور حول بناء مخزونات إستراتيجية للنفط، إلا أن وثيقة "إستراتيجية النفط للقرن الحادي والعشرين" (الصادرة ضمن الخطة الخماسية العاشرة التي ا اعتمدتها القيادة الصينية 2001-2005 قد أقرت إنشاء مخزونات إستراتيجية بقدرة توفير كمية نفط تكفي لمدة 35 يوماً .وقامت الشركات الوطنية الصينية بالمشاركة في عمليات الإنتاج الخارجية للنفط، من خلال عدة وسائل، وذلك لتعزيز المصادر

[1] -Taylor, Ian, Idem

النفطية الخاصة بها في الدول الأجنبية، إبتداءاً من "روسيا والجزائر ومنطقة بحر قز وين وكازاخستان"، كما حصلت على "امتيازات نفطية" في كلاً من السودان وأذربيجان وكندا وكازاخستان و إإندونيسيا والعراق و ايران وفنزويلا .

فأبرمت الصين عام 2004 ،على سبيل المثال، اتفاقية بقيمة 70 مليار دولار أمريكي مع طهران، تلتزم الأخيرة بموجبها بتصدير 150,000برميل نفط يومياً "بسعر السوق" إلى الصين لمدة 25عاماً، مقابل قيام الصين بتطوير حقل "يادافاران" النفطي في إيران ، وشراء قرابة مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، كما عززت بكين من وجودها في أمريكا اللاتينية ، فقامت عام 2004 باستثمار 20 مليار دولار أمريكي في العديد من المشاريع، تشمل عمليات تنقيب للنفط والغاز، شملت فنزويلا والبرازيل والإكوادور، كذلك تمتلك الصين حصصاً كبيرة في الكثير من الشركات النفطية الوطنية في أفريقيا كالسودان[1]، وتتمتع بالعديد من الامتيازات النفطية في غرب أفريقيا كنيجيريا وأنغولا. فتعمل الشركات الصينية في قرابة 30 دولة، ولها مشاركات فعالة في كلاً من ليبيا والكونغو والغابون، كما عززت أيضاً من نفوذها في عمليات الاستثمار في استخراج النفط الرملي في كندا، ناهيك عن سيطرة الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري KNOOC على إنتاج النفط الاندونيسي. وقد تمكنت تلك الشركات خلال عام 2004 من استيراد حوالي 10 %من مجموع استهلاكها من النفط من خلال أعمالها النفطية الخارجية .واستطاعت من إبرام اتفاقية بقيمة 9.1 مليار دولار أمريكي مع كندا (الحديقة الخلفية للولايات المتحدة)، تمنح الصين المشاركة في معظم مشاريع التنقيب الخاصة بالنفط الرملي في منطقة ألبرتا، حيث استغلت بكين الخلافات بين الإدارة الأمريكية والحكومة الكندية حول مشاريع التنقيب عن النفط الرملي، لتسببها لانبعاثات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون الأمر الذي يتنافى مع القوانين الأمريكية المتعلقة بحماية البيئة، إضافةً إلى التكلفة الباهظة في عمليات نقل ذلك النفط إلى

[1] – د.محمد بن هويدن،(**محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقه الخليج العربي**)،المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية،العدد13 ،2007

الولايات المتحدة .تحاول الصين من خلال تنشيط دبلوماسية الطاقة الخاصة بها وتكثيف استثماراتها النفطية الخارجية طويلة الأمد إلى ضمان أمنها النفطي من خارج منطقة الشرق الأوسط، لخلق نوع من البديل في مصادر وارداتها .

ثالثاً: تحديات أمن الطاقة الصيني

تعاني الصين من نقاط ضعف تعمل القيادة السياسية على معالجتها، حيث تعتبر تلك النقاط محركاً لسياسة الطاقة الصينية، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

* بعدها عن الدول المصدّرة للنفط، فهي تعتمد على ناقلات نفطية عابرة لمسافات طويلة، تمر من خلال مضايق خطرة، تنقل قرابة 90 %من وارداتها النفطية، على عكس الولايات المتحدة–على سبيل المثال– التي تستورد قرابة 30 %من وارداتها النفطية من كندا والمكسيك، اللتان تقعان على الحدود الأمريكية و ضمن نطاقها الأمني [1].

* فقر الصين للموارد الجيولوجية، فتمتلك قرابة 3.1 %من الاحتياطات النفطية العالمية.

* ازدياد الطلب على النفط بوتيرة أسرع من توفر العرض، فمابين عامي 2005 و2010 شكلت 40 %من الازدياد العالمي على الطلب.

* التزام الحزب الشيوعي الصيني في تحقيق التحسينات المستمرة الخاصة بمعيشة المواطن الصيني، من خلال الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي المتزايد، لاعتباره أحد العوامل الحيوية الضامنة لبقاء النظام، و من المعروف بأن الرخاء الاقتصادي يعني في المقابل الازدياد في الطلب على النفط .

فتعتبر الولايات المتحدة من أكبر المنافسين للصين، على الهيمنة على منطقة شرق آسيا، حيث تسيطر على الخطوط البحرية في المحيط الهندي والهادئ والتي تضم الممرات التجارية الرئيسية للصين، تحديداً مضيق ملقا، فضلاً عن

[1]- – د.محمد بن هويدن،**المرجع السابق**.

الانتقادات المستمرة التي يطلقها الدبلوماسيون الأمريكيون للمنهج الإستراتيجي الذي تتبعه الصين من أجل ضمان أمن موارد الطاقة، من خلال العقود طويلة الأمد، مطالبةً بضرورة فرض القيم الليبرالية على سوق الطاقة العالمي وتحريره لفسح المجال أمام تنافس الشركات الخاصة بشكل متكافئ. وتراقب الولايات المتحدة الأمريكية بحذر تنامي وجود "العملاق الآسيوي" الصيني في الدول الغنية بالنفط، ذلك التواجد الذي يجعل الولايات المتحدة تشعر بحالة من عدم الأمن في استقرار نفوذها السياسية في تلك المناطق الإستراتيجية .هذا ويشكل مضيق ملقا أحد أكبر المخاوف الأمنية التي تخيف القيادة الصينية، حيث يمر عبره حوالي 80 %من واردات الصين النفطية القادمة من الخليج (العربي وأفريقيا، بعرض 1.7 كيلو متر فقط، ما يزيد من مخاطر تعرض ناقلات النفط للاصطدام أو القرصنة والخطف، أو عمليات إرهابية، لذلك تسعى بكين لإتباع إستراتيجيات متعددة للتقليل من هذا الخطر، منها التركيز على إنشاء خطوط أنابيب برية من وسط آسيا، وكذلك من ماليزيا و وميانمار[1]. بالإضافة إلى تقوية القدرات البحرية العسكرية في المنطقة ، كما يشكل مضيق تايوان قلقاً للقيادة الصينية في حالة الصراع بين تايوان وبكين إذا ما أعلنت تايبيه استقلالها التام عن الصين، فتخشى الأخيرة من القدرة التايوانية —من خلال تحالفها مع الولايات المتحدة– على قطع إمداداتها النفطية، لذلك تقوم الصين بتطوير قوتها البحرية على مستويين رئيسيين، مستوى دفاعي يوفر القدرة السريعة على الرد العسكري لأي هجوم قد يقع، ومستوى هجومي يوفر حالة من الردع، لردع أي جهة قد تفكر بعرقلة سير الناقلات الصينية النفطية والتجارية، علاوة على ذلك تقوم الصين ببناء علاقات إستراتيجية مع الدول التي تقع على طول الممرات المائية الممتدة من الشرق الأوسط حتى بحر الصين الجنوبي لحماية المصالح الصينية.

تمثل مسالة الضمان المستمر لتدفق الطاقة في شرايين الاقتصاد الصين،هاجسا دائما بالنسبة للحكومة الصينية. ومن اجل ذلك أقرت السلطات الصينية سلسلة من الإجراءات داخل الصين وخارجها الغاية منها عدم تعريض

[1]- محمد عطية محمد ريحان، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2012.ص113.

الاقتصاد لأية أزمات طارئة .

و أسوة بغيرها من الدول ، وجدت الصين نفسها أمام التحدي المرتبط بضمان أمن الطاقة و انتظام إمداداتها و ذلك حرصا منها على أمنها الاقتصادي الوطني و استمرار مسيرة التنمية و التطوير التي ترفع الصين لواءها .

تتنوع موارد الطاقة في الصين ،كما يزداد يوميا استهلاك الصين للطاقة ، و تجد الحكومة الصينية نفسها أمام مهمة شاقة تتمثل في تحقيق التوازن بين طرفي هذه المعادلة[1] . و نبين فيما يلي المصادر الوطنية التي تعتمد عليها الصين في تلبية احتياجاتها من النفط.

1/ الثروة النفطية في الصين

يعتبر النفط عماد التطور ، و عاملا محوريا للاستقرار أو الاضطراب في العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية ، فكم من حرب شنت للاستيلاء على منابعه ، و كم من أزمة اقتصادية نجمت عن وقف أو اضطراب إمداداته .

و يضم إقليم الصين الكثير من الحقول النفطية ، و خاصة في المناطق الشمالية ؛ إذ تضم منطقة داتشينغ بمقاطعة هيلونغجيانغ خمسة حقول للنفط تدر على الصين أكثر من 50 مليون طن من النفط سنويا منذ العام 1976 ،كما تضم منطقة شينجيانغ الويغورية الذاتية الحكم ثلاثة حقول نفطية كبيرة حقق كل منها اختراقا في مجال التنقيب عن النفط و الغاز الطبيعي في الصين إذ تجاوز حجم إنتاج حقل كراماي العشرة ملايين طن و كذلك الحال بالنسبة لحقل تاريم . كما أنتجت هذه المنطقة خلال العام الماضي 2005 أكثر من عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي و من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط فيها بنهاية عام 2010 إلى 35 مليون طن تشكل حوالي سدس إجمالي موارد النفط في الصين .

و أبرزت عمليات التنقيب في المناطق الشرقية الساحلية وجود مكامن كثيرة للنفط تم استخراج 15.53 مليون طن منها خلال العام 2005 .

[1]- محمد عطية محمد ريحان، **المرجع السابق**.114.

و مع ازدياد عمليات التنقيب و الاستخراج و تطور وسائلها ارتفع مجمل إنتاج النفط في الصين من مليوني طن في العام 1948 إلى 100 مليون طن في العام 1978 ثم إلى 181 مليون طن في العام 2005 ، و شهد العام 2006 زيادة في إنتاج النفط الخام بنسبة 1.5% إذ بلغ إجمالي إنتاج هذه المادة في نهاية شهر تشرين الأول لهذا العام 153.38 مليون طن [1].

2/ الفحم :

تعد الصين أولى البلدان التي اكتشفت الفحم و استخدمته في صهر الخامات ، و تتركز معظم موارد الفحم في الجزء الشمالي من الصين ، و خاصة في مقاطعة شانشي المعروفة باسم " موطن الفحم " ، كما أبرزت عمليات البحث و الاستكشاف وجود الفحم في مختلف أنحاء البلاد من التبت في الشمال و حتى المقاطعات الجنوبية .

إلا أن مصادر الفحم التي تزخر بها الصين لم يحسن استغلالها و استخراج مكنوناتها إلا في مطلع الخمسينيات ليرتفع منذ ذلك الحين الحجم السنوي لإنتاج الفحم في الصين من 30 مليون طن إلى 130 مليون طن في العام 1957، ثم إلى أكثر من 600 مليون طن ابتداء من العام 1978 . و قد وصل حجم إنتاج الصين من الفحم إلى 2.325 مليار طن في نهاية العام الماضي 2006 بزيادة 8.1% عن عام 2005 الذي أضحت فيه الصين أكبر مصدر للفحم و فحم الكوك في العالم .

3/ الطاقة الكهرومائية و الحرارية :

تتوافر مصادر الطاقة الكهرومائية في جنوب غرب الصين و خاصة على مجرى نهر اليانغتسي الذي يبلغ طوله 3464 كيلومترا و توجد حاليا على مجراه أكثر من 25 محطة كهرومائية كبيرة و متوسطة الحجم .

و قد تطورت صناعة الطاقة الكهرومائية في بداياتها تطورا بطيئا جدا ؛ فخلال 76 عاما انقضت مابين عام 1882

[1]- منصور فالح إسماعيل، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(2008-1990)** ، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا، 2009،ص124.

الذي تم فيه بناء أول محطة كهربائية بخبرات بريطانية في مدينة شانغهاى و عام 1949 تاريخ إقامة جمهورية الصين الشعبية بلغت طاقة توليد الكهرباء في الصين 1.9 مليون كيلو واط ، و وصل إنتاجها السنوي إلى 4300 مليون كيلو واط ساعي .

و بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية ، أقيمت آلاف محطات الطاقة الكهرومائية و الحرارية و مدت عشرات آلاف الكيلومترات من خطوط الضغط العالي لتوزيع الطاقة الكهربائية في الصين ، و ترافق ذلك مع زيادة كبيرة في حجم توليد الطاقة الكهربائية في الصين الذي بلغ في العام 1989 حوالي 584.8 مليار كيلو واط ساعي [1].

و في الأشهر العشرة الأولى من العام 2006 ، وصل حجم توليد الطاقة الكهربائية في الصين إلى 2.25 تريليون كيلو واط ساعي بزيادة نسبتها 13% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2005 .

و لكن السؤال الذي يطرح نفسه يتمحور حول مدى قدرة هذه الموارد الهائلة على الوفاء باحتياجات الصين للطاقة.

احتياجات الصين من الطاقة :

حافظت الصين خلال السنوات الخمس الماضية على معدل نمو سنوي تقارب نسبته 9.5% أو تتجاوزها قليلا، و خلال العام 2006 ارتفع معدل النمو الاقتصادي الصيني إلى 10.7% ، كما شهدت العشرية الأخيرة تحول الصين إلى مصنع لسلع العالم ، و قد كان من البديهي أن تترافق هذه التطورات مع زيادة كبيرة في استهلاك الصين للطاقة ، و تبين الأرقام التالية الصادرة عن مصلحة الدولة الصينية للإحصاء استهلاك الصين من موارد الطاقة في عام 2004 و ذلك في القطاع الصناعي فقط [2]:

الفحم 180845.3 الوحدة 10 آلاف طن .

الكوك 16700.0 الوحدة 10 آلاف طن .

[1]- منصور فالح إسماعيل، **المرجع السابق**.ص125.

[2]- مايا جريديني (**كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟**)، بتاريخ 4 سبتمبر 2016.ص32.

غاز أفران فحم الكوك 291.6 الوحدة 100 مليون متر مكعب.

غاز فحم الفرن العالي 1845.7 الوحدة 100 مليون متر مكعب .

غازات فحم أخرى 123.7 الوحدة 100 مليون متر مكعب .

الغاز الطبيعي 299.5 الوحدة 100 مليون متر مكعب .

النفط الخام 28600.5 الوحدة 10 آلاف طن .

البنزين 508.2 الوحدة 10 آلاف طن .

الكيروسين 61.8 الوحدة 10 آلاف طن.

الديزل 1722.3 الوحدة 10 آلاف طن .

نفط الوقود 3197.5 الوحدة 10 آلاف طن.

غاز النفط المسيل 491.6 الوحدة 10 آلاف طن.

الحرارة 151543.7 الوحدة 10 مليارات كيلو جول.

الكهرباء 16196.8 الوحدة 100 مليون كيلو واط .

تبرز هذه الأرقام الاستهلاك الكبير للطاقة في الصين في القطاع الصناعي، كما تبرز في حال ضم القطاعات الأخرى عدم قدرة الموارد الصينية المستغلة حتى الآن على تلبية احتياجات الصين من الطاقة بشكل كامل [1]، مما دفع الصين للسعي لسد النقص باستيراد النفط من الخارج و استكشاف مصادر جديدة للطاقة ، و قد بلغت نسبة اعتماد الصين على النفط المستورد في العام 2005 حوالي 43% و ارتفعت هذه النسبة خلال النصف الأول من العام 2006 لتصل إلى 47.3% ، و من المتوقع أن تزداد هذه النسبة بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة لتتحول الصين من ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا إلى أكبر مستورد للنفط في العالم

[1]- خالد حنفي علي،(الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا)،السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007. المجلد43. ص91.

بحلول العام 2020 .

و مع تزايد نسبة الاعتماد الصيني على المصادر الخارجية للطاقة تزايدت الأصوات الصينية المطالبة بالعمل لضمان أمن الطاقة للصين ، أي تأمين ما تحتاجه مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية القابلة للاستمرار من إمدادات الطاقة و في مقدمتها النفط ، و تفادي الأضرار التي قد تلحق بالصين من جراء ارتفاع أسعار البترول و محاولات الإدارة الأمريكية الرامية للسيطرة على مصادره و تذبذب الإمدادات و اختلال العرض و الطلب في السوق العالمي و لتحقيق هذه الغاية بدأت القيادة الصينية باتخاذ جملة من الإجراءات على الصعيدين الدولي و الداخلي لضمان أمن الطاقة .

التدابير المتخذة على الصعيد الدولي :

يبين الإجراءات التي اتخذتها الصين على صعيد علاقاتها الخارجية لضمان أمنها الطاقوي ، و تتضمن هذه الإجراءات الدعوة لإقامة بيئة دولية مستقرة، والتقارب مع الدول المصدرة للنفط [1].

أولا : الدعوة لإقامة بيئة دولية مستقرة

أدركت الصين أهمية الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين لاستقرار إمدادات الطاقة و أسعارها ، فناشدت على لسان قادتها دول العالم للعمل على خفض التوترات و إزالة أسباب النزاعات و تسوية الخلافات الدولية بالسبل الدبلوماسية الودية و ذلك لضمان إمدادات الطاقة و استقرار أسعارها بما يساعد على تلبية احتياجات الدول للطاقة بأسعار مقبولة و تحقيق التنمية المستدامة .

و كمثال على ذلك في الآونة الأخيرة نجد الدعوة التي وجهها محافظ بنك الشعب الصيني تشو شياو تشيوان خلال الاجتماع الرابع عشر لصندوق النقد الدولي و اللجنة المالية لمجلس محافظي الصندوق في سنغافورة بتاريخ

[1]- خالد حنفي علي، **المرجع السابق**.92.

2006/9/17 لكافة الأطراف المعنية لاعتماد المفاوضات كوسيلة لحل النزاعات الدولية و الإقليمية و خلق بيئة مستقرة لضمان أمن الطاقة .

ثانيا : توطيد العلاقات مع الدول المصدرة للنفط ، و السعي لاستغلال الموارد الخارجية

أضحت " دبلوماسية النفط " مؤشرا على توجهات الصين الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة ، حيث قادت تلك الدبلوماسية بكين إلى تعزيز علاقاتها في شتى الميادين مع الدول العربية المصدرة للنفط لتفادي محاولات الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في هذه المنطقة الحيوية و قد بدأت الصين خلال السنوات الأخيرة عمليات التنقيب و الاستثمار في مجالات الصناعات البتر وكيماوية في منطقة الشرق الأوسط [1].

و تستند الصين في تطوير علاقاتها مع الدول العربية إلى تقارب المواقف السياسية ، و عدم وجود ماض استعماري للصين في الذاكرة العربية ، و التاريخ العريق للتبادلات التجارية العربية الصينية و الذي تمتد جذوره إلى طريق الحرير القديم . كما دفعت دبلوماسية النفط الصين إلى التوجه نحو مناطق بعيدة كأمريكا الشمالية واللاتينية لري عطشها الشديد للنفط في ضوء التنافس الحاد بينها وبين الولايات المتحدة لشراء أكبر كميات ممكنة من المعروض النفطي ، فأبرمت الصين اتفاقيات مع فنزويلا – التي تصدر 60 % من صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة – وبيرو وبوليفيا وكولومبيا و غيرها من دول أمريكا اللاتينية .

و تركز بكين على سوق النفط الفنزويلية نظرا لاحتياطياتها الضخمة وحرصها على تنويع أسواق صادراتها النفطية في ضوء خلافاتها السياسية مع الولايات المتحدة . وقد وقعت الصين وفنزويلا في كانون الثاني لعام 2006 اتفاقيات في مجال الطاقة تتيح للطرف الأول ضخ المزيد من الاستثمارات الضخمة في قطاع النفط والغاز الفنزويلي .

وفي البرازيل تدرس شركة "بترو باس" التي تمتلك الحكومة البرازيلية غالبية أسهمها إمكانية إقامة مشروعات مشتركة مع إحدى شركات النفط الصينية في مجالات التنقيب وتكرير النفط وإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط. واتفقت البرازيل

[1]-محمد احمد جلال،**(الصين في الشرق الأوسط)**،السياسة الدولية،العدد122،ماي 2002.

مع شركة "SINOPEC" الصينية، لإقامة مصنع للغاز بإجمالي تكلفة بلغت مليار دولار .

وفي بوليفيا افتتحت شركة " شنجا لي" الصينية للنفط مكتبا دائما في تلك الدولة الغنية بالغاز الطبيعي وأعلنت عن خطط لاستثمار حوالي 1.5 مليار دولار فيها .

و وقعت الصين مذكرة تفاهم مع بيرو لبدء التفاوض معها لإبرام اتفاقيات للتنقيب عن النفط . وتدور حاليا مفاوضات بين الشركة العامة للنفط في كولومبيا مع أطراف صينية للتنقيب عن النفط وجذب المزيد من الاستثمارات في قطاع النفط فيها .

ومن ناحية أخرى، تسعى بكين إلى إبرام اتفاقيات للتنقيب عن النفط في كندا التي تعتبرها الولايات المتحدة جزءا من مصالحها الحيوية لأنها تسهم في توفير جزء من كميات النفط الذي تحتاجه واشنطن .[1]

ويمثل الاختراق الصيني لأسواق النفط في دول أمريكا اللاتينية والشمالية التي كانت في الماضي حكرا على الولايات المتحدة مصدر قلق لواشنطن التي طالما اعتمدت على تلك الأسواق لسد احتياجاتها من النفط لاسيما في ضوء ارتفاع أسعار النفط .

و لم تقتصر دبلوماسية النفط الصينية على التقارب مع دول أمريكا بل عملت على الاستفادة من الثروة النفطية في الدول التي تكن لها واشنطن العداء مثل إيران والسودان ؛ حيث أبرمت الصين اتفاقا مع إيران للتنقيب عن النفط والغاز لمدة 25 عاما علاوة على ضخها المزيد من الاستثمارات في حقول النفط السودانية .

و انطلاقا من السعي لتخفيض تكاليف الشحن و رفع الجدوى الاقتصادية ، اتجهت الصين إلى منطقة آسيا الوسطى و روسيا لبحث عن موارد نفطية و غازية جديدة ، و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التعاون الصيني – الروسي في مجال الطاقة يعود إلى العام 1994 حين اقترح الجانب الروسي على الصين بناء خط أنابيب لنقل البترول من

[1]- فوزي درويش (**الشرق الأقصى: الصين واليابان**)، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة 1997.

سيبيريا إلى شمال شرقي الصين ، ومن ثم أدرج هذا المشروع ضمن اتفاقية التعاون في مجال الطاقة التي تم التوقيع عليها بين البلدين عام 1996 . وعندما قام رئيس مجلس الدولة الصيني جو رونجي بزيارة لروسيا في أيلول 2001 ،كانت مخططات هذا المشروع قد أنجزت تقريبا بحيث ينطلق من حقول بترول أنغارسك في ولاية إركوتسك الروسية و يدخل الحدود الصينية ليصل إلى مدنية داتشينغ البترولية مباشرة ، وقد سمي هذا الخط بخط أنغارسك – داتشينغ . إلا أن رئيس الوزراء الياباني كاويزمي اقترح على الجانب الروسي خلال الزيارة التي قام بها لروسيا في كانون الثاني من العام 2003 بناء خط أنابيب لنقل البترول من أنغارسك إلى ميناء ناكاهودكا متعهدا بشراء اليابان لمليون برميل من البترول الروسي في اليوم الواحد ، إضافة إلى تعهده بتقديم مساعدة مالية بقيمة خمسة مليار دولار أميركي لروسيا من أجل بناء هذا الخط ، و أيدت كوريا الجنوبية هذا المشروع معربة عن رغبتها في تقديم مساعدات مالية لروسيا لتعجيل عملية تنفيذ مشروع خط أنغارسك- ناكاهودكا .[1]

وأمام هذا الواقع ، دخلت الأوساط الروسية في جدال ومناقشات ساخنة حول بناء خط أنغارسك- ناكاهودكا أم خط أنغارسك – داتشينغ ، و أسفرت النقاشات عن قرار إنشاء خط أنابيب أنغارسك- ناكاهودكا كخط رئيسي مصحوبا بخط فرعي هو خط أنغارسك – داتشينغ ، على أن يتم البدء بالأعمال الهندسية الإنشائية لخط أنغارسك – داتشينغ أولا ، و على أن يشرع الجانبان الصيني والروسي في تجارة بترولية يبلغ حجمها 20 مليون طن سنويا عام 2005 ، ثم ترتفع لتصل إلى 30 مليون طن سنويا اعتبارا من عام 2010 .

هذا و تسعى الصين إلى استجرار الغاز الطبيعي من غرب سيبيريا ثم من شرقها ، و من المتوقع أن تصل صادرات الغاز الروسية إلى الصين إلى 30 – 40 مليار متر مكعب سنويا .

و من جهة أخرى أخفقت محاولة الصين لشراء 16.67% من الأسهم التي تمتلكها مجموعة الغاز الطبيعي البريطانية BG في حقول النفط الواقعة شمال بحر قزوين .

[1]- فوزي درويش، **المرجع السابق**.

و في أفريقيا ، التي استوردت الصين منها حوالي 38.34 مليون طن خلال العام 2005 أي ما يعادل 30 % من إجمالي واردات النفط الصينية لهذا العام ، وطدت الصين علاقاتها مع الدول الأفريقية المصدرة للنفط و في مقدمتها أنغولا و الكونغو و غينيا ، و سعت للتنقيب و ضخ استثمارات في مشاريع النفط و الغاز الطبيعي فيها .

ثالثا : الاستفادة من خبرات الدول الأخرى

خلال العام 2006 أبرمت الصين اتفاقا مع فرنسا لتعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية و التجهيزات التي تمتلكها فرنسا في هذا المجال ، كما أبرمت الصين خلال العام نفسه اتفاقا مع إيطاليا للاستفادة من خبرة هذه الأخيرة في توليد الكهرباء من التيارات البحرية .

كما تسعى الصين للاستفادة من الخبرات و التقنيات الحديثة التي تستخدمها الشركات الأجنبية التي تعمل على أراضيها ، فقد حرصت الصين على سبيل المثال على الاستفادة من التفوق التقني لشركة شل للبترول في التنقيب و استخراج الصخر الزيتي و تحويل الفحم إلى زيوت و ذلك بموجب الاتفاقات التي أبرمتها شركة شل مع كل من حكومة مقاطعة جيلين و حكومة منطقة نينغشا الصينيتين [1].

و قد استكملت الصين إجراءاتها المتخذة على الصعيد الدولي بتدابير تعمل على تطبيقها على المستوى الوطني الداخلي .

التدابير المتخذة على الصعيد الداخلي :

تتمثل التدابير الوطنية الصينية الرامية لضمان أمن الطاقة في تقليص نسبة الاعتماد على واردات النفط الخارجية من خلال ترشيد استهلاك الطاقة ، و ابتكار مصادر بديلة لها .

أولا : ترشيد استهلاك الطاقة

تضمن التقرير السنوي لأعمال الحكومة الصينية المقدم إلى الدورة الرابعة للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب

[1]- سونج بوم أهن (**الصين كرقم واحد**)، الثقافة العالمية: عدد 114، سبتمبر- أكتوبر 2002.ص47.

الصيني بتاريخ 2006/3/5 " خطة التنمية الاقتصادية في الصين للسنوات القادمة " ، و بموجب هذه الخطة التزمت الحكومة الصينية ضمن عدة التزامات بالعمل جاهدة على خفض استهلاك الطاقة بنسبة 4% في العام 2006 ، و العمل على خفض استهلاك الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 20% في السنوات الخمس التالية .

ثانيا : استكشاف مصادر جديدة للطاقة

وضعت الصين هدف توليد 300 مليون كيلو واط من الطاقة الكهرومائية و 80 مليون كيلو واط من طاقة الرياح و 30 مليون كيلو واط من غاز الميتان و 1.8 مليون كيلو واط من الطاقة الشمسية في عام 2020 نصب أعينها . و لتحقيق هذا الهدف سارعت الصين إلى إقامة مشاريع جديدة للطاقة المتجددة ، و إنشاء صندوق خاص لدعم هذه المشاريع من خلال تقديم المساعدات للبحوث التي تقوم بها المؤسسات و الشركات العاملة في إطار تطوير الطاقة المتجددة و إرساء سياسات و مزايا ضريبية ملائمة لهذه الشركات[1] .

و تجدر الإشارة إلى أن الصين احتلت في عام 2004 المركز العاشر بالعالم والمركز الثالث بآسيا في توليد الكهرباء بطاقة الرياح إذ كان في الصين آنذاك 43 محطة لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح تضم 1291 مطحنة ريح مركبة .

أما فيما يخص الطاقة الحيوية أي الايثانول و الديزل البيوكيميائي و مشتقات النباتات التي يمكن استخدامها كقوة دافعة للمحركات ، فقد أعلنت الحكومة الصينية أنها ستعمل على جذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع ، و ستقدم إعانات مالية للشركات المنتجة للطاقة الحيوية في حال انخفاض أسعار البترول الخام العالمية إلى أقل من تكلفة إنتاج بديل البترول و ذلك لدفع تنمية قطاع الطاقة الحيوية . كما حثت الحكومة على الاستفادة من الأراضي غير المستخدمة في مناطق جبلية مخصصة لزراعة المواد الخام للمنتجات البيوكيميائية مثل الذرة و البطاطا السكرية .

و من جهة أخرى ستبدأ الصين في أعمال التنقيب و البحث في المنحدر الشمالي من بحر الصين الجنوبي عن مصدر جديد للطاقة يتمثل في " الجليد القابل للاحتراق" و هو عبارة عن هيدرات من الغاز الطبيعي تعد أحد الموارد النظيفة الجديدة التي تم اكتشافها خلال السنوات العشرين الأخيرة في البحار والتربة المتجمدة , ويمكن اعتبارها بديلا عن المواد البتر وكيماوية التقليدية مثل النفط والكربون. علما بان احتياطي الجليد القابل للاحتراق ضخم ويعادل – وفقا لبعض الإحصاءات – ضعفي احتياطي النفط والغاز في العالم [2].و لا يقتصر الجهود الصينية في هذا الصدد على

[1]- سونج بوم أهن ، **المرجع السابق.ص48**.

[2]- سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، **الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2001.ص185.

ابتكار مصادر بديلة للطاقة بل يتعداه إلى الاستفادة على النحو الأفضل من موارد الطاقة التقليدية التي تزخر بها الصين ، و قد أكد رئيس مجلس الوزراء الصيني ون جيا بآو في كلمة ألقاها بتاريخ 2006/9/12 أمام قمة الأعمال الصينية – الأوربية أن الصين قادرة بمواردها الوطنية على تلبية 90% من إجمالي احتياجاتها من الطاقة ، و فسر ذلك بوجود موارد كبيرة للفحم ، كما أن موارد الطاقة الكهرومائية في الصين لم تستغل إلا بنسبة الثلث حتى تاريخه ، كما توجد مصادر للطاقة المتجددة كالطاقة النووية و طاقة الرياح و الطاقة الشمسية .

و يعكف مكتب الدولة للطاقة في الصين حاليا على إعداد دراسة إستراتيجية جديدة و شاملة حول الطاقة في الصين و ذلك للاستفادة من هذه الدراسة في وضع إستراتيجية وخطط و حلول لضمان أمن الطاقة للصين .

ثالثا : بناء احتياطي نفطي:

تسعى الصين لبناء احتياطي نفطي يعادل حجم وارداتها من النفط لتسعين يوما على الأقل ، و ذلك لفعالية هذه الطريقة في الوقاية من اضطرابات إمداد النفط .

خلال العام الحالي 2006 بدأت الصين ببناء أربع قواعد خاصة لاحتياطي النفط ، و أرسلت مجموعة من العاملين في قطاع النفط إلى أوروبا لإجراء دراسات و تعلم كيفية الاحتفاظ بالاحتياطيات النفطية .

و قد أعلنت الصين مؤخرا أنه قد تم تفريغ ثلاثة ملايين برميل من النفط الوارد من مدينة وولار الروسية في قاعدة شنغهاي الصينية منذ شهر آوت الماضي ، و يمثل هذا الحجم حوالي 10% من إمكانيات استيعاب هذه القاعدة التي ستلبي احتياجات الصين من النفط لـ 4.6 يوم .

و نظرا لكون 90% من النفط الذي تستورده الصين يتم نقله عبر البحر ، و تنقل 90% ناقلات نفط أجنبية مما يهدد بشكل كبير الأمن النفطي الصيني ، بدأت مجموعة شركات النقل البحري الصينية ببناء أسطول صيني .

المبحث الثالث: سياسة الصين في الاستحواذ على الأسواق

أطلقت الصين يديها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية كي تستأثر بأكبر حصة من المواد الخام لضمان نموها الاقتصادي المتصاعد، وتضمن في نفس الوقت أسواقا جديدة لمنتجاتها، وهو ما جعلها عرضة لاتهامات متكررة بأنها تسعى إلى استنزاف الموارد الطبيعية بدول القارتين على غرار ما فعلته القوى الأوروبية إبان الحقبة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر وهذا ما نستعرضه في المبحث التالي:.

هذه الاتهامات تتزايد في ظل تنامي التبادلات الاقتصادية بين الصين ودول القارتين. فعلى الصعيد الإفريقي أصبحت بكين أكبر شريك تجارى لإفريقيا للعام الخامس على التوالي بعدما تضاعف حجم التجارة البينية بين الصين والدول الإفريقية بما يزيد على 10 أضعاف خلال العقد الماضي بحيث ارتفع من 5.18 مليار دولار في عام 2003 إلى 6.198 مليار دولار في عام 2012، وتجاوز أكثر من 200 مليار دولار في عام 2013 ، وخلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من العام الماضي تجاوز التبادل التجاري بينهما 156 مليار دولار. ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 300 مليار دولار بنهاية العام الجاري[1].

[1]- الشيماء هشام أبو الوفا ،**السياسية الصينية في النظام الدولي(2005-1990)** ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2008.ص154.

وفى المقابل تعتبر إفريقيا ثاني أكبر سوق للاستثمارات الخارجية الصينية ووجهة استثمارية واعدة للشركات الصينية والتى استحوذت على تعاقدات داخل دول القارة بقيمة 43 مليار دولار، بينما تبلغ الاستثمارات الصينية المباشرة نحو 3.2 مليار دولار. وتبلغ المساعدات الصينية الموجهة لدول إفريقيا نحو 75 مليار دولار. وتؤكد بكين أن أكثر من نصف مساعداتها الخارجية يذهب للدول الإفريقية ودون أي شروط.

في الأسبوع الماضي قام وزير الخارجية الصيني وانج يى بجولة شملت خمس دول في إفريقيا وأكد خلالها إن الصين لن تسلك طريق «المستعمرين الغربيين» في إفريقيا وذلك رداً على انتقادات بأن شغف بلاده للموارد أدى إلى انتهاج سياسات منحازة ومشروعات ضارة بالبيئة.

وكان بعض الزعماء الأفارقة قد وصف تكالب بكين على إفريقيا على أنه الاستعمار الجديد. ويخشى هؤلاء الزعماء ألا تؤدى المشروعات إلى فائدة تذكر للسكان المحليين خاصة مع استيراد المواد والعمالة من الصين.

والصين من جانبها تنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي لنمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد. وقد انطلقت علاقات التعاون الاقتصادي القائم على المنفعة المتبادلة بين الجانبين بداية من1978, وتم توثيق التعاون بإنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي FOCACوالذي يعد الإطار الرئيسي للتشاور والحوار بين الصين والقارة الإفريقية، في أكتوبر عام 2000 . ويضم المنتدى في عضويته 49 دولة افريقية. ومن خلال هذا المنتدى واصلت الصين باستمرار تقديم مساعداتها التنموية إلى القارة الإفريقية فضلا عن توسيع استثماراتها في مشروعات البنية الأساسية والطاقة والزراعة.

وخلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2012، قدمت الصين 10 مليارات دولار في صورة قروض ميسرة لإفريقيا. وخلال زيارته لإفريقيا في مارس 2013، ضاعف الرئيس الصيني شي جين ببنج هذه القيمة إلى 20 مليار دولار أمريكي بداية من عام 2013 وحتى 2015. وبحلول بحلول عام 2025، ستصل قيمة ما قدمته الصين لإفريقيا إلى 1 تريليون دولار أمريكي بما في ذلك الاستثمار المباشر والقروض الميسرة والقروض التجارية.

والملاحظ أن الصين لا تسعى لاستخدام المساعدات للتأثير على السياسات الداخلية للدول الإفريقية أو إملاء شروط وسياسات بعينها. ولكن من ناحية أخرى، لا تساعد الصين إفريقيا مقابل لا شيء. فالمشروعات الصينية تخلق فرصا للولوج إلى الموارد الطبيعية لإفريقيا والأسواق المحلية، وفرصا هائلة للشركات الصينية إلى جانب فرص عمل للعمال الصينيين. وعلى المستوى السياسي تأمل الصين.في أن تدعم هذه الدول سياسية «الصين واحدة «، إلى جانب دعمها في المحافل الدولية[1].

ويبدو أن الصين تطبق نفس الدبلوماسية الناعمة مع دول أمريكا اللاتينية فقد تعهد الرئيس الصيني خلال اللقاء الوزاري الأول لمنتدى التعاون بين الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي «سيلاك» الذي استضافته بكين الأسبوع الماضي بمشاركة 33 دولة برفع حجم التجارة البينية بين الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي «سيلاك» إلى 500 مليار دولار خلال العقد القادم وزيادة حجم الاستثمار الصيني المباشر بها إلى 250 مليار دولار.

وتأسست مجموعة «سيلاك» التي تضم 33 دولة بمجموع سكان يصل إلى 600 مليون نسمة في عام 2011 في العاصمة الفنزويلية كاراكاس، حيث تضم جميع دول أمريكا الجنوبية وبعض الدول الكاريبي إضافة إلى المكسيك، ويشير المحللون إلى أنها ستكون ذراع الصين للولوج إلى دول قارة أمريكا اللاتينية فضلاً عن كونها إدارة إقليمية لخفض النفوذ الأمريكي في الشئون السياسية والاقتصادية بدولها.

وكان حجم التجارة بين بكين ودول أمريكا اللاتينية قد ارتفع في غضون سنوات قليلة من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى 257مليارا في عام 2013، مدفوعاً بالطلب الصيني المتزايد على الموارد الطبيعية مثل المعادن والبترول والمنتجات الزراعية، في مقابل السلع الصينية ومنها المنسوجات والأدوات المنزلية والهواتف والسيارات التي تنتشر في كل

[1]- الشيماء هشام أبو الوفا ، **المرجع السابق**.ص155.

دول القارة. كما تقدر استثمارات الصين داخل دول القارة بنحو 86 مليار دولار أي ما يمثل 13٪ من إجمالي الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج، لتصبح الصين ثاني أكبر مستثمر بها بعد الولايات المتحدة. .

وخلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2014 بلغ حجم التجارة بين الصين ودول مجموعة «سيلاك» ما يزيد عن 93.241 مليار دولار بزيادة قدرها 3.1 ٪ مقارنة بنفس الفترة في عام 2013 ، وفى الربع الأول من عام 2014 ضخت الصين استثمارات بقيمة 06.9 مليار دولار داخل دول القارة[1]. وتعتبر قطاعات الطاقة والموارد الطبيعية والبنى التحتية والتمويل والزراعة والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة هي أهم مجالات التعاون بين بكين ودول المجموعة التي تمثل مجتمعة 8/1 الاقتصاد العالمي، وتحوى نحو 25 ٪ من موارد الطاقة على المستوى العالمي.

تعتمد بكين عدة آليات من أجل تعزيز علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية من بينها الدخول في اتفاقيات تجارية مع دولها بلغ مجموعها ما يزيد 150 اتفاقية فضلاً عن الانضمام للمنظمات العاملة بها ومنها بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) ، وبذلك تمكنت الصين من ضح استثماراتها في مشروعات البنية الأساسية العملاقة بالقارة ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) ، كما دعمت الاتحاد البوليفي للأمريكتين (ALBA)، وقدمت ما يزيد على 50 مليار دولار في صورة قروض لأهم دولتين في الاتحاد وهما الأكوادور وفنزويلا. كما تدعم الصين وبقوة منتدى التعاون بين الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي «سيلاك».

انطلقت الاستثمارات الصينية بدول القارة في التسعينيات من القرن الماضي مرتكزة في البداية على قطاعات الطاقة والموارد الطبيعية ثم تحولت في وقت لاحق إلى قطاعات السيارات والاتصالات. وركزت في البداية على العلاقات الثنائية لكنها تطورت في الوقت الراهن إلى علاقات التعاون المتعددة، ففي مارس من عام 2012، أعلنت بكين بالتعاون مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)عن خطة لاستثمار 1 مليار دولار أمريكي في أسواق أمريكا

[1]- إبراهيم عرفات،**الصين وحواجز الصعود**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.ص82.

اللاتينية. وبحسب البنك نفسه قدمت البنوك الصينية المملوكة للدولة قروضاً بقيمة 75 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2005 إلى 2010.

وبات واضحاً أن الكثير من الدول اللاتينية تفضل الدخول في تحالف استراتيجي وسياسي مع الصين من أجل الحصول على الدعم المالي بدلا من استجداء المساعدة من صندوق النقد الدولي(FMI)وبحسب أحد الباحثين فإن الصين تستغل هذه الفجوة من أجل نسج شراكات طويلة المدى[1]. فقد قدمت الصين 3.2 مليار دولار في صورة قروض إلى الأرجنتين منذ أكتوبر الماضي، ووفرت 47 مليارا لفنزويلا منذ عام 2007، وقدمت 3.5 مليار دولار قروضاً إلى الإكوادور. وهذا ما يطلق عليه يانج جيانج، الأستاذ بكلية كوبنهاغن للاقتصاد، «الدبلوماسية النقدية للصين»، وهى إستراتيجية مدعومة بما يقرب من أربعة مليارات دولار في الاحتياطيات الدولية التي يديرها البنك المركزي الصيني.

ولا تربط بكين منح المساعدات بمستوى العلاقات التجارية، فعلى سبيل المثال شكلت التجارة مع فنزويلا 8٪ فقط من إجمالي التجارة بين الصين ودول أمريكا اللاتينية بين عامي 2005 و 2013، ومع ذلك، حصلت على 50٪من إجمالي القروض المقدمة لدول المنطقة. بينما على النقيض حصلت المكسيك، الشريك التجاري الثاني للصين في أمريكا اللاتينية، على 4.2 مليار دولار فقط، ومن أجل تعزيز نفوذها العالمي شرعت بكين في استخدام عملتها المحلية في المعاملات التجارية الدولية بحيث بات اليوان سابع أكثر العملات استخدماً في المدفوعات الدولية.

وإلى جانب قطاع الطاقة الذي يستحوذ على الشريحة الكبرى في الاستثمارات الصينية تولى بكين اهتماماً بالاستثمار في القطاع الزراعي من أجل توفير المنتجات الغذائية لسكانها وتعد الأرجنتين من أهم موردي المنتجات الغذائية للصين. ومنذ عام 2004 تحولت الصين إلى شريك استراتيجي للأرجنتين وفى عام 2013 وقعت الصين والأرجنتين أربع

[1]- إبراهيم عرفات، **المرجع السابق**.ص83.

اتفاقيات جديدة تغطى إلى جانب قطاعات الزراعة والموارد قطاع العلوم والتكنولوجيا. وبنفس النهج تعتبر فنزويلا شريكاً استراتيجياً للصين ويتركز التعاون بينهما في قطاعي الزراعة والطاقة كما تعد فنزويلا أكبر مستفيد من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية بين دول القارة.[1]

وتتمثل قوة الصين في سياستها الناعمة التي تركز على افتتاح مراكز كونفوشيوس لنشر اللغة والثقافة الصينية وتقديم حوافز مادية كالقروض الموجهة للبنية التحتية من أجل اكتساب قلوب وعقول مواطني دول القارة. وأخيراً كشف الرئيس الصيني شى جين ببنج عن نهج جديد في السياسة الخارجية للصين وهو «الحلم الصيني»، الذي قال إنه يسعى من خلاله إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والتعاون والتنمية والمصالح المشتركة والسلام. ومن خلال «الحلم الصيني» تسعى بكين إلى تعزيز شعبيتها كشريك يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التقدم والتنمية المشتركة. كما يوجد تعاون وثيق بين بكين ودول أمريكا اللاتينية في مجال تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية ولا سيما مع البرازيل وفنزويلا.

وتسعى دول أمريكا اللاتينية من خلال تطوير علاقاتها مع الصين إلى تقليص اعتمادها على الولايات المتحدة وشركائها التقليديين وبناء شراكات متعددة تكفل لها استقلالها الوطني، وتضمن في الوقت ذاته نقل التكنولوجيا والدعم المالي لمشروعات البنى التحتية والتنموية بها. أما الصين فتسعى إلى بناء شراكات مع دول أمريكا اللاتينية الصاعدة على غرار ما تفعله الصين مع مختلف دول العالم من أجل شراء الشعبية والنفوذ إلى جانب المصالح الاقتصادية[2].

[1]- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2009.ص155.

[2]- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **المرجع السابق**.ص156.

خلاصة:

إن الشركات والاستثمارات الصينية تواجه في الوقت الراهن منافسة شرسة من جانب الشركات الأمريكية العائدة بقوة إلى المنطقة وذلك بعدما أدركت الولايات المتحدة أنها فقدت واحدة من أهم مناطق النفوذ لديها. وكانت واشنطن قد قلصت دورها في دول أمريكا اللاتينية كي تتفرغ لحربها المزعومة ضد الإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما فتح الطريق أمام دخول الصين. ولكن بات واضحاً أن بوصلة السياسة الأمريكية ستتجه في العام الجاري نحو أمريكا اللاتينية من أجل تصحيح أخطاء الماضي ولا سيما بعدما أعلنت واشنطن إنهاء حصارها لكوبا واستئناف العلاقات بين واشنطن وهافانا بعد 53 عاماً من القطيعة.

في السنوات الأخيرة، اتخذت إستراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البُعد البراغماتي على البُعد الإيديولوجي، كسياسة تتّبعها مع دول الجوار الإقليمي والعالم، وتتجنّب المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق المشاريع الاقتصادية هذا ما أعطاها فرصة كبيرة للتواجد في المناطق الوفيرة بالنفط لتحقيق أمنها الطاقوي وإقامة علاقات اقتصادية تعود بالفائدة على اقتصادها المتنامي بقوة كبيرة.

الفصل الثالث: نماذج لمحورية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية

المقدمة :

إن المبدأ الرئيسي في عدم التدخل خدم بكين جيداً بأشكال ليس أقلها الدول الأفريقية كنقطة خلاف واضحة مع التوصيات الديمقراطية – الليبرالية للدول الغربية. ومع ذلك إن النموذج القديم للسياسة الخارجية الصينية يخسر فوائده: لقد تغيرت اهتمامات بكين. وبينما ما تزال لغة الاستقلال مفيدة كأداة تحليلية فإن مصالح الصين المتزايدة في أفريقيا والخليج العربي واسيا الوسطى– والتكتيكات الفوضوية والمرنة المطلوبة للدفاع عنها – تجبر على هجر مبدأ عدم التدخل. وبينما تتوغل الصين بشكل أعمق داخل القارة فإن الثمن الذي تدفعه لحماية سلاسل العرض والأسواق التي تسيطر عليها هو تخليها عن موقفها التقليدي من التدخل.

المبحث الأول: السياسة الصينية اتجاه أفريقيا

تتركز قرابة 95 %من احتياطات النفط الأفريقي في ست دول رئيسية " نيجيريا وليبيا والجزائر وأنغولا والسودان ومصر"، وحوالي 70 %من عمليات إنتاج النفط في غرب أفريقيا، تحديداً في منطقة خليج غينيا فيحتوي خليج غينيا على قرابة 3.5 %من مجموع إجمالي احتياطات النفط الخام في العالم، وبالرغم من تركز أغلب تلك الاحتياطات في كل من نيجيريا والكاميرون، إلا أن الغابون وغينيا الاستوائية من الدول المهمة والمنتجة للنفط في المنطقة. وتعد الغابون خامس أكبر منتج للنفط في جنوب الصحراء الإفريقية، فهي تنتج قرابة 233.000 برميل يومياً، كما تعد خامس أكبر مصدر للنفط الخام بعد كلاً من نيجيريا وأنغولا والسودان وغينيا الاستوائية، وأكثر من نص صادراتها –حوالي 126.000 برميل يومياً – تذهب إلى الولايات المتحدة، أما الباقي فيذهب إلى أوروبا وآسيا . بالإضافة إلى تمتع تلك المنطقة بوجود احتياطات كبيرة من المعادن والموارد البحرية مثل النفط والألماس والذهب[1]، هذا ويمكن تقسيم خليج غينيا –من حيث الدول الأكثر إنتاجاً للنفط– إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي :

1–أنغولا ونيجيريا، أكبر دول المنطقة المنتجة للنفط، كما يمكن إضافة جمهورية الكونغو إلى تلك الفئة بعد أن ازدادت نسبة إنتاجها من النفط في العام 2004.

2–تشمل المجموعة الثانية كلاً من الكاميرون والغابون .

3– أما المجموعة الثالثة تضم كلاً من تشاد وغينيا الاستوائية، وتعتبر تلك الدول جديدة نسبياً في إنتاج النفط . وتزود أفريقيا الصين حالياً بنسبة 30 %من إجمالي وارداتها النفطية بعد أن كانت تشكل الواردات النفطية الأفريقية إلى الصين حوالي (28.7 %)عام 2004 .و في مقدمة تلك الدول أنغولا والسودان ونيجيريا، على الرغم من أن المشاركة الإجمالية الصينية في إنتاج النفط الأفريقي تساوي(9 %)مقارنة بالمشاركة الأمريكية (32 %)أو الأوروبية

[1]- أحمد يونس،(**الصين تعلن استثمارات 60 مليار دولار في أفريقيا في افتتاح مؤتمر تعاون دول "طريق الحرير" بالخرطوم**)، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، بتاريخ 22 نوفمبر 2017، رقم العدد 14239

(33 %)لذا نرى الانخراط الصيني المتزايد في اقتصاد تلك القارة المهمة في ظل احتياجاتها المتزايدة من الموارد الطبيعية . ففي عام 2005- على سبيل المثال- حصلت الصين على أكثر من 765.000 برميل نفط يومياً – أي ما يقارب ثلث وارداتها النفطية – من ثلاث دول أفريقية وهي أنغولا والسودان والكونغو. وتعتبر أنغولا أكبر الدول الأفريقية المصدرة للنفط إلى الصين، وثاني 106أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا، بحيث تشكل صادراتها ما نسبته 13 %من واردات الصين النفطية[1] . و قامت الصين بإعادة تقيم دبلوماسيتها النفطية منذ الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق عام 2003 ،فشرعت بالعمل على تنويع مصادر الطاقة – تحديداً النفط- بوتيرة محمومة، نظراً لاعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فأصبحت الدول الأفريقية مزوداً رئيسياً لها .

ثانياً: الدبلوماسية الصينية في أفريقيا :كانت العلاقات الصينية-الأفريقية خلال الحرب الباردة تُحدد باعتبارات أيديولوجية بحتة، بينما أصبحت المصالح الاقتصادية الصينية وبحثها المستمر عن موارد الطاقة المحدد الأساسي لتلك العلاقات عقب انتهاء الحرب الباردة. وأكبر دليل على ذلك ما تم تبنيه في الخطة التنفيذية الصادرة عن المنتدى الصيني-الأفريقي للتعاون للأعوام 2007-2009 خلال مؤتمره الثالث عام 2006 ، بحيث وصفت التعاون الصيني –الأفريقي في مجال الطاقة بالمصلحة العليا التي تعمل على خدمة مصالح الجانبين على المدى البعيد فكانت الدبلوماسية الصينية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تتبع إستراتيجية "الاقتصاد من أجل الدبلوماسية"، بمعنى منح المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي من أجل الحصول على مكاسب سياسية بحتة وتعظيم النفوذ الأيديولوجي[2]، بينما تحولت تلك السياسة منذ التسعينيات، فبدأت الصين تنتهج إستراتيجية "الدبلوماسية من أجل الاقتصاد"(بعد نجاح برنامجها الاقتصادي وانضمامها للدول المستوردة للنفط)، بحيث استبدلت نهج المساعدات

[1]- أحمد يونس، **المرجع السابق**.

[2]- محمود خليفة جودة محمد(**أبعاد الصعود الصيني فى النظام الدولي وتداعياته1991-2010**)، المركز الديمقراطي العربي، إبريل 2014.ص12.

أحادي الجانب التقليدي، بنهج التنمية المشتركة وتحقيق المنفعة المتبادلة، فالصين بحاجة للموارد الطبيعية والأسواق الأفريقية لتسويق منتجاتها المختلفة، كما أن أفريقيا بحاجة لرأس المال والتكنولوجية الصينية هذا ونشطت سياستها الخارجية اتجاه الدول الأفريقية بشكل غير مسبوق، بهدف تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما تم تكثيف الزيارات الرسمية المتبادلة للمسئولين السياسيين. فقام الرئيس الصيني السابق جيانغ تسمين بزيارات عديدة لتلك المنطقة في الأعوام 1995 و1996 و2000 ،كما قام الرئيس السابق هو جينتاو بزيارات مكثفة للعديد من البلدان الأفريقية الغنية بالنفط منذ العام 2004 ،في المقابل قام رؤساء أكثر من 30 دولة أفريقية بزيارة الصين منذ العام1997، وتستخدم الصين كذلك "الدبلوماسية العامة" في القارة الأفريقية. فقامت على سبيل المثال بإنشاء ما يعرف بمنتدى التعاون الصيني- الأفريقي (FOCAC)عام 2000 ،الذي يضم في عضويته 49دولة أفريقية، ويعتبر كإطار رئيسي للتشاور والحوار بين الصين والقارة الأفريقية، ويعقد المنتدى مؤتمراً وزارياً كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الدول الأعضاء ، وقامت الصين كذلك بتعزيز دبلوماسيتها العسكرية في دول المنطقة. فنشرت قواتها العسكرية ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنتشرة في ليبيريا والكونغو، وكذلك عملت على تزويد كل من إثيوبيا و إريتيريا والكونغو وسيراليون والسودان بالمعدات العسكرية،وتلتزم الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، فقد تحولت – على سبيل المثال-إلى أهم شريك تجاري للسودان (أكبر دولة أفريقية) في الوقت الذي كانت تُتهم فيه الحكومة السودانية – من قبل الدول الغربية ومنظمات حقوق الإنسان – بارتكاب العديد من الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، و نستذكر هنا التصريح الذي أدلى به لي شياو بينغ –نائب مدير قسم غرب آسيا والشؤون الأفريقية في وزارة التجارة الصينية- عام 2004 بقوله متفاخراً: "عندما بدأنا هناك، كانت)السودان) دولة مستوردة للنفط، والآن أصبحت دولة مصدرة له...، نحن نستورد من أي مصدر يمكننا أن نحصل من خلاله على النفط"[1]. كما تمتاز الدبلوماسية الصينية بالمرونة، وبإتباعها نهجاً تعاونياً مع غيرها من

[1]- محمود خليفة جودة محمد، **المرجع السابق**.ص13.

الدول، فعادةً ما يستمع القادة الصينيون بإنصات لشركائهم الأفريقيين ويهتمون كذلك بمصالحهم دون طرح أسئلة صعبة عليهم، لهذا تعد الدبلوماسية الصينية خلاّقة في إيجاد حلول وصفقات مجزية للطرفين(Win-Win) Dealsباستخدام الحوافز السياسية والاقتصادية اللازمة ،فتحاول الصين أن تفصل السياسة عن التجارة، وعدم توجيه أية انتقادات للأنظمة الحاكمة في تلك الدول مهما صدر عنها. فكما قال نائب وزير الخارجية الصيني الأسبق تشو ون تشوانغ في إحدى المقابلات التي أجريت معه عام 2004 ": نحن نعمل على فصل السياسة عن التجارة، ثانياً أعتقد بأن الوضع الداخلي في السودان هو شأن داخلي و لسنا في وضع يسمح لنا أن نضغط عليهم..." كما حمل الغرب مسؤولية عدم الاستقرار في العديد من الدول الأفريقية بقوله: " لقد حاولوا (الغرب) فرض اقتصاد السوق ونشر الديمقراطية التعددية في هذه البلدان غير المهيأة لها" ، وتنطوي الدبلوماسية النفطية الصينية في أفريقيا على استخدام القوة الناعمة من خلال زيادة الامتيازات التجارية والقروض التجارية الميسرة وصفقات النفط مقابل السلاح ونشر النموذج الصيني والحضارة والثقافة في تلك المنطقة ،فتعمل الصين على تفعيل قوتها الناعمة في الدول الأفريقية، والتي تتضمن "مستويات اقتصادية قصريه ودبلوماسية" كالمساعدات والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتجاري، من خلال بناء شراكات ودية مع الحكومات الأفريقية الأمر الذي يساهم في دعم احتياجاتها من موارد الطاقة وتطلعاتها الدولية، كما يساعدها ذلك على فتح أسواقاً جديدة لمنتجاتها ،وتسعى الدبلوماسية النفطية الصينية إلى تحقيق هدفين أساسين، يتمثل الهدف الأول – وهو هدف قصير الأمد- بتأمين إمدادات النفط اللازمة "لتغذية" الطلب الصيني المحلي المتزايد على النفط. بينما يقوم الهدف الثاني – هدف طويل الأمد- على رفع مكانة الصين دولياً من خلال جعلها لاعباً عالمياً وأساسياً في سوق النفط الدولية. هذا وتعمل الصين على تحقيق تلك الأهداف عبر استغلال عدم ثقة القادة الأفريقيين بالنفوذ الغربي في بلادهم نتيجة لتجربة الاستعمار الغربي التي عاشتها تلك الدول، ويولي الرئيس الصيني شي جين بينغ اهتماما خاصاً في الحفاظ على العلاقات الصينية -الأفريقية، فعند توليه الحكم في 14 مارس 2013 ،كانت ثاني زيارة يقوم بها الرئيس الجديد بعد روسيا إلى تنزانيا عام 2013 ،ومنها إلى جنوب أفريقيا، حضر

خلالها قمة دول "البيركس(BRICS) "في دوربان، ما يدل على أن الفريق الرئاسي الجديد يواصل ما بدأه القادة السابقون في تعزيز النفوذ الصيني في القارة الأفريقية فتعترف الآن خمسين دولة أفريقية (من أصل 54 دولة) بالصين، و" يوجد للصين سفارات في 50 دولة إفريقية عدا الصومال"، بينما لا تزال أربع دول تعترف بتايوان، وهي بوركينا فاسو وغامبيا وساو ثومي وبرينسيب وسوازيلاند[1].

ثالثا الاستثمارات الصينية في أفريقيا: يشهد النفوذ الصيني ازدياداً ملحوظاً في أفريقيا، فقد ارتفعت قيمة التجارة الصينية مع القارة السمراء من 2 مليار دولار أمريكي عام 1999 إلى 29.6مليار عام 2004 ،و إلى 39.7مليار عام . 2005ويتوقع أن ترتفع إلى 100 مليار$ في السنوات القادمة، مما يدل على تنامي النفوذ الصيني في تلك القارة بهدف الحصول على مصادر الطاقة و المواد الخام اللازمة لمواصلة النمو الاقتصادي الصيني وفتح أسواق تصديرية جديدة لها،فيطلق على أفريقيا اليوم بأنها "الحدود الجديدة" للصين، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الصينية هناك عام 2007 حوالي 1.57 مليار دولار أمريكي، مما يشكل ضعف ما كانت عليه في العام 2006بحوالي 202 %وفي نفس العام بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا 73 مليار دولار أمريكي، كما يوجد هنالك قرابة 900 شركة صينية تعمل في 49 دولة أفريقية [2].فالتوجه الصيني اتجاه الدول الأفريقية يتزايد عاماً بعد عام و بشكل ملحوظ، الأمر الذي يوضح مدى حرص الصين على زيادة نفوذها في تلك المناطق لضمان حصولها وسيطرتها على ما تحتاجه من مصادر الطاقة، وعلى وجه الخصوص النفط، الذي يعد أحد أهم المحددات للسياسة الخارجية الصينية اتجاه دول المنطقة .أ- أهداف السياسة الخارجية الصينية اتجاه الدول الأفريقية تسعى الصين – مثلها مثل أي دولة- إلى تحقيق العديد من الأهداف من وراء تغلغلها في القارة السمراء، والتي من الممكن تلخيصها بأربعة أهداف رئيسة :

[1]- هدى ميتيكس، خديجة عرفة،**الصعود الصيني**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2006.ص72.

[2]- هدى ميتيكس، خديجة عرفة، **المرجع السابق**.ص73.

1-العمل على تأمين الوصول إلى المواد الخام الأفريقية – تحديداً موارد الطاقة والمعادن- لدعم اقتصادها الصناعي القوي .

2-كسب الدعم السياسي من قبل الدول الأفريقية في المنظمات والمنتديات الدولية، كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ... الخ. و محاولة نزع اعتراف الدول الأفريقية – الأربعة المتبقية – بتايبيه (تايوان).

3-توفير أسواقاً جديدة للصادرات الصينية، بحيث تمثل القارة الأفريقية البالغ عدد مواطنيها حوالي المليار نسمة سوقاً جاذباً للصناعات الصينية، ولاسيما أن الطبقات الوسطى هناك تشهد تنامياً ملحوظاً.

و قد شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة مطردة للقوة الناعمة الصينية في الدول النامية، ولتعزيز تلك القوة لجأت القيادة الصينية لاستخدام المنح النقدية ومشاريع المعونة والمساعدات الاقتصادية ومنح قروض منخفضة الفائدة، إضافةً إلى الاستثمار و إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة .

ب – إستراتيجية الدبلوماسية النفطية الصينية في أفريقيا: تتضمن الإستراتيجية الصينية لدبلوماسيتها النفطية في أفريقيا محور ين أساسين، يتمثلان فيما يلي :

1-العمل على عقد صفقات للتنقيب و لإنتاج النفط خاصة في الدول الصغرى مثل الغابون وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو .

2- تقديم حزم متكاملة من المساعدات للدول الكبر ى في إنتاج النفط، بالإضافة إلى التركيز في خطاب بكين السياسي على الشراكة الإستراتيجية، لإظهار نفسها كدولة صديقة على المدى البعيد و غير مستغلة لثروات تلك المنطقة[1].

[1]- خالد حنفي علي،(**الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا**)،السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007. المجلد43. ص91.

فمنحت الصين –عام 2006 –قرضاً ميسراً بقيمة 2 مليار دولار لأنغولا (ثاني أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا)، تشمل تمويلات لبناء السكك الحديدة والمدارس والطرق والمستشفيات والجسور، إضافةً إلى تدريب الكوادر الأنغولية العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلاد، مقابل السيطرة على حصة كبرى من الإنتاج النفطي الأنغولي كما استطاعت الاستثمار في السودان عام 1996 ،بعد أن استغلت انسحاب الشركات الغربية والأمريكية، نتيجة فرض العقوبات الدولية على الحكومة السودانية لاتهامها بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور. فقامت الشركات الصينية بسد هذا الفراغ، وباشرت عملياتها في ثلاثة حقول نفطية جنوب السودان، وبدأت تصدير النفط من البلاد عام 1999 ،كذلك ساهمت الصين بتطوير البنى التحتية للنفط، بما في ذلك إنشاء خط أنابيب للنفط يتصل مع البحر الأحمر، فضلاً عن بناء مصفاة لتكرير النفط. وتمثل صادراتها النفطية إلى الصين حوالي 9 %من واردات النفط الصينية . وتمكنت الصين أيضاً من الدخول إلى القطاع النفطي في نيجيريا (أكبر منتج للنفط في أفريقيا)، حيث وقعت الصين عام 2004 اتفاقاً مع الحكومة النيجيرية بقيمة 800 مليون دولار أمريكي لتوريد 30.000 برميل من النفط الخام يومياً للصين، كما عقدت اتفاقين آخرين —في نفس العام– مع الشركة الوطنية النيجيرية لتطوير خمسة آبار استكشافية في البلاد، كما عملت كذلك على تطوير حقلي نفط آخرين ،وفي عام 2006 منحتها قرضاً بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي لمشاريع البنى التحتية والتنمية مقابل الحصول على امتيازات نفطية واسعة النطاق في .النيجيرية الحقول واكتسبت كذلك الشركات الوطنية الصينية — عقب زيارة الرئيس الصيني السابق هو جينتاو للنيجر عام 2006 –امتيازات لتطوير أربع كتل نفطية، اثنتان في حوض تشاد واثنتان في منطقة دلتا النيجر بقيمة4 مليارات دولار.

هذا وتمكنت الصين من تجاوز الولايات المتحدة عام 2009 لتصبح بمثابة أكبر شريك تجاري لأفريقيا في العالم، حيث أنها تزود القارة الأفريقية بحوالي 2.5 مليار دولار أمريكي سنوياً كمساعدات خارجية، وتقدم قرابة

5000منحة دراسية كاملة سنوياً للطلاب الأفارقة للدراسة في الصين، إلى جانب تزويدها بدورات تدريب تكنولوجي لأكثر 30.000 أفريقي. إضافةً إلى فتح أكثر من 20 مكتب لوكالة الأنباء الصينية الرسمية "شنخوا "(Xinhua) هناك، فضلاً عن إنشاءها لأكثر من 29 مؤسسة كونفشيوسية لتعليم اللغة الصينية ونشر حضاراتها في 22 دولة أفريقية .وقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين ودول القارة الأفريقية 200 مليار دولار أمريكي خلال عام 2013 ،بحيث ارتفعت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في دول المنطقة بنسبة 44 ، %وذلك وفقاً لتصريح الرئيس الصيني شي جين بينغ في 20 فبراير عام 2014 لدى استقباله الرئيس السنغالي ماكي سال في بكين[1] ،كما قامت الصين – من خلال شركاتها الوطنية العاملة في الدول الأفريقية– ببناء "قرى صينية" في أماكن عملها ليدعموا أعمالهم الخارجية الخاصة بتأمين النفط الخام، وعملوا أيضاً على تطوير الزراعة في بعض تلك البلدان ليسدوا احتياجات موظفيها الغذائية هناك، كما هو الحال في السودان على سبيل المثال .

وتجدر الإشارة إلى أن القيادة الصينية لا تفرض أية شروط على الدول المستقبلة لتلك القروض والمساعدات، على عكس الدول الأخرى كالولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تشترط على الدول القيام بإصلاحات سياسية و اقتصادية معينة، ناهيك عن مطالبتها بتطبيق القيم الديمقراطية وتعزيزها، لهذا تفضل تلك الدول التعامل مع القيادة الصينية ، فغياب المساعدات المشروطة والانتقادات الموجهة ضد الأنظمة الحاكمة في تلك الدول، من أهم العوامل التي ساعدت على تعظيم النفوذ الصيني في أفريقيا، خاصة وأنها عملت على تعزيز الثقة بينها وبين والدول الأفريقية التي لا تثق بالعديد من الدول الأخرى تحديداً الدول الغربية نتيجة التجربة الاستعمارية التي عاشتها شعوب تلك.

ج– التحديات التي تواجه الدبلوماسية الصينية في أفريقيا

[1]- خالد حنفي علي، **المرجع السابق**،ص92.

1-استياء الدول الأفريقية من تنامي أعداد المستثمرين الصينيين في أفريقيا (قرابة 2 مليون مستثمر)، الأمر الذي يضر بمشاريع المواطنين الأفارقة لعجزهم عن المنافسة، فعلى سبيل المثال، قامت تنزانيا عام 2009 بإصدار قانون يقضي بمنع الأجانب من امتلاك عقارات تجارية في العاصمة دار السلام .

2-غزارة المنتجات الصينية رخيصة الثمن بالأسواق الأفريقية على حساب منتجاتها الوطنية .

خلاصة :

وانطلاقا من هذه المعطيات ومن واقع نمو الاقتصاد الصيني السريع والمتزايد، لم يكن هناك من شك أبدا في حاجة الصين إلى أفريقيا ومواردها ولاسيما النفط والمواد الأوليّة، لكنّ الملاحظ أنّ العلاقات الصينية–الأفريقية قامت على أسس سياسية واقتصادية أوسع وأعمق من المفهوم الضيّق للاستحواذ الصيني على الموارد، خاصة في ظل تداخل عوامل داخلية وخارجية صينية كان لها دور في تشكيل السياسة المتّبعة تجاه أفريقيا، إذ ساهمت الأيديولوجيا والاقتصاد والسياسة في تشكيل هذه السياسة اعتمادا على الحاجات والمتطلبات التي تقتضيها هذه العلاقة في كل مرحلة من المراحل .مكن القول أنّ العلاقات الصينية–الأفريقية تطورت على مراحل عديدة مع مرور الوقت واتخذت أشكالا مختلفة أيضا ومتنوعة، ومع كل مرحلة من هذه المراحل ومع كل شكل من الأشكال المتّخذة، تطورت العلاقة بين الطرفين بشكل أوسع وأكثر عمقا، واستطاعت الصين تقديم نفسها لأفريقيا "كبديل" لسياساتها المحليّة التقليدية ولعلاقاتها الخارجيّة ولممارساتها الاقتصادية والاجتماعية .ويبرز الدور الصين في أفريقيا كمثال يحتذى به في هذا المجال، فال"بديل الصيني" برهن على أنّه يمتلك القدرات اللازمة للمساهمة في تطوير القارة السمراء، وهو لا يعني استبعاد الطرق أو البدائل الأخرى التي توفرها بلدان عديدة لأفريقيا، إنما يعني التكامل لتحقيق الحداثة والتطوير في بلدان القارة .

المبحث الثاني: السياسة الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي

يتناول هذا المبحث طبيعة السياسة الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي –الغنية بالنفط –لنتعرف على الدور الذي يلعبه النفط في توجيه تلك السياسة، وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يسلط الضوء على الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ويناقش الثاني طبيعة الدبلوماسية الصينية في الخليج العربي، أما الثالث فيتناول حجم الاستثمار التجاري والعسكري الصيني في دول المنطقة.

أولاً: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي: تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية جيوسياسية كبرى مقارنة بغيرها من المناطق، حيث تعد من أغناها في العالم نظراً لاحتوائها على الاحتياطات النفطية، وتضم أكبر الدول المصدّرة للنفط عالمياً .فتحتوي على أعلى كمية من النفط الخام في العالم، موزعةً على خمس دول من البلدان العشر الأوائل في امتلاك احتياطات النفط، و هي السعودية – التي تمتلك قرابة خُمس احتياطي النفط في العالم، و إيران 137 مليار برميل والعراق 115 مليار برميل والكويت 104 مليار برميل ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تمتلك 98 مليار برميل من الاحتياطات النفطية العالمية ، فيتضح أن منطقة الخليج العربي أكبر مصدّر للنفط الخام إلى الصين. حيث بلغ حجم الواردات النفطية الصينية من تلك المنطقة 2.6 مليار برميل يومياً عام 2011 ،أي ما يساوي 51 % من مجمل تلك الواردات [1].و تعتبر المملكة السعودية من أعلى دول المنطقة التي تستورد منها الصين النفط الخام، فبلغت واردات الصين النفطية من المملكة العربية السعودية عام 2012 –على سبيل المثال– قرابة 1.1 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل خُمس واردات الصين النفطية بينما تأتي إيران في المرتبة الثانية– بعد السعودية – في تزويد النفط الخام للصين في المنطقة، و تعتبر ثالث أكبر مزود للصين على مستوى العالم بعد أنغولا، بحوالي 555.000 برميل يوميا من النفط الخام وتجدر الإشارة إلى تراجع تلك الواردات بسبب العقوبات الدولية التي

[1]- أبو ذهب فتوح (**نموذج التنمية في الصين حدود و إمكانيات التطبيق خليجيا**) ،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ،العدد30،2002.

فرضت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الكبرى على إيران نتيجة برنامجها النووي ،حيث تناقصت من 555.000 برميل يوميا عام 2011 ،إلى 439.000 برميل يوميا عام 2012 ،و إلى 402.000 برميل يوميا خلال شهري فبراير و إ بريل من العام 2013 .

ثانياً : الدبلوماسية الصينية في منطقة الخليج العربي: لعب التجار العرب – خلال القرن التاسع–دوراً بارزاً في تعزيز التبادلات التجارية مع جنوبي الصين و الهند من خلال الطرق البحرية الواصلة بينهما عن طريق المحيط الهندي (ما كان يعرف بطريق الحرير)، و استمرت هذه الأنشطة التجارية – التي كانت تشمل الحرير و الأحجار الكريمة– لعدة قرون، حيث تم استعادة تلك العلاقات التجارية القديمة بعد أن حل النفط و البضائع الاستهلاكية الأخرى بدلاً من الحرير و الأحجار الكريمة و تعتبر الصين "وافداً جديداً نسبياً" في منطقة الخليج العربي، فعلى عكس القوى العظمى، لم يكن للصين أي دور رئيسي في المنطقة خلال الحرب الباردة، فمنذ تأسيس الجمهورية الصينية(1949)لغاية وفاة الرئيس الأسبق ماو تسي تونغ(1976) ، لم يكن لها أية علاقات دبلوماسية فعالة مع دول المنطقة، حيث كان القادة الصينيون يفضلون البقاء بعيداً عن التعقيدات التي كانت تعصف بالمنطقة نتيجة تنافس الدول العظمى للسيطرة على مواردها الإستراتيجية. وقد بدأت الصين في أواخر السبعينيات الخروج من تلك العزلة و إ قامة علاقات دبلوماسية مع دول المنطقة، قائمة على أساس التبادلات التجارية و في مجال التسلح و التكنولوجيا ،حيث اتبعت الصين سياسة براغماتية "نفعية" في تعاملها مع الأنظمة السياسة الحاكمة في المنطقة وفقاً لمصالحها[1]، حيث كانت تتعامل مع النظم الحاكمة أياً كانت طبيعتها طالما أنها في السلطة، وقد اتسع دور الصين في المنطقة خلال العقدين الأخيرين، بالتزامن مع التحولات التي شهدتها السياسية الصينية الداخلية والخارجية منذ منتصف التسعينيات، بحيث أصبحت حاجة الصين المتزايدة إلى النفط، واهتمامها بأمن الطاقة ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة . فقد أدى الاعتماد الصيني المتزايد على نفط الخليج العربي إلى ازدياد ملحوظ في حجم التبادل التجاري

[1]- أبو ذهب فتوح، **المرجع السابق**.

بين الصين و دول المنطقة، بحيث أصبحت الصين أكبر مورد للمنطقة، و ذلك من أجل زيادة الترابط الاقتصادي بينها و بين الدول الغنية بالنفط، الأمر الذي سيؤدي إلى ضمان استمرارية الحصول على ما يلزمها من النفط.

وتوازن الصين بين أمرين رئيسيين في سياستها الخارجية اتجاه المنطقة، فتسعى من جهة إلى توسيع أفق التعاون مع دول المنطقة، خاصة من الناحية النفطية و التجارية لتحافظ على استمرار تطورها الاقتصادي. و تعمل من ناحية أخرى على الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر ركناً أساسياً في الحفاظ على تقدمها الاقتصادي، هذا ويوجد مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تتبعها السياسة الخارجية الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط ككل، تتلخص بالمبادئ التالية [1]:

1- العمل على ضمان الأمن و الاستقرار الإقليمي في المنطقة، لتهيئة الظروف من أجل التعاون في مجال الطاقة مع تلك الدول، لهذا نرى مشاركة الصين –الفعالة- في الجهود الدولية المتعلقة بحل قضايا المنطقة، كانخراطها في الملف النووي الإيراني بجانب الدول الخمس الكبرى (أمريكا-بريطانيا-فرنسا-روسيا-ألمانيا)

2- تشجيع التعاون مع دول الخليج العربي، تحديداً فيما يتعلق بتطوير منشآت الطاقة، و عمليات التنقيب و استخراج النفط الخام، و تقديم المساعدات اللازمة لتلك الأنشطة.

3- رفض المشاركة باتخاذ أي قرار يعمل على عزل دول تلك المنطقة أو فرض عقوبات عليها (كما هو الحال مع إيران)، و أية محاولة تهدف إلى احتكار سوق تطوير الطاقة في المنطقة من قبل الدول الكبرى .

4- الالتزام بمبدأ المنفعة المتبادلة، و التفاهمات المشتركة مع الدول ذات العلاقة من أجل تأمين الطرق البرية و البحرية الخاصة بتصدير النفط في منطقة الشرق الأوسط، دون الالتفات إلى العوامل الأيديولوجية أو إتباع "المنافسة العدوانية".

[1]- خضر سعادة خروبي، **الصين في الشرق الأوسط: مفاتيح الاقتصاد وبوابات السياسة**، موقع الأخبار، بتاريخ 26 فبراير 2018.

وتتبع الصين كذلك درجة عالية من الحيادية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى جانب توجيه كافة موارد المنطقة، من الأسواق و رؤوس الأموال و فوق كل شيء النفط لخدمة برنامجها الاقتصادي فكما أشرنا سابقاً، يعتبر الاستمرار في التقدم الاقتصادي الصيني العامل الأساسي في الحفاظ على سلطة الحزب الشيوعي الحاكم في الصين .و بدأت سياسة الصين الخارجية "الحيادية" – اتجاه الخليج العربي- تتشكل منذ بدايات حكم الرئيس الصيني السابق دينغ شياو بينغ (1978 -1997)،و ظهر هذا جلياً عند إعلان حيادها بداية الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)بحيث نجحت في الحفاظ على علاقات ودية مع كل من العراق و إيران خلال الحرب. كما استطاعت الحفاظ على علاقاتها مع كل من المملكة العربية السعودية و الجمهورية الإيرانية عقب الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق (2003)بالرغم من تنامي المنافسة السعودية – الإيرانية للهيمنة على الإقليم[1]، كما تعمل الخارجية الصينية على تعزيز العلاقات "الودية والمستقلة" بينها و بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط في الخليج العربي- تلك الدول الحليفة للولايات المتحدة- لتضمن استمرار تدفق النفط إليها حتى في الأوقات الطارئة، فوفقاً للحسابات الصينية، فأنها تخشى من إمكانية حدوث خلافات حادة قد تقود إلى حرب مع الولايات المتحدة بسبب قضية تايوان و ترى أيضاً أن استخدام القوة الناعمة -بما في ذلك العامل التجاري- في سياستها الخارجية لتوسيع نفوذها السياسي في منطقة الخليج العربية و الشرق الأوسط، من أنجع الوسائل لتحقيق تلك الغاية، خاصة وأنها تعد من الوسائل "غير المثيرة للجدل" من قبل الدول الكبرى -كالولايات المتحدة -المهيمنة على المنطقة بشكل شبه تام[2].

ثالثا: الاستثمار الصيني في منطقة الخليج العربي: لقد ضَمن مبدأ "عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول" -المتبع في السياسة الخارجية الصينية وفقاً لمبادئ التعايش السلمي الخمس المذكورة آنفاً – لها العديد من المكاسب

[1]- خضر سعادة خروبي،**المرجع السابق**.

[2]- الأخرس إبراهيم ،(**الصين: الخلفية الأيديولوجية والنفعية البراغماتية**)، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2005.ص20.

السياسية مقارنة بمواقف الدول الأخرى كالولايات المتحدة حول العديد من القضايا المتعلقة بالقيم الديمقراطية أو حقوق الإنسان .حيث ترفض الصين توجيه أية انتقادات للأنظمة السياسية الحاكمة في منطقة الخليج العربي، و تحافظ كذلك على توازنها في التعامل مع الملف النووي الإيراني، الأمر الذي يبقي العلاقات الثنائية الودية . قائمة فقد ارتفع –على سبيل المثال– إجمالي حجم التجارة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي –المكونة من المملكة العربية السعودية و الكويت وعمان والأمارات العربية المتحدة و قطر و البحرين –لقرابة 70 مليار دولار أمريكي عام 2008 ،و يتوقع أن تصل إلى 350 –500 مليار بحلول العام و نمت صادرات الشرق الأوسط للصين بحوالي25%في المقابل تراجعت مستويات التبادل التجاري بين الشرق الأوسط و الولايات المتحدة بنسبة 45 %خلال نفس الفترة، ما أدى إلى تجاوز الصين للولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري للمنطقة و تعتبر الصين دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة "مزود و مستقبل لرؤوس الأموال"، فتبحث دول الخليج العربي –كمزود– عن الأسواق النفطية التي تضمن لها عوائد مالية ضخمة، حيث تحولت إلى أكبر المالكين لرؤوس الأموال عالمياً نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط و تزايد الطلب عليه .و قد كانت الولايات المتحدة الجهة الرئيسية لغالبية رأس المال الخليجي، إلا أن ذلك بدأ يتغير عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وتحولت دول الخليج إلى ا اعتبار الصين كسوق بديلة، فعلى سبيل المثال قامت الكويت بشراء أسهم البنك الصناعي و التجاري الصيني(ICBC) أكبر البنوك الصينية بقيمة(720مليون دولار)، و إ استثمرت قطر 206 مليون دولار في نفس البنك وتم افتتاح فروعاً له في الدوحة [1]. ويعد النفط بمثابة نقطة ارتكاز مهمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، لكن تسعى الصين كذلك بجانب تركيزها على النفط، إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة بهدف فتح أسواق المنقطة للبضائع

[1]- وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978– 2010)**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000. ص80–81.

الصينية، فتعمل الصين جاهدة من أجل التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي لتكون بضائعها غير العسكرية مصدر دخل لشركاتها العاملة، وتتمثل أهداف الصين من وراء هذه الاتفاقية في:

1- دخول البضائع الصينية إلى السوق الخليجية ذات الخمسة والثلاثين مليون مستهلك.

2- تسهيل عملية الحصول على فرص عقود للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

3- تشجيع الاستثمارات الخليجية في مجال النفط والغاز في الصين.

أ- إيران والعراق

لقد استفادت الصين من العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على بعض الدول في المنطقة، وكذلك القانون الأمريكي الذي صدر عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 ،و القاضي بمنع إبرام أية اتفاقيات تعاونية مع الدول التي تتهم بالإرهاب، الأمر الذي فتح الباب أمام الصين لسد هذا الفراغ و احتكار مشاريع الطاقة في تلك الدول ،ولإيران أهمية خاصة بالنسبة إلى الصين، نظراً لموقعها الجغرافي الإستراتيجي، فهي تطل على كل من الخليج العربي و بحر قزوين. فتعتبر القيادة الصينية أن التحالف مع إيران سيساعدها في مواجهة التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، بحيث لن تكون الولايات المتحدة قادرة على التحكم الكامل بالخليج العربي نظراً لسيطرة إيران على جناحه الشرقي. من ناحية أخرى سيساهم هذا التحالف في مساعدة الصين على تنفيذ مساعيها الخاصة بإنشاء خطوط إمداد للنفط والغاز من تركيا وإيران إلى الصين عبر دول وسط آسيا، فأصبحت بمثابة أكبر شريك تجاري لإيران- مستغلةً العقوبات الدولية التي فرضت عليها و إنسحاب الشركات الأمريكية و الغربية منها- بتبادلات ثنائية قدرت بحوالي 21.2 مليار دولار أمريكي .ووقعت الصين عقوداً بقيمة 120 مليار دولار أمريكي مع قطاع الطاقة الإيراني مابين الأعوام (2005 و2010) .كما قامت بكين بتوسيع

استثماراتها النفطية في تطوير أهم الحقول النفطية الإيرانية[1]، تشمل حقول إزاديجان ويادافاران، و تجدر الإشارة إلى أن المشاريع الموقعة مع إيران شهدت تباطؤ في أعمالها نتيجة العقوبات المفروض على النظام الإيراني . أما فيما يتعلق بالنفوذ الصيني في العراق، فقد أصبحت الصين أكبر مستثمر للنفط والغاز في العراق عقب الحرب الأمريكية على العراق عام 2003فأبرمت – عام 1997 –اتفاقا مع العراق يقضي بقيام الصين بتطوير حقل أبو الذهب(بقيمة 1.2 مليار دولار، و كان يتوقع أن ينتج 90.000 برميل يومياً) النفطي لمدة 22 عاماً – الذي يعتبر ثاني أكبر حقل نفطي بالعراق مع احتياطات تقدر بحوالي 1.4 مليار برميل– كذلك وقعت الشركات الصينية الحكومية بعد ذلك عقوداً لمشاريع كبرى يتم بموجبها تطوير عدة حقول نفطية أخرى، تتضمن حقول الأحدب أمريكي في عام 2012 ،ومن المتوقع أن يرتفع إلى أكثر من 20 مليار دولار أمريكي خلال العام 2014الحالي والحلفاية و الرميلة . كما بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والعراق حوالي 17 ملياراً و500 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن الصين علقت من عمل شركاتها الحكومية في العراق خلال الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 .بعد ذلك قامت الحكومة العراقية عام 2006 ببدء المفاوضات مع الصين من أجل إعادة إحياء تلك الاتفاقية مقابل موافقة الصين على إلغاء الديون العراقية التي بلغت حوالي 8 مليار دولار أمريكي، وهذا ما تم بالفعل عند زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني بكين عام 2006 ،حيث ألغت الصين خلالها تلك الديون .

ب– المملكة العربية السعودية : تعد المملكة العربية السعودية –الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة– بمثابة أكبر شريك تجاري للصين في منطقة الشرق الأوسط، "مع بلوغ حجم التجارة المتبادلة بينهما 73.27 مليار دولار أمريكي في عام 2012 ،بارتفاع 13.9 %على أساس سنوي".فنجحت الصين في تعزيز علاقاتها معها منذ

[1]- أرش مهرمنش مردم، **الفرص والتحديات في علاقات إيران والصين**، مختارات إيرانية ، العدد88، نوفمبر 2008.

ثمانينيات القرن الماضي[1]، و قد كانت السعودية قد أعلنت عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين في عام 1990 ،كما تم تبادل سلسلة من الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين و كانت من أشهرها زيارة الرئيس الصيني الأسبق جيانغ تسيمن للمملكة عام 1999 و إعلانه عن إقامة علاقات "شراكة نفطية إستراتيجية" بين البلدين و استمرت تلك العلاقة في التطور بعد محاولات الصين المتكررة في تعظيم نفوذها من خلال الاستثمار في الحقول النفطية السعودية، لضمان الحصول عليه على المدى البعيد، فوقعت الشركة الوطنية السعودية أرامكوا Aramco مع شركة سينوبيك الصينية–عام 2005 –اتفاقاً يقضي بتطوير الحقل الجديد للغاز الطبيعي في منطقة الربع الخالي بالأراضي السعودية، و قامت الصين عام 2006 بالاتفاق مع السعودية لبناء منشأة خاصة بتخزين النفط –بقدرة حفظ 62.9 مليون برميل– في الجزيرة الصينية هاينان. في المقابل دعت الرياض بكين للمشاركة في تطوير البنى التحتية في المملكة بقيمة 624 مليار دولار فتقوم الصين عبر شركاتها الحكومية بالاستثمار في البنية التحتية والقطاع الصناعي في السعودية، فقامت الصين –على سبيل المثال– بإنشاء السكك الحديدية الخفيفة التي أنجزت حديثاً في مدينة مكة المكرمة الخاصة بتسهيل حركة الحجاج المسلمين في مكة . وقد تمكنت الصين من استغلال التوتر الذي شهدته العلاقات الأمريكية– السعودية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر– نظراً لتورط مواطنين سعوديين في تلك الأحداث، الأمر الذي أدى إلى فرض قيود على التعاون ما بين البلدين– لتعزز من علاقاتها مع الرياض، فشهدت تلك الفترة تنامي في حجم التبادلات التجارية بينهما، كما تكثفت الزيارات الرسمية المتبادلة، و تم العمل على تنسيق بعض المواقف السياسية .فعلى سبيل المثال، بلغ حجم التبادل التجاري السعودي–الصيني في العام 2007 حولي 25 مليار دولار أمريكي، و في عام 2011 ارتفع إلى 64 مليار دولار أمريكي، و زاد في العام 2012 بنسبة 14 %.لتصل 73.4مليار .

[1]- (**التوسع الاقتصادي يسيل لعاب الصين على نفط الشرق الأوسط**)، وكالة الأناضول التركية، بتاريخ 2017/12/1.

كما كان هنالك توافق صيني–سعودي حول العديد من القضايا السياسية الدولية[1]، كمعارضتهم للحرب الأمريكية على العراق (2003)،كذلك الحال في توافقهم على رفض الجهود الغربية –الأمريكية الرامية إلى دمقرطة الشرق الأوسط من خلال ما يعرف " بمشروع الشرق الأوسط الكبير وجنوب أفريقيا" الذي تم المصادقة عليه من قبل مجموعة الدول الثماني (G8)في يونيو عام 2004 . معتبرين تلك المشاريع تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الأمر الذي سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ككل، ووقع البلدان في سبتمبر عام 2004 اتفاقية تقضي بإجراء مشاورات سياسية منتظمة، تضمن دعم البلدين لبعضهما البعض في مختلف القضايا الدولية،هذا و عملت الصين على جذب بعض دول المنطقة الغنية بالنفط للاستثمار في أراضيها – تحديداً في المشاريع الخاصة بمعالجة (تكرير) النفط الخام– ما يضمن لها تأمين كميات كبيرة من النفط المستخرج من تلك الدول على المدى البعيد، خاصة و أن تلك الإستراتيجية تتوافق كذلك مع أهداف الدول المصدّرة المعنية بإيجاد أسواق آمنة لمنتجاتها النفطية. فتمتلك –على سبيل المثال –شركة أرامكوا قرابة 25 %من حصص المشروع الخاص بتوسعة مصفاة منطقة فوجان الصينية وتعد تطور العلاقات الصينية–السعودية بمثابة الاختراق الهام مع أكبر حليف للولايات المتحدة الأمريكية مما يدل على مدى التطور التي تشهده الدبلوماسية الصينية في المنطقة، وازدياد نفوذها السياسي والاقتصادي في المستقبل .

ج– الإمارات العربية المتحدة: تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أ هم الشركاء التجاريين مع الصين، حيث تمكنت الأخيرة من التغلغل في الأراضي الإماراتية، وتوقيع اتفاقيات تجارية مختلفة، فهناك أكثر من 1000 شركة صينية تعمل في داخل الإمارات العربية ، ناهيك عن تكاثر العمالة الصينية في المنطقة. فعلى سبيل المثال " يوجد قرابة 200.000 عامل في الإمارات العربية المتحدة".

[1]- سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، **الأفكار الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2001.ص173.

وتعتبر الإمارات أكبر ثاني شريك تجاري للصين في المنطقة[1]، حيث تضاعفت قيمة التبادلات التجارية بين البلدين خلال السنوات العشر الماضية لستة أضعاف لتصل إلى 177 مليار دولار أمريكي خلال تلك الفترة، وبلغ حجم التجارة بما فيها التجارة النفطية 40 مليار دولار أمريكي في عام 2012 ، هذا ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 60 مليار دولار عام 2016 .وتتضمن العلاقات الثنائية التكنولوجيا والطاقة والغاز والسلع الاستهلاكية والخدمات و صناعة السيارات والمنسوجات .و تتبع دولة الإمارات العربية نفس الإستراتيجية السعودية مع الصين، حيث تضع نفسها بموضع "المنتج الموثوق للطاقة"، فتعمل على زيادة إنتاجها من النفط و الغاز لتسد احتياجات الصين المتنامية منهما، كما تعمل على بناء خط أنابيب جديد – بالتعاون مع إحدى الشركات الحكومية الصينية– في منطقة الفجيرة يتجاوز مضيق هر مز .

رابعاً: الدبلوماسية العسكرية الصينية في الخليج العربي: يتضح من خلال ما سبق بأن الصين ترى استخدام العامل الاقتصادي والتجاري لتوسيع نفوذها السياسي في منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط لضمان أمنها النفطي، من أنجع الو سائل لتحقيق تلك الغاية، خاصة و أنها تعد من الوسائل غير المثيرة للجدل من قبل الدول الكبرى كالولايات المتحدة المهيمنة على المنطقة بشكل شبه تام، إلا أن هذه الرؤية لم تمنعها من تفعيل دبلوماسيتها العسكرية في المنطقة من خلال تبادل التقنيات و المعدات الحربية مع دول المنطقة .ففي عام1980 ،باعت الصين قرابة 36 صاروخ باليستي متوسط المدى للسعودية، و يذكر بأن تلك الصواريخ قادرة على حمل رؤوس حربية نووية، إضافةً إلى بناء قاعدتين للصواريخ جنوب العاصمة السعودية و تم نشر بعض الضباط الصينيون للحفاظ عليها كما قامت بتزويد العراق"بصواريخ حربية بالستية و تكنولوجيا نووية" –في تسعينيات القرن الماضي– و باعت كذلك إيران "مكونات للصواريخ الباليستية و صواريخ أرض– جو و كروز"، الأمر الذي منح إيران القدرة على

[1]- عاهد مسلم المشاقبة (**البعد السياسي للعلاقات العربية– الصينية وآفاقها المستقبلية**)، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، 2014.

مهاجمة القوات البحرية الأمريكية في المنطقة، كما قدمت لها "مكونات أساسية قد تساعدها في تطوير طموحاتها النووية بما في ذلك كميات كبيرة من اليورانيوم"[1] . وتعد مبيعات الأسلحة الصينية لبلدان المنطقة الأقل مقارنة بمبيعات الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا، إلى جانب غياب الوجود العسكري والأمني الصيني فيها، لكن يلاحظ في الآونة الأخيرة الجهود الصينية الرامية إلى تعزيز التعاون العسكري والتواجد الأمني لها في المنطقة، بما يتناسب مع صعودها العالمي. فقامت بتمويل بناء قاعدة بحرية لها في ميناء جوادر الباكستاني المطل على بحر العرب والقريب من مدخل الخليج العربي ومضيق هرمز، لمراقبة وتأمين الملاحة وخاصة وارداتها النفطية، كما أعلنت الصين في كانون الأول/ ديسمبر عام2009 عزمها إقامة قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة الصومالية "ليشكل جرس إنذار للقوى الغربية" بزيادة النفوذ الصيني بالمنطقة، كم قامت بإرسال عدة مدمرات حربية إلى الخليج العربي في أكبر وجود بحري صيني هناك .و شهد عام 2010 نشاطاً فعالاً للدبلوماسية العسكرية الصينية في المنطقة، حيث شرع كبار المسئولين الصينيون بتنظيم زيارات متعددة لكلاً من سلطّنة عُمان والإمارات العربية وقطر و مصر و لبنان و تركيا، أعقبها إرساء بعض السفن الحربية الصينية في أحد الموانئ الإماراتية –في مارس آذار– و في مصر في شهر يوليو من نفس العام. وقد بلغت قيمة تلك الصادرات ما بين العامين 2009– 2005حوالي 600 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تحل الصين محل روسيا في تصدير المنتجات الحربية لدول المنطقة خلال السنوات القادمة وقد بدأت تعتبر دول الخليج العربي أن النظام السياسي الصيني –القائم على الحكم الشمولي –بمثابة النموذج الذي يجب الاستفادة منه، في تطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية، خاصة وأنها تدار من قبل أنظمة شمولية فأصبحت دول المنطقة تنظر بإعجاب إلى الصين، وتعتبر ها بديلاً مناسباً عن الولايات المتحدة لعدة أسباب يمكن إيجازها بالنقاط التالية[2] :

[1]- عزت شحرور(**الصين والشرق الأوسط**)، ملامح مقاربة جديدة، 2012/6/11.

[2]- عزت شحرور،**المرجع السابق**.

1-الزيادة السريعة لمستوى ا اعتماد الصين على النفط المستورد، خاصةً بعد صدور العديد من التقارير التي تفيد بذلك.

2- توقع وكالة الطاقة الدولية بأن تصل الولايات المتحدة إلى حد الاكتفاء الذاتي و تجاوز السعودية و روسيا في إنتاج النفط و الغاز الطبيعي بحلول عام 2020 ،نتيجة للاكتشافات الجديدة للنفط و الغاز الصخري فيها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع الاهتمام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط .

3- الموقف الأمريكي اتجاه "الربيع العربي" التي ظهرت فيه بمظهر المتخلي عن حلفاءها بحيث أصبحت دول الخليج العربي –الحليفة للولايات المتحدة- تتساءل عن طبيعة الموقف الأمريكي إذا ما حدثت فيها أحداثاً مشابهة .

4- عدم مطالبة الصين الدول التي تنوي التعاون معها القيام بإصلاحات سياسية أو اقتصادية كما تفعل الولايات المتحدة، فهي تتعامل مع أنظمة شمولية دون توجيه أية انتقادات، ما يجعل منها شريك إستراتيجي لتلك الدول .

فزادت رغبة الدول المنتجة للنفط من تعظيم النفوذ الصيني، نظراً لسياسة "الاعتماد المتبادل للطاقة Energy Interdépendance "التي تتبعها الصين، من خلال إقامة شراكة إستراتيجية مع الدول المصدرة للنفط (على عكس سياسة "استقلالية الطاقة" Independence Energy التي تتبعها أمريكا، القاضية بإنهاء ا اعتمادها على النفط المستورد)، لهذا تعتبر دول الخليج أن الصين شريكاً 103إستراتيجياً ، ما يعني ضمان استمرار الطلب على منتجاتها النفطية، و بالتالي إنعاش خزينة تلك الدول و استمرار الاستقرار السياسي في البلاد هذا ويتزايد قلق واشنطن حيال الدور المتزايد للصين في الخليج العربي و الشرق الأوسط ككل، الدور الذي قد يؤدي إلى حدوث إخلال في توازن القوى بالمنطقة. فقد أصدرت اللجنة الأمريكية –الصينية للمراجعة الاقتصادية والأمنية عام 2002

تحذيراً من تزايد الوجود الصيني في المنطقة، تحديداً في مجال التجارة العسكرية "كبيع مكونات أسلحة الدمار الشامل"ما يشكل تهديداً متزايداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، كما اعتبر التقرير أن الاعتماد الصيني المتزايد على النفط يشكل "المحرك الرئيسي" لسياستها الخارجية اتجاه المنطقة.[1]

خلاصة

تستحق العلاقات القائمة بين دول الخليج والصين وقفة متأنية . فالصين الباحثة عن مصادر جديدة لرفد نموها الاقتصادي وبيع سلعها ، وجدت ضالتها في دول الخليج العربي الغنية . ولذلك ركزت بكين منذ نحو عقد من الزمان على الدخول إلى تلك المنطقة والاستفادة من خيراتها.

بداية رفعت بكين شعار : التجارة هي عنوان تعاملها مع دول الخليج ، وذلك بغية تجنب الاصطدام بالولايات المتحدة صاحبة النفوذ القوي هناك.وبدأت الشركات الحكومية والخاصة الصينية بالتوجه إلى تلك المنطقة وتوقيع العقود من نظيراتها الخليجية في مجالات النفط والبناء وتجارة السلع .وخلال عدة سنوات تمكنت الصين من بناء مواقع قوية لها هناك ، لا سيما في السعودية والإمارات . وقد بدأت الصين علاقاتها مع دول الخليج في مجال شراء النفط، وصارت بكين المشتري العالمي الأول للنفط السعودي والإماراتي . ودخلت العلاقات بين الجانبين مرحلة جديدة تجلت في سعي بكين لتحويل الخليج وخاصة دبي إلى قاعدة ضخمة لتوزيع السلع الصينية في دول الشرق الأوسط . وقد استفادت الشركات الصينية من وجود منطقة التجارة العربية الحرة لنقل السلع الصينية دون عوائق جمركية من دبي إلى بقية الدول العربية . وقبل فترة بدأت مرحلة نوعية أخرى في التعاون عنوانها، جذب الأموال الخليجية إلى الأسواق الصينية. وكان لابد من وجود إطار سياسي لهذه العلاقات التجارية النامية من خلال إقامة منتدى التعاون العربي الصيني .

[1]- عزت شحرور،**المرجع السابق**.

المبحث الثالث: السياسة الصينية اتجاه منطقة وسط آسيا

تعتبر منطقة وسط آسيا بمثابة الحديقة الخلفية للجمهورية الشعبية الصينية، و تولي الصين اهتماما كبيراً بتلك المنطقة الغنية بمصادر الطاقة، فقد كثفت من استثماراتها في المنطقة، وفي حوض بحر قزوين على وجه الخصوص، خاصة وأنها توفر بديلاً برياً لإمدادات الطاقة الصينية. و نلقي الضوء من خلال هذا المبحث على الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى والدبلوماسية الصينية اتجاهها، وطبيعة الاستثمارات الصينية في دول المنطقة .

أولاً: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة وسط آسيا: تتمتع منطقة وسط آسيا وتحديداً المناطق المطلة على بحر قزوين بأهمية إستراتيجية كبرى، نظراً لاحتوائها على العديد من مصادر الطاقة على رأسها النفط الخام والغاز الطبيعي . وتشمل منطقة آسيا الوسطى خمس دول –كانت تتبع للاتحاد السوفييتي السابق– وهي كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجاكستان .و منحها امتلاكها لكميات كبيرة من موارد الطاقة أهمية جيو إستراتيجية، فشهد الإقليم –منذ تفكك الإتحاد السوفيتي عام1991–تنافساً شديداً بين العديد من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة كالصين والهند ،وتميل الدول المتنافسة إلى اعتبار أن الوضع الإقليمي الخاص بمنطقة وسط آسيا أشبه "باللعبة الصفرية"، فتسعى كل دولة إلى الحصول على "أكبر قطعة من الكعكة" (المقصود هنا السيطرة على موارد الطاقة)، في حين أدى هذا التنافس إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية لبعض بلدان وسط آسيا ،وقد زادت حدة تلك المنافسة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام

2001 ،من خلال الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة[1]، فسارعت الصين عبر جهودها الرامية إلى اختراق "المشهد السياسي" بدول وسط آسيا، في حين تسعى روسيا إلى الحفاظ على هيمنتها ونفوذها في حديقتها الخلفية (آسيا الوسطى)، أما الهند فتعمل جاهدة من أجل الحصول على امتيازات خاصة بالنفط والغاز في ظل تزايد استهلاكها للطاقة ،فدفع الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة، وتزاحم اللاعبين الدوليين والإقليميين على خطوط الإمداد إلى إعادة إحياء ما يعرف بنظرية "اللعبة الكبرى الجديدة" في تلك المنطقة، خاصة وأن تلك الدول المتنافسة تعتبر بأن ضمان تأمين موارد الطاقة هناك سيساهم في جعل آسيا الوسطى بمثابة المركز الرئيسي الآخر(بعد منطقة الخليج العربي) لتزويد الطاقة، حيث تمتلك دول وسط آسيا من 17 إلى 49 مليار برميل من احتياطي النفط، ففي العام 2006 بلغ إجمالي إنتاجها النفطي حوالي 2.3 مليار برميل نفط يومياً ،وتعد كازاخستان وتركمانستان من أغنى دول المنطقة بموارد الطاقة – تحديداً باحتياطات النفط والغاز الطبيعي– حيث تصدر الأولى قرابة 3.5 مليون برميل يومياً من النفط، في حين تصدر الثانية قرابة 100 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً ، وتعتبر احتياطات الغاز الطبيعي أكبر من الاحتياطات النفطية في منطقة بحر قزوين، فتقدر الكمية المؤكدة لاحتياطات الغاز الطبيعي في الإقليم حوالي "232 تريليون قدم مكعب، مماثلة لاحتياطات الغاز الطبيعي في نيجيريا، فبلغ حجم إنتاج كلاً من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان من الغاز الطبيعي في عام 2005 حوالي 2.5 تريليون قدم مكعب، ما يساوي ثلاثة أرباع الإنتاج الكندي"، وما يزيد من أهمية المنطقة بالنسبة للصين، بأن إمدادات الطاقة في وسط آسيا لا تتطلب تعزيز قدرات الأمن البحري –كما هو الحال في إمدادات الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أمريكية اللاتينية–ما يشكل بديلاً استراتيجياً لأمن الطاقة الخاصة بتلك البلدان، فعادةً ما يكون تأمين طرق الإمدادات البرية أكثر سهولة عن تلك الطرق البحرية ،خاصة وأن الطرق البحرية تشكل نقطة ضعف في أمن الطاقة الصيني (كما أشرنا خلال الفصل السابق)نظراً لهيمنة الولايات المتحدة على معظم تلك الطرق .

[1]- خضر عباس عطوان(**مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية**)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.ص59.

ثانياً: الدبلوماسية الصينية في منطقة وسط آسيا: لقد بدأ الاهتمام الصيني بمنطقة وسط آسيا في أوائل تسعينيات القرن الماضي، عندما استقلت الجمهوريات السوفييتية السابقة في منطقة بحر قزوين، بالتزامن مع دخول الصين إلى شبكة الدول المستوردة للنفط، واعتمادها المتزايد عليه، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، حيث أصبحت موارد الطاقة أحد أ هم العوامل المحركة للسياسة الخارجية الصينية اتجاه تلك الدول[1]، تحديداً كازاخستان – التي تحتوي على أكبر احتياطات نفطية في المنطقة وتركمانستان و تعتبر الصين من أنشط اللاعبين في وسط آسيا والمنطقة ككل، فهي تنظر–باهتمام –شمالاً لكل من روسيا وكازاخستان وغرباً لكل من أوزبكستان و وتركمانستان لضمان أمنها للطاقة والمشاركة الفعلية في مشاريع الطاقة، و جنوباً إلى باكستان من أجل الوصول السريع إلى المياه الدافئة إضافةً إلى إمدادات النفط في الخليج العربي، فحاجتها إلى تنويع مصادر الطاقة، إضافة إلى اهتمامها بتعزيز الأمن على حدودها الغربية دفعها إلى إتباع سياسة خارجية نشطة مع آسيا الوسطى و الدول المجاورة لها، مع التركز على التعاون الاقتصادي لدعم الاستقرار، خاصة في الدول الضعيفة، التي تعاني بعضها من عدم الاستقرار مثل أوزبكستان وطاجاكستان و أفغانستان .و يعد تزايد النفوذ الصيني في دول وسط آسيا الغنية بالطاقة المجاورة لحدودها الغربية، أحد أهم التحولات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرون، بحيث أصبحت آسيا الوسطى ضمن مجال النفوذ و الاستثمار الصيني على حساب النفوذ الروسي التقليدي، و هذا ما أكدته زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ في سبتمبر من العام 2013 حينما اجتاح المنطقة بالعديد من الصفقات تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، أظهر خلالها بأنه يتعامل مع دول وسط آسيا كما لو كانت مقاطعات صينية ، فتدل تلك الزيارة التي استمرت لعشرة أيام– شملت زيارة أربع دول في المنطقة، شارك خلالها بقمة "مجموعة العشرين 20" G–في مدينة سانت بطرسبرغ و كذلك في مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون (**sco**)Shanghai coopération organisation في بشكيك لتعزيز الأمن و التجارة بين الدول الأعضاء– مدى أهمية المنطقة بالنسبة للقيادة الصينية لسببين رئيسيين،

[1]- جعفر كرار أحمد(**العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة في جنوب شرقي أسيا**)، الدراسات الإستراتيجية، العدد 8، يناير 1997.

الأول يتمثل بضمان أمن الطاقة الصيني في ظل الاحتياجات المحلية المتزايدة، والثاني يكمن في تأمين و حفظ الاستقرار في مقاطعة شينجيانغ الصينية – ذاتية الحكم- و التي تقطنها أقلية الأويغورية المسلمة.

أ- أهداف السياسة الخارجية الصينية في وسط آسيا لا تركز السياسة الخارجية الصينية اتجاه آسيا الوسطى على الطاقة فقط، بل مرتبطة كذلك بمخاوف الصين من تزعزع الاستقرار السياسي في شمال غرب مقاطعة شينجيانغ[1]،من قبل حركة الأيغور الانفصالية (أقلية مسلمة تطالب بالانفصال عن الصين وإ قامة دولة تركستان الشرقية على شينجيانغ، خاصة و أن قرابة 400.000 أويغوري يعيش في وسط آسيا وحوالي 300 ألف في كازاخستان وحدها، بالإضافة إلى وجود روابط عائلية متينة بينهم وبين سكان الدول تلك .فهنالك مجموعة من الأهداف التي تسعى الدبلوماسية الصينية إلى تحقيقيها في منطقة وسط آسيا :

1-تأمين الحدود الصينية الغربية المشتركة مع كل من روسيا وكازاخستان و قيرغزستان وطاجاكستان عبر تعزيز العلاقات و جعلها على رأس أولويات السياسة الخارجية، ما يعمل على قطع الدعم الخارجي عن الحركات الانفصالية في مقاطعة شينجيانغ.

2-ضمان أمن الطاقة الصيني –تحديداً النفط و الغاز- فتعمل الصين على زيادة مستوى وارداتها النفطية من تلك المنطقة، خاصة كازاخستان "الشريك الرئيسي الواعد لها.

3- تعزيز المكانة الإقليمية للجمهورية الصينية عن طريق تعظيم نفوذها في المنطقة و الانخراط في القضايا السياسية الخاصة بدول المنطقة لمجابهة النفوذ الأمريكي و القوة المنافسة الأخرى .

و بالرغم من أن النفوذ الروسي لا يزال طاغياً على تلك المنطقة، إلا أن الصين تعتبرها بمثابة منطقتها الخاصة، فترتكز السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول المنطقة –عقب الحرب الباردة- على ما يعرف بالصينية بمفهوم "

[1]- جعفر كرار أحمد، **المرجع السابق**.

Zhobianالإستراتيجية الأمنية الحدودية"، و القائمة على الإيمان بأن الأمن القومي الصيني لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال إنشاء "حزام من الدول المجاورة المستقرة" بواسطة إقامة علاقات تقوم على مبدأ التعايش السلمي، خاصة أن آسيا الوسطى تعد جسراً بين الصين و القارة الأوروبية كما أن انسحاب حلف الناتو من أفغانستان سيعمل على تغيير الحسابات الجيوسياسية الصينية[1]، فأمن الحدود الغربية الصينية تحظى بأهمية كبرى وأحد أهم ركائز السياسة الصينية المحلية، فبعد أن كانت بكين تعتمد على الوجود الدولي في تحقيق الاستقرار بالمنطقة و مكافحة الحركات "الإرهابية" المنتشرة هناك، ستصبح الآن مسؤوليتها أكبر في تأمينها، لقلقها من انتقال تلك الحركات إلى غرب الصين، و دعم الحركات المتطرفة الداعية للانفصال عن الجمهورية الصينية .وتسعى الصين كذلك إلى تأمين إمدادات برية من النفط والغاز، تكون أكثر أمناً و استقراراً من تلك الإمدادات المنقولة بحراً من مزوديها التقليديين في الشرق الأوسط ، فبهذا الصدد تعد آسيا الوسطى بمثابة منطقة رئيسية لأمن الطاقة الصيني، فهي تمثل بديلاً برياً آمناً لنقل النفط و الغاز منها إلى الأراضي الصينية، فمن المتوقع أن تغطي آسيا الوسطى قرابة 10 %من احتياجات الصين من الطاقة بحلول العام.

ب– إستراتيجية الدبلوماسية الصينية في وسط آسيا: و تنظر الصين إلى منظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها أداة فعالة تساعدها على تعظيم نفوذها في دول وسط آسيا على حساب الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، فقد أدى الاعتماد الصيني المتزايد على الطاقة إلى القيام باستثمارات ضخمة في تلك الدول، تحديداً في قطاع الطاقة، بغض النظر عن تكلفة تلك المشاريع، فما يشغل بال القيادة الصينية هو الحصول على عقود خاصة بإمدادات النفط و الغاز طويلة الأمد، بغض النظر عن التكاليف على عكس الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الغربية ولقد تمكنت الصين من الحفاظ على الأمن على طول حدودها مع كازاخستان وقيرغيزستان و طاجاكستان من خلال نزع السلاح

[1]- كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997.ص33.

من الحدود الصينية – السوفيتية السابقة (دول آسيا الوسطى) كما استطاعت السلطات الصينية بناء إطار أمني جماعي مع دول المنطقة من خلال منظمة شنغهاي للتعاون ،فاستخدمت المنظمة كوسيلة لتحويل "الجزء التقليدي من طريق الحرير عبر الشرق الأوسط الكبير إلى طريق للطاقة" عبر تحقيق نوعاً من التكامل الاقتصادي بينها و بين دول منطقة بحر قزوين، من خلال ثلاثة أهداف رئيسية [1]:

1-تهدئة الاضطرابات و القلائل في إقليم شينجيانغ بسبب القوى الانفصالية الأويغورية هناك و التي تسعى للانفصال تحت "اسم تركستان الشرقية ."

2-تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن الخليج العربي لتجنب أي حظر بحري للطاقة.

3- العمل على تعزيز الهيمنة الصينية في أوراسيا .

كما أعلن الرئيس الصيني جين بينغ عن نيته إنشاء ما يعرف "بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، من خلال دعم التنمية الاقتصادية في دول وسط آسيا، و الاهتمام كذلك بمقاطعة شينجيانغ (بوابة الصين إلى أوراسيا) فزاد حجم الاستثمار الداخلي في تلك المحافظة بقيمة212 مليار دولار أمريكي، فعلى سبيل المثال قامت الشركة الصينية-الألمانية "في دبليو سيبك" SAIC-VW بافتتاح مصنع للسيارات في ضواحي مدينة أورومتشي (Urumqiعاصمة شينجيانغ)، بالإضافة إلى قيامها بإعادة تطوير البنى التحتية والتي تشمل تحديد "طريق كاراكورام Karakoram السريع" الذي يربطها مع حدود قيرغيزستان وطاجاكستان ، و يلاحظ بأن الصين تتبع استراتيجيات و تكتيكات مرنة في سياستها الخارجية البراغماتية (النفعية) تجاه آسيا الوسطى. فتستخدم" مزيجاً من أدوات القوة الناعمة الصينية" لبناء شراكات بعيدة المدى مع دول المنطقة، بدلاً من إضاعة الوقت بتشخيص المشاكل أو الفرص أو التحديات التي قد .تعترضها وتستند الإستراتيجية الصينية اتجاه المنطقة على استخدام الوسائل

[1]- كاظم هاشم نعمة، **المرجع السابق**.ص34.

المالية من أجل خلق نوع من التبعية لدول تلك المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون السياسي والعسكري ودعم المشاريع الخاصة بالطاقة (النفط والغاز على وجه الخصوص)، فقد وقعت العديد من الاتفاقيات العسكرية مع دول آسيا الوسطى ما يعني دخولها في مجال النفوذ الروسي هذا وتمكنت من تعظيم نفوذها في آسيا الوسطى، بواسطة تكثيف استثماراتها، وإ برام العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية و العسكرية مع دول المنطقة، بهدف جعلها تحت الهيمنة الصينية[1]، الأمر الذي سيمنحها السيطرة على موارد النفط و تأمين طرق إمداداته.

ثالثاً : الاستثمارات الصينية في وسط آسيا: لقد كانت الروابط الاقتصادية بين الصين ووسط آسيا خلال تسعينيات القرن الماضي هامشية، إلا أنها نمت من 500 مليون دولار عام 1992 إلى 8.5مليار دولار أمريكي في عام 2005بمعنى تضاعفت 16مرة في 14 سنة.

فاكتشاف حقول النفط والغاز في المنطقة دفع الصين إلى تعظيم استثماراتها هناك من أجل الحصول على اتفاقيات خاصة بمجال الطاقة وبغضون بضع سنوات برزت الصين كشريك اقتصادي أساسي لدول آسيا الوسطى، متجاوزةً بذلك التدفقات التجارية الروسية للمنطقة، فقد تجاوز حجم التجارة بين الصين و دول المنطقة 25 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ حجم التبادلات التجارية بين روسيا و آسيا الوسطى حوالي 27 مليار دولار أمريكي في نفس العام و منذ عام 2001 زادت التبادلات التجارية بينها وبين دول المنطقة، التي أصبحت أكثر ا اعتمادا على المنتجات الصينية، كما ارتفعت الاستثمارات الصينية بشكل مطرد لاسيما في مجال الطاقة، تحديداً في كازاخستان التي تسيطر فيها الشركات الصينية على حوالي 25 %من إنتاجها النفطي. كما اقترحت الصين عام 2003 – على لسان رئيس وزراءها السابق وين جياباو – Wen Jiabao بإقامة منطقة تجارية حرة بين الدول الأعضاء في منظمة

[1]- فوزي درويش (**الشرق الأقصى: الصين في أسيا الوسطى**)، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة 1997.

شنغهاي للتعاون . كما تبنت – خلال المؤتمر الوطني الشعبي السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام – 2002 ما يعرف بإستراتيجية "الانطلاق غرباً(Strategy West Go) لمتابعة مصادر الطاقة في كلاً من وسط آسيا و روسيا، وكشف النقاب عن خطط الطاقة الصينية، عبر بناء شبكة من أنابيب النفط و الغاز بطول حوالي 4200 كم، تمتد من غربي محافظة شينجيانغ إلى الساحل الرئيسي الشرقي لمدينة شنغهاي[1] . و تعتمد سياسة الطاقة الصينية في وسط آسيا على إستراتيجيتين رئيسيتين: تتمثل الأولى بشراء العديد من أسهم الاتحادات المسيطرة على قطاعات الطاقة في تلك الدول، بالإضافة إلى شراء حقول نفطية محلية فيها، و من ناحية أخرى تقوم بتطوير خطوط الأنابيب من أجل ربط كل الحقول المطلوبة بالأراضي الصينية فتعد الصين اليوم المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي في المنطقة، حيث تمكنت من تجاوز الاتحاد الأوروبي – بعد أن كان (الاتحاد الأوروبي) أكبر شريك تجاري– ففي عام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و آسيا الوسطى 23 مليار يورو، مقارنة ب 21 مليار يورو قيمة التبادلات التجارية الأوروبية في المنطقة ، وقد تحولت أيضاً إلى أكبر شريك تجاري لدول وسط آسيا (باستثناء أوزبكستان)، بحيث وصل حجم التجارة مع آسيا الوسطى عام 2012 قرابة 46 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر بمائة ضعف ما كانت عليه منذ استقلال دول وسط آسيا من الاتحاد السوفيتي السابق قبل عقدين [2].الزمن من فكما توقع روبرت مانينغ – Manning Robert مدير الطاقة و الشؤون الإقليمية والدولية في مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية– بأن منطقة آسيا الوسطى ستصبح تحت النفوذ الصيني الخالص بحلول عام 2030.

1–كازاخستان

[1]- فوزي درويش ، **المرجع السابق**.

[2]- محمد عطية محمد ريحان، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2012.ص188.

يعد الاتفاق الصيني-الكازاخستاني المبرم عام 2006- الذي أعقب زيارة الرئيس الكازاخستاني سلطان نزار باييف لبكين- "المعروف بإستراتيجية التعاون بين الصين وكازاخستان للقرن الواحد و العشرون" مؤشراً واضحاً على اهتمام السياسة الخارجية الصينية بتلك المنطقة، وتقضي الاتفاقية بتعاون البلدين في المجال الاقتصادي والطاقة والتمويل والتعليم و الثقافة، كما تتضمن قيام الصين بإنشاء خطوط أنابيب للنفط والغاز عبر الحدود الكازاخية و بناء منشآت .الكهرباء لتوليد جديدة ومرافق و لقد تمكنت الصين من تنفيذ مشروع خط أنابيب النفط (من أتاسوا وسط كازاخستان) بينها وبين كازاخستان منذ عام2006 ،الذي يربط المصافي النفطية في شينجيانغ الصينية بشمال غرب كازاخستان- المنطقة التقليدية المنتجة للنفط- وقد ازداد حجم إنتاجها من النفط بنسبة 20 %بعد سنة من تأسيسها، هذا وأعلنت الصين في أبريل عام 2013- عبر شركاتها النفطية- مجموعة من الخطط الرامية إلى توسعة ذلك الخط لنقل كميات أكبر وهذه المرة الأولى "في تاريخ آسيا الوسطى" التي تمتلك فيها خط أنابيب لإمداد النفط شرقاً والذي يعبر بالصين ويصل إلى المحيط الهادئ، متجاوزةً بذلك روسيا والقوقاز، واستطاعت الشركات الصينية الحكومية أيضاً انتزاع العديد من الامتيازات الخاصة بإنتاج النفط في العديد من الحقول النفطية -التي كانت قد أنشئت خلال الحقبة السوفيتية في كازاخستان- كما قامت بتطويرها لضمان تدفق إنتاجها من النفط شرقاً، كما استغلت المناخ الاستثماري المنفتح في كازاخستان لشراء حصة من شركة "كازموناي غاز KazMunaiGas "(شركة الطاقة المملوكة للدولة)، و أصبحت تسيطر على عمليات إنتاج النفط الكازاخستاني أكثر من أية شركة غربية أخرى و قام الرئيس شي جين بينغ -خلال زيارته إلى كازاخستان في سبتمبر عام2013 -بعقد مجموعة من الاتفاقيات معها بقيمة 30 مليار دولار أمريكي، تشمل حصول الصين على حصة في حقل Kashagan ،الذي يعتبر بمثابة "أكبر اكتشاف نفطي في العالم خلال العقود الأخيرة [1]"

[1]- هشام الصادق،(**العلاقات الأوزباكستانية الصينية: قمة الانفراج التاريخية**)، السياسة الدولية: العدد153 ،جويلية.2003.ص13.

2- أوزباكستان وتركمانستان

استطاعت الصين الدخول "بسلاسة" - في سعيها لتأمين الطاقة- إلى أوزباكستان، ففي عام - 2004 وخلال زيارة هو جينتاو لها- وقعت الصين عقوداً مع الشركة الوطنية الأوزباكستانية للنفط "أوزبك نفت جاز (Uzbekneftegaz)للتعاون في مجالي النفط و الغاز، من أبرزها العقد الذي أبرم بين البلدين في العام 2005 لمدة خمسة وعشرين عاماً و بقيمة 600 مليون دولار أمريكي، لتطوير حقول النفط المنتشرة في بخاري و خوارزم، التي من المتوقع أن تنتج قرابة 20.000 برميل نفطي يومياً بحلول العام 2015 و تتعاون الصين كذلك مع كل من تركمانستان أوزبكستان. ففي عام 2009 أعلنت بكين عن منح تركمانستان قرض بقيمة 3 مليار دولار أمريكي بهدف تطوير حقل غاز جنوب مدينة Yolotan،كما عملت على بناء خط أنابيب للغاز بطول 1.800 كيلومتر في أوزبكستان، بالإضافة إلى خط الأنابيب النفطي الذي يربط الحقول النفطية البحرية ببحر قزوين في كازاخستان –كاشاغان Kashagan و تنجيز Tengiz على وجه الخصوص- مع شينجيانغ الصينية بطول 3.000 كيلو متر، لزيادة وارداتها من نفط آسيا الوسطى و قد تخللت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى دول المنطقة -في سبتمبر من العام - 2013توقيع العديد من اتفاقيات الطاقة، ففي تركمانستان قام الرئيس بافتتاح عمليات إنتاج الغاز الطبيعي بحقل -Galkynysh ثاني أكبر حقل للغاز الطبيعي عالمياً - هذا و تعد تركمانستان أكبر مزود للغاز الطبيعي للصين. أما في أوزبكستان فقد تم عقد اتفاقيات للنفط والغاز و اليورانيوم بقيمة 15 مليار دولار أمريكي إلى جانب انخراط الشركات الصينية في العديد من المشاريع الخاصة بإعادة تأهيل بعض الحقول النفطية المتحللة في أذربيجان[1]، كما وقعت الحكومة الصينية اتفاقاً للتعاون في مجالي النفط و الغاز في تركمانستان بالإضافة إلى منحها العديد من القروض للمساعدة في تطوير صناعة النفط في البلاد، كما تعمل الصين على إنشاء مشروع خط أنابيب نفطي من إيران –المعروف بمشروع - Nekkaيربط طهران ببحر قزوين، و من ثم سيتم ربطه بخط أنابيب

[1]- هشام الصادق، **المرجع السابق**.ص14.

من كازاخستان إلى الصين ، وتجدر الإشارة أخيراً إلى تزايد حجم التجارة العسكرية بين الصين ودول المنطقة، حيث تزودها الصين بالعديد من المعدات والتكنولوجية العسكرية اللازمة لجيوشها. فحصلت أستانا(عاصمة كازاخستان)- ما بين عامي1997 و2003 -على معدات اتصال ومركبات عسكرية بقيمة4.5 مليون دولار أمريكي. كما زودت الصين—عام2007-الجيش التركمانستاني بأجهزة عسكرية دقيقة و احتياجات عسكرية أخرى بقيمة 3 مليون دولار أمريكي، وتهدف بكين من وراء تلك الصفقات إلى تعزيز نفوذها من جهة، وتعزيز القدرة العسكرية لتلك الدول لتتمكن من تأمين إمدادات الطاقة من جهة أخرى.

خلاصة:

إن التغلغل الصيني في منطقة أسيا الوسطى هو الأساس لبناء طريق الحرير وربط الصين بدول أسيا ،والحفاظ على مكانتها، والتصدي للولايات المتحدة الأمريكية وضمان أكثر لمناطق النفوذ بالاضافة.

الجدير بالذكر أن هذا التوجه الصيني الجديد في هذه المنطقة جاء نتيجة لتغير وضع الصين من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة له تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، حيث ترتفع احتياجاتها منه بنسبة 5% سنويا.

وتتطلع الصين إلى لعب دور المنافس للولايات المتحدة على الساحة الدولية على المدى المنظور ساعية إلى تأمين إيراداتها النفطية لمواكبة حمى الحراك الاقتصادي الذي يتجسد بنسبة نمو اقتصادي غير مسبوق تتجاوز 9% سنويا

كما تعتبر الصين أحد المساهمين في خط أنبوب باكو–جيهان. زد على ذلك الجهود الصينية الرامية إلى تطوير التعاون مع كل من روسيا والهند في مجال الطاقة والاستفادة من الموارد الطبيعية التي توفرها منطقة سيبيريا الروسية.

إن موارد الطاقة المنتشرة في آسيا الوسطى والقوقاز تعيد رسم الخريطة الجيوسياسية لمنطقة أوراسيا، فالتحكم في منابع الطاقة وخطوط الإمداد، كما جاء في تحاليل بريجنسكي سيكون المحدد الرئيسي للمستقبل السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى والضابط لعملية إعادة ترتيب أولويات المثلث الإستراتيجي الذي يدير زواياه الثلاث النسر الأميركي والدب الروسي والتنين الصيني.

الخاتمة

انعكس في إتباع الصين لسياسة القوة الناعمة، واستخدامها الإقناع بدلا من الإكراه، وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة، ثقافية ودبلوماسية واقتصادية، فضلا عن المشاركة في المنظمات المتعدية الجنسيات.

مارست الصين حتى وقت قريب قوة ناعمة محدودة، حيث كانت تتبع سياسة خارجية دفاعية، ويفتقر الرأي العام إلى الثقة في إمكانية أن ترسم الصين سياستها كقوة عظمى، إذ جاء عام 1997 ليكون علامة بارزة لظهور القوة الناعمة الصينية حينما رفضت تقليل قيمة عملتها على خلفية الأزمة المالية في أسواق آسيا.

ومنذ ذلك التاريخ (1997) بدأت الصين تستخدم بعض تطبيقات القوة الناعمة، حيث دشنت ما عرف باسم (إستراتيجية "توزيع المكاسب "Win –Win Stratégie") في سياستها الخارجية، وأعلنت أنها ترغب عبر ذلك إلى الاستماع للدول الأخرى بمنطقة جنوب شرقي آسيا، واتخذت مبادرات حقيقية بالتوقيع على اتفاقية "صداقة" مع دول شرق آسيا، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي.

وبينما رأت واشنطن أن تلك الإستراتيجية لا تحترم السيادة وتتخذ منحى عقابيا تجاه منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أنه من الناحية الواقعية لم توقع الولايات المتحدة اتفاقية للصداقة ولم تلغِ العديد من العقوبات على منطقة جنوب شرق آسيا.

وتشمل عناصر الإستراتيجية الصينية بعض المكونات الأخرى أبرزها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة ، وتتبع الصين أمرا مشابها خارج آسيا مثل علاقتها بالسودان وفنزويلا وأوزبكستان.

لقد عملت الصين ولا تزال على الدفع بقوتها المرنة في جنوب شرقي آسيا، إذ يفوق الدعم الذي تقدمه بكين إلى الفلبين أربع أضعاف حجم المساعدة الأمريكية لها في 2003، وتفوق نظيرتها الأمريكية في "لاوس" بثلاثة أضعاف في عام 2002، وتساوت المساعدة الصينية مع الأمريكية لدولة إندونيسيا، لكنها تفوقت عليها في تنوعها وتشعب اتجاهاتها.

ويمكن القول إنه منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي كان لبكين مساعدات أفضل تبتعد عن الأهداف السياسية، وتشمل تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، ودعم الفاعلين السياسيين، وتقليل المخاوف من نمو الاقتصاد الصيني.وذلك في كل من إفريقيا واسيا.

في الأخير يمكن آن نستنتج أن الاقتصاد هو المحرك المحوري للسياسة الخارجية الصينية ،وهو الأساس الذي تتبعه الصين في علاقاتها الخارجية مع الدول،وهذا مانراه واضحا في عدم استعمال الصين للقوة العسكرية الهائلة التي تمتلكها وتغليب القوة الناعمة عليها.

أما ابرز النتائج المستخلصة من الدراسة هي:

- إن الصين هي قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة ذات مكانة دولية.

- استعمال الصين للقوة الناعمة بدل القوة العسكرية سمح لها بالحصول على العديد من مناطق النفوذ في العالم.

- النمو الاقتصادي الكبير للصين اوجب عليها البحث عن مصادر الطاقة والأسواق، هذا مااستغلته الصين في إفريقيا واسيا من خلال المساعدات،ومسح ديون بعض الدول.

- لذا فإنه يمكن الوصول من هذه الدراسة إلى أن الصين رغم استعمالها لكثير من أدوات القوة الناعمة إلا انه لا يمكن القول بأن الصين تعتمد اعتمادا مطلقاً على القوة الناعمة و إنما هي تعتمد على القوة الذكية في سياساتها الخارجية مع الدول الأخرى حيث أنه بالرغم من أن الصين تقوم بتعزيز القوة الناعمة الثقافية لها من خلال نشر القيم الصينية الحديثة وإظهار سحر الثقافة الصينية للعالم، و تقوم ببذل الجهود لتعزيز الثقافة الاشتراكية وتعميق الإصلاح في النظام الثقافي وتدعيم الإبداع الثقافي للشعب، إلا أنها أيضا وصلت للمرحلة التي أصبحت فيها موازنتها العسكرية هي الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية حيث بلغت رسميًا 106 مليارات دولار في 2012، بزيادة

نسبتها 11 %، وهذه الموازنة لا تتضمن نفقات تحديث الأسلحة النووية، أو مشتريات أسلحة من الخارج، وتبلغ النفقات العسكرية الصينية الحقيقية ما بين 120 و180 مليار دولار.و هذا يعنى أن الصين تهتم بقوتها الصلبة مع الاهتمام بقوتها الناعمة و هذا الدمج بين القوتين يسمى بالقوة الذكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: الكتب باللغة العربية

1-أحمد قنديل(**البنك الآسيوي للاستثمار في مجال البنية التحتية: منعطف تاريخي ضد الهيمنة الأمريكية)**، المركز العربي للبحوث والدراسات، أغسطس 2015.

2-د.أنور عبد الملك،**الصعود السلمي : الصين في عالم جديد متعدد الأقطاب**، الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2001.

3-د.السيد أمين شلبي (**الصين في القرن الواحد و العشرين)**، القاهرة:المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية،ديسمبر2005.

4-إبراهيم عرفات،**الصين وحواجز الصعود**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

5-ايفان ميدريوس و م.تايلور فرافيل،(**دبلوماسية الصين الجديدة)** ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، فبراير 2012.

6-حسن ابوطالب ايفان ميديروس مؤلف و آخرون ،(**السياسة الصينية في الشرق الأوسط)** ، (سلسلة ترجمات)، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،العدد 10، أكتوبر 2005.

7-**الموسوعة العربية العالمية**، الطبعة الثانية، الجزء رقم 15،، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999.

8-محمود صافي، **الصين:حقائق وأرقام 2004**، القاهرة: دار النجم الجديد،2004.

9-باهر مردان، **الصين واليابان تتفقان على إطلاق آلية لإدارة الأزمات البحرية**، بكين2015.

9-جعفر كرار أحمد(**العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة في جنوب شرقي أسيا**)،الدراسات الإستراتجية،العدد8،يناير1997.

10-حنان قنديل، **الصين وتايوان والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2003.

11-خضر سعادة خروبي، **الصين في الشرق الأوسط: مفاتيح الاقتصاد وبوابات السياسة**، موقع الأخبار، بتاريخ 26 فبراير 2018.

12-خضر عباس عطوان(**مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية**)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

13-دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، **التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين**،(ترجمة: شوقي جلال)، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001.

14-سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، **الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2001.

15-(**سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي**) ، التقرير الإستراتيجي العربي ، 2006 -2007 ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2007.

16-عبد الغني محمد (**الخليج العربي في رؤية الصين الإستراتيجية**)،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد30،2002.

17-عزت شحرور(**الصين والشرق الأوسط**)، ملامح مقاربة جديدة، 2012/6/11

18-فوزي درويش (**الشرق الأقصى: الصين واليابان**)، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة 1997.

19-كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997.

20-ليوسية تشنج، لي شي دونج **الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان**،(تر: عبد العزيز حمدي)، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، العدد 478، 2003.

41-محمود خليفة جودة محمد(**أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته1991-2010**)، المركز الديمقراطي العربي، إبريل 2014.

21-محمود عبد الفضيل(**العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**)، ، مركز دراسات ا لوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، .1999

2- المجلات:

1-أبو ذهب فتوح (**نموذج التنمية في الصين حدود و إمكانيات التطبيق خليجيا**) ،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ،العدد30،2002

2-أحمد السيد النجار ، **الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 179، سبتمبر 2007.

3-أحمد دياب، **العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والصراع**، السياسة الدولية، العدد173، يوليو 2008، المجلد 43.

4- أرش مهرمنش مردم، **الفرص والتحديات في علاقات إيران والصين**، مختارات إيرانية ، العدد88، نوفمبر 2008.

5-أحمد يونس،(**الصين تعلن استثمارات 60 مليار دولار في أفريقيا في افتتاح مؤتمر تعاون دول "طريق الحرير" بالخرطوم**)، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، بتاريخ 22 نوفمبر 2017، رقم العدد 14239

6-(**التوسع الاقتصادي يسيل لعاب الصين على نفط الشرق الأوسط**)، وكالة الأناضول التركية، بتاريخ 2017/12/1.

7- بريس هارلاند، **من أجل صين قوية**، السياسة الدولية: عدد 107، 1994.

8-سونج بوم أهن (**الصين كرقم واحد**)، الثقافة العالمية: عدد 114، سبتمبر- أكتوبر .2002

9-سنية الحسيني(**سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة فى المنطقة**)،القدس العربي، إبريل 2015.

10-عبد العزيز حمدي عبد العزيز (**قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا**)،السياسة الدولية: عدد 145، جويلية- سبتمبر .2001

11-عاهد مسلم المشاقبة (**البعد السياسي للعلاقات العربية– الصينية وآفاقها المستقبلية**)، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، 2014.

12-محمد السيد سليم، نيفين مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997.

13-محمد سعد أبو عامود(**الصين تقتحم الأزمة السورية**)، مركز الخليج للدراسات، إبريل 2016.

14-معتز سلامة(**توسيع الناتو وهموم الصين الأسيوية**)، السياسة الدولية، العدد 129، 1997.

15-مايا جريديني (**كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي**)؟، بتاريخ 4 سبتمبر 2016.

16-د.محمد بن هويدن،(**محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقه الخليج العربي**)،المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية،العدد13 ،2007

17-محمود خليفة جودة محمد (**أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010**)، المركز الديمقراطي العربي، إبريل 2014.

18-محمد نعمان جلال(**تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد**)، السياسة الدولية: عدد 152، أفريل 2003.

3- الدراسات الغير منشورة :

1-أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، .2009

2-أميمه على طه،**العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2002.

3-الشيماء هشام أبو الوفا ،**السياسية الصينية في النظام الدولي(2005-1990)** ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2008.

4-حكيمي توفيق، **الحوار النيوواقعي – النيوليبرالى حول مضامين الصعود الصيني**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

5-رشا أحمد الديسطى،**الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا(2008-1991)** ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2012.

6-منصور فالح إسماعيل، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(1990-2008)** ، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا، 2009.

111

7-محمد عطية محمد ريحان، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2012.

المراجع باللغات الأجنبية :

1-TaylorIan,(**Beijings arms and oïl interests in Africa**) China Brief:journal of analysis and information(Washington, D.C, the Jamestown Fondation, Vol.,V,issue21,october13,2005)

2-Joseph S. Ney, **Soft power**, **Hard power and leadership**, Harvard, U.S, oct2006.

3-Joseph frankel, **The making of foreign policy**: **an analysis of decision –making**, London: oxford university press.1963.

4-Thompson Drew, **China's soft power in Africa**: **from the Beijing consensus to health diplomacy**, china brief: a journal of

analysis and information(Washington D.C, the Jamestown foundation ,vol., v, issue21, octoper13,2005

5-Zha Daojiong and Michael Meiden, **China and the Middle East in a New Energy Landscape**, London: The Royal Institute of International Affairs "Chatam House", October 2015.

6-Ted C. Liu, **China's Economic Engagement in the Middle East and North Africa**, January 2014.

7-(**92-Why China is creating a new "World Bank" for Asia**), 11/11/2014

8-Michelle FlorCruz and Jacey Fortin, **The Takeover**: **Stable China Looks To Volatile Middle East For Investment Opportunities As West Backs Away**, 11/5/2013.

9-David Schenker, **China-Middle East Relations**: **A Change in Policy?**, 18/3/2013, retrieved from http://carnegieendowment.org/2013/03/18/china-middle-east-relations-change-in-policy/g0uq.

10-Aron Shai, **The Evolution of Israeli-Chinese Friendship**,

Research Paper No. 7,(Tel Aviv: The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, July 2014), p24.

11-Isabelle Cordonnier. (**L'inde et la chine**: **la révalité de deux titans**). Defense National. 55 année,n° 10,octobre 1997.

12-CPC News, (**China and the Gulf states to strengthen energy cooperation in accordance with the mutual vision**), 10 February 2017. http://theory.people.com.cn/n1/2017/0210/c83853-29072775.html.

الفهرس

مقدمة.....ص ا إلى ذ

الفصل الأول: طبيعة السياسة الخارجية الصينية.....ص 1

المبحث الأول: نشأة وتطور السياسة الخارجية الصينية.....ص2الى 6

المبحث الثاني: وأهداف السياسة الخارجية الصينية.....ص7 إلى 17

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية.....ص18 إلى 37

الفصل الثاني: دوافع التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الصينية .....ص 38

المبحث الأول: مظاهر القوة الاقتصادية للصين.....ص 39 الى44

المبحث الثاني: الاحتياجات الطاقوية الصينية.....ص45 إلى 62

المبحث الثالث: سياسة الصين في البحث عن الأسواق.....ص 63 إلى 69

الفصل الثالث: نماذج لمحورية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية... ص 70

المبحث الأول: السياسة الصينية اتجاه أفريقيا.....ص 71 إلى 80

المبحث الثاني: السياسة الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي .....ص 81 إلى 93

المبحث الثالث: السياسة الصينية اتجاه منطقة وسط آسيا.....ص 94 إلى 105

خاتمة.....ص 106 إلى 108
المراجع.....ص110 إلى 114

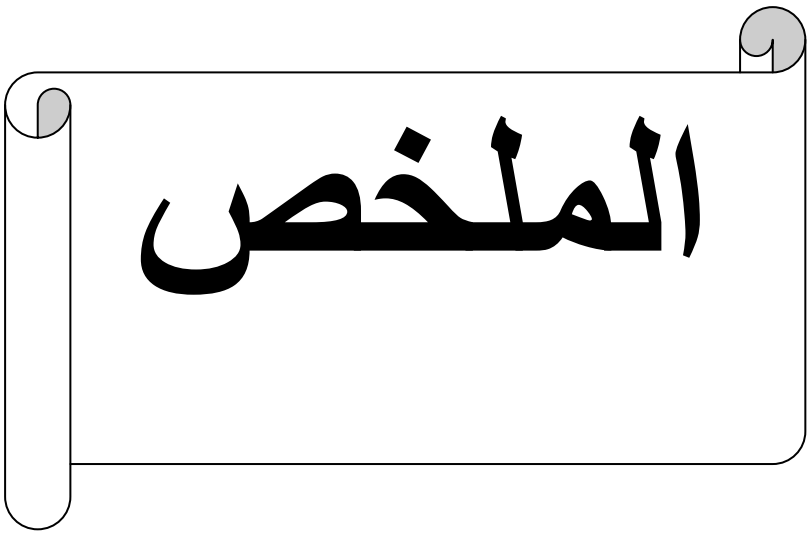

الملخص:

نتناول في هذا البحث، دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية، حيث أصبح العامل الاقتصادي منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الصين من العوامل الرئيسية في توجيه السياسة الخارجية الصينية، فقد بات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية في إطار السياسة الخارجية الصينية، الأمر الذي دفع بالصين نحو تدعيم علاقاتها الخارجية مع جيرانها والعالم والتقرب منهم دون النظر إلى هوية تلك الدول. بعد ذلك، واستناداً إلى معطيات التحليل السابق، تم دراسة أهم التغيرات والتحولات التي جرت على أهداف السياسة الخارجية الصينية وأدوات تنفيذها بفعل ذلك العامل. ثم نعرض في نهاية البحث أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها, والتي تمثلت بأن العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي والأهم في توجيه السياسة الخارجية الصينية ورسمها. الكلمات .

Abstract

This study aims to explore the role of the economic factor in the Chinese foreign policy, as it became, since the beginning of the economic reform program, one of the main factors in monitoring the Chinese foreign policy. The Achieving the goals of economic development

became a core goal within the frame of Chinese foreign policy which led China to enhance its foreign affairs with its neighbors regardless of which countries they are. As a consequence of the former analysis, the researchers studied the most important changes and transformations which happened to the procedures of the Chinese foreign policy which included diplomacy, military, economic and media as a result of this factor, then the role of the Economic Factor in changing the aims of the Chinese foreign policy, from traditional goals into aims which cope with the recent economic developments and economic globalization was studied. Results and recommendation were stated and the most important. The most important results and recommendations was that the economic factor is the main determiner and most important factor in directing and establishing the Chinese foreign policy. Key words: economics, foreign policy, foreign investment, china